أسباب ورود الحديث

وما ينتج عنها من أنواع

تأليف

د/ محمد محمود بكار

الأستاذ بقسم السنة بكلية أصول الدين

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض

دار طيبة للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى: القاهرة ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م
الطبعة الثانية: الرياض ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م



المملكة العربية السعودية - الرياض - السويدي - ش. السويدي العام - غرب النفق
ص.ب: ٧٦١٢ - رمز بريدي: ١١٤٧٢ - ت: ٤٢٥٣٧٣٧ - فاكس: ٤٢٥٨٢٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له وأن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾

أما بعد . . .

فإن أحسن الحديث كتاب الله تعالى وخير الهدي هدي سيدنا محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

اللهم فقهنا في الدين وعلمنا التأويل يارب العالمين.

إن أجل وظائف العلوم الشرعية علم مصطلح الحديث الذي يهتم ببيان

أحكام الحديث ومعرفة المقبول منه والمردود وتمييز صحيحه من سقيمه وجيده من زائفه، وذلك عن طريق القواعد والضوابط التي وضعها علماء الحديث في هذا الشأن، فمعلوم لدى كل مشتغل بهذا العلم الشريف أنه: علم بقواعد وقوانين يعرف من خلالها قبول الحديث من رده، أو يعرف بها حال الراوي - السند - والمروي - المتن من حيث الصحة والحسن والضعف.

وعلوم الحديث متنوعة ومتعددة لا تكاد تحصى ولا تعد، فقد قال الحازمي: علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تبلغ مائة، كل نوع منها علم مستقل بذاته لو أنفق عليه الطالب عمره لما أدرك نهايته.[1] اهـ.

وقد ذكر ابن الصلاح منها - وتبعه السيوطي وغيره - خمسة وستين نوعًا، ثم قال ابن الصلاح: وليس ذلك بآخر الممكن في ذلك فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى: أحوال رواة الحديث وصفاتهم، وأحوال متون الحديث وصفاتها، وما من حالة ولا صفة إلا وهي بصدد أن تفرد بالذكر وأهلها، فإذا هي نوع على حياله. اهـ[2].

وهذه جملة من مباحث فن مصطلح الحديث، قصدت بها بيان أسباب رد الحديث وما ينتج عنها من أنواع مما لا يستغني عنه مشتغل بعلوم الشريعة فضلاً عن متخصص في الحديث وعلومه.

وقد راعيت في عرض تلك المباحث السهولة واليسر وبسط التعريفات والمصطلحات وتقريبها للأذهان بقدر ما وسع الجهد.

---

(١) أورده الحازمي في كتاب العجالة، ونقله عنه السيوطي في مقدمة التدريب.
(٢) مقدمة ابن الصلاح مع شرحها ص ١٧، تدريب الراوي ص ٥٣.

والله أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم وأن ينفع به طلاب العلم والدين، إنه خير مسئول وأعظم مأمول.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

خادم السنة وعلومها

د. محمد محمود أحمد بكار

أستاذ بقسم السنة في كلية أصول الدين

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تمهيد في
الحديث الضعيف وأحكامه

تعريف الضعيف :

لغة: صفة مشبهة مأخوذة من الضعف ـ بفتح الضاد أو ضمها ـ وهو ضد القوة ومنه قوله تعالى: ﴿ **اللَّهُ الَّذي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً** ﴾ (١) .

واصطلاحًا : اختلف العلماء في تعريف الحديث الضعيف إلى أقوال منها :

١ ـ الحديث الضعيف : كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن (٢) .

ولاشك أن النص على الصحيح لا داعي له ؛ لأن ذكر الدرجة الدنيا يستتبع العليا من باب أولى .

٢ ـ الحديث الضعيف : هو ما قصر عن رتبة الحسن ، قال صاحب البيقونية :

وكل ما عن رتبة الحسن قصر فهو الضعيف وهو أقسامًا كثر (٣)

---

(١) سورة الروم آية ٥٤ .

(٢) التقييد والإيضاح ص ٦٣ ، والباعث الحثيث ص ٤٤ ، وتدريب الراوي ١/ ١٧٩ .

(٣) التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية ص ١٢ ، والموقظة في علم مصطلح الحديث ص ٣٣ .

٣ - الحديث الضعيف: هو الذي فقد شرطًا أو أكثر من شروط القبول الخمسة، ولم يجبر بجابر معتبر يرفعه إلى درجة الحسن [١].

وشروط القبول الخمسة هي التي تحصلت من تعريف الصحيح والحسن، وهي:

١ - اتصال السند.

٢ - عدالة الرواة.

٣ - ضبط الرواة.

٤ - السلامة من الشذوذ.

٥ - السلامة من العلة القادحة.

ويمكن أن يزاد شرط سادس عند من شرط في الحسن بأن يروى من وجه آخر، فنقول:

٦ - مجيء الحديث من وجه آخر إذا كان في الإسناد مستور لم تتحقق أهليته وليس متهمًا كثير الغلط - أي أن الضعيف ضعفًا خفيفًا ينجبر بطريق أو طرق أخرى فيصير حسنًا لغيره كما عرف في مبحث الحسن [٢].

ولقد حاول بعض المحدثين أن ينظم مراتب الحديث الضعيف فقال:

شر الأحاديث مما جاء متصلا ... وضع فترك فإدراج فما قلبا

(١) غيث المستغيث ص ٧٠، وانظر أيضًا الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص ٢٧٦.

(٢) لكن قال الأجهوري: الظاهر أنه لا حاجة لهذا السادس بأن يراد شروط الصحيح والحسن لذاته لأن محترز ذلك السادس لا يخرج عن محترز ما تقدم (انظر هامش المنهج الحديث في علوم الحديث قسم مصطلح الحديث ص ١٣٠).

نكر شذوذ فمعلول فمضطرب وغير ذلك فما للعضل قد نسبا
كذلك منقطع ثم المدلس فالذي أتى مرسلاً فاحفظ تحز رتبا

ومفهوم هذه الأبيات الثلاثة :

أن شر هذه الأقسام هو الموضوع ويطلق عليه لفظ الحديث تجاوزاً، ثم يليه في الضعف المتروك ثم المدرج ثم المقلوب ثم المنكر ثم الشاذ ثم المعل ثم المضطرب فالمعضل فالمنقطع فالمدلس فالمرسل[1] .

وهذه الأقسام وغيرها تنتج بسبب فَقْد شرط أو أكثر من الشروط السابقة، وضابط هذه الأقسام كالتالي :

(أ) **ما كان بسبب فقد الاتصال:** ـ أي سقط من الإسناد ـ وتنتج عنه ست صور تتنوع حسب مكان السقط أو عدد الرواة الذين أسقطوا إلى الأنواع الآتية :

١ ـ المعلق . ٢ ـ المنقطع .
٣ ـ المعضل . ٤ ـ المرسل .

وهذا السقط يكون ظاهراً لا خفاء فيه، بيد أن هناك سقطًا آخر خفيًا لا يدركه إلا الأئمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد، وينتج

---

(١) هذه الأنواع التي نذكرها بعد هي بحسب الواقع الفعلي، وإلا فقد حاول بعض المحدثين أن يجمع الصور العقلية لأقسام الحديث الضعيف من خلال فقد صفة من صفات القبول السالفة الذكر، أو باعتبار فقد صفة مع صفة أخرى أو أكثر فأوصلها إلى ثلاثمائة وواحد وثمانين صورة أكثرها غير واقعي ولا يحمل عنوانًا معينًا بين أقسام الضعيف المعروفة لدى المحدثين؛ ومن ثم قال ابن حجر العسقلاني: إن ذلك تعب ليس وراءه أرب (انظر المنهج الحديث ص ١٣٠ ـ ١٣٤، التدريب ١/ ١٧٩).

عنه النوعان الباقيان وهما :

٥ ـ المرسل الخفي .　　　٦ ـ المدلس .

(ب) **ما كان بسبب الطعن في الراوي**: والمراد بالطعن في الراوي أي جرحه باللسان والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه ومن ناحية ضبطه وحفظه وتيقظه وتمكنه .

وأسباب الطعن في الراوي عشرة أشياء، خمسة منها تتعلق بالعدالة وخمسة تتعلق بالضبط .

أما التي تتعلق بالطعن في العدالة فهي :

١ ـ الكذب .　　　٢ ـ التهمة بالكذب .

٣ ـ الفسق .　　　٤ ـ البدعة .

٥ ـ الجهالة .

وأما التي تتعلق بالطعن في الضبط فهي :

١ ـ فحش الغلط .　　　٢ ـ سوء الحفظ .

٣ ـ الغفلة .　　　٤ ـ كثرة الأوهام .

٥ ـ مخالفة الثقات .

وتنتج عن هذه الأسباب عدة صور وهي :

١ ـ الموضوع : وهو ما كان سببه الطعن في الراوي بالكذب على رسول الله ﷺ .

٢ ـ المتروك : وهو ما كان سببه التهمة بالكذب .

٣ـ المنكر: وهو ما كان سببه فحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق.

٤ ـ المعل: وهو ما كان سببه الوهم.

٥، ٦، ٧، ٨، ٩ ـ المدرج ـ المقلوب ـ المزيد في متصل الأسانيد ـ المضطرب ـ المصحف، وهذه كلها تنتج عن مخالفة الثقات.

١٠ ـ المجهول: وهو ما كان سببه الجهالة بالراوي سواء أكانت جهالة عينية أم وصفية.

١١ ـ . . . . : ما كان سببه الطعن بالبدعة أي إحداث شيء في الدين بعد الكمال أو بعد النبي ﷺ من الأهواء والأعمال.

وقد اتفق العلماء على أن البدعة نوعان:

(أ) بدعة مكفرة وصاحبها ترد روايته.

(ب) بدعة مفسقة وصاحبها مختلف في قبول روايته، والأصح أنها تقبل بشرطين:

الأول: ألا يكون داعية إلى بدعته.

الثاني: ألا يروي ما يروج بدعته.

ولم أضع اسمًا لهذا النوع لأنه ليس له اسم خاص يميزه، وإنما حديثه من النوع المردود ولا يقبل إلا بالشروط التي ذكرت آنفًا.

١٢، ١٣ ـ الشاذ والمختلط: وهما ينتجان عن سوء الحفظ وذلك إما أن ينشأ سوء الحفظ معه من أول حياته ويلازمه في جميع حالاته وهذا هو الشاذ على الرأي الراجح.

وإما أن يكون سوء الحفظ طارئًا عليه لكبره أو لذهاب بصره أو لاحتراق كتابه وهذا يسمى المختلط.

أما من نشأ على سوء الحفظ من أول حياته فروايته مردودة.

وأما المختلط فما حدث به قبل الاختلاط فمقبول وما حدث به بعد الاختلاط فمردود، وما لم يتميز أنه حدث به قبل الاختلاط أو بعده توقف فيه حتى يتميز، والله أعلم [١].

وقبل أن نشرع في بيان هذه الأنواع وغيرها نعرض لمسائل مهمة تتصل بالحديث الضعيف، ثم نأتي إلى دراسة بعض هذه الأقسام.

❋ ❋ ❋

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٣٩-٥٢، وانظر تيسير مصطلح الحديث ص ٦١، ٦٦، ٨٧.

المسألة الأولى : في الفرق بين الحديث الضعيف والحسن لغيره

الضعيف نوعان :

الأول : ضعيف ضعفًا لا ينجبر بمجيئه من طريق آخر أو طرق أخرى وذلك إذا كان ضعفه ناشئًا عن كذب الراوي أو فسقه ؛ وهذا هو المراد عند الإطلاق ، فإن قيل هذا حديث ضعيف ؛ انصرف إلى الفرد الكامل منه في بابه وهو الضعيف الذي لا ينجبر ضعفه .

الثاني : الضعيف الذي ينجبر ضعفه بمجيئه من طريق آخر أو طرق أخرى وذلك إذا كان ضعفه ناشئًا عن سوء الحفظ أو التخليط (مثلاً) ؛ وهذا هو الحسن لغيره الذي يعرف في بابه .

ومن هذا نستطيع أن نقول : إن الحسن لغيره حديث ضعيف ضعفًا لا يوجب رده ، بل انجبر بطريق آخر أو طرق أخرى فارتفع من الضعف إلى الحسن لغيره .

المسألة الثانية : في أحكام تتصل بالحديث الضعيف

وذلك أن للحديث الضعيف من حيث روايته والعمل به أحكامًا نذكر أهمها فيما يلي :

أولاً :

من روى حديثًا ضعيفًا بسنده فعليه أن يقول : هذا حديث ضعيف بهذا

الإسناد، فيقيد الضعيف بذلك الإسناد الذي لم تتوفر فيه شروط القبول، وليس له أن يقول: ضعيف، ويطلق؛ إذ من الجائز أن يكون له إسناد آخر مقبول يكون من طريقه صحيحًا أو حسنًا. وكذلك ليس له أن يقول: هذا ضعيف ويعني به ضعف متن الحديث بناء على مجرد ضعف ذلك الإسناد، فقد يكون مرويًا بإسناد آخر صحيح يثبت بمثله الحديث، بل يتوقف جواز ذلك على حكم إمام من أئمة الحديث المطلعين على الطرق بأنه لم يرو بإسناد يثبت به، أو بأنه حديث ضعيف أو نحو ذلك مفسرًا وجه القدح فيه [١].

ثانيًا:

يجوز رواية الضعيف بدون ذكر سنده بشرط أن يأتي راويه بعبارة تنبئ عن ضعفه وتقوم مقام السند الذي يثبت ضعفه، مثل أن يقول: روي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، أو روى بعضهم، أو قيل، أو يروى أو ورد عنه، أو جاء في الأثر، وما أشبه ذلك.

وأما الإتيان بصيغة تنبئ عن الجزم وتدل على ثبوت الحديث وقبوله فغير جائز، وعليه فلا يحل لراوي الحديث الضعيف أن يرويه بمثل قوله: قال رسول الله ﷺ كذا، أو ثبت عن رسول الله ﷺ نصًا يفيد قبول الحديث ويدل على ثبوته مع أنه غير ثابت ولا مقبول، وهكذا فيما تشكك في صحته وضعفه [٢].

ثالثًا:

يجوز لمن روى الحديث الضعيف بدون إسناده بصيغة تنبئ عن ضعفه أن

---

(١) قواعد التحديث للقاسمي ص ١٢١، تدريب الراوي ١/ ٢٩٧.

(٢) قواعد التحديث ص ١٢١.

يقتصر على ذلك ولا يبين أنه ضعيف بصريح العبارة، إلا إذا كان الحديث موضوعًا أو متروكًا أو انفرد به مختل الضبط، أو كان متعلقًا بالعقائد والأحكام أو لم يندرج تحت أصل كلي معمول به. فإذا كان الحديث كذلك فيجب على راويه بيان ضعفه عند روايته بصريح العبارة، ولا يقتصر على صيغة تنبئ عن ضعفه إلا في المواعظ والقصص وفضائل الأعمال وسائر فنون الترغيب والترهيب، مما لا تعلق له بالأحكام والعقائد.

قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: والذي أراه أن بيان الضعف في الحديث الضعيف واجب في كل حال؛ لأن ترك البيان يوهم المطلع أنه حديث صحيح خصوصًا إذا كان الناقل له من علماء الحديث الذي يرجع إلى قولهم في ذلك، وأنه لا فرق بين الأحكام وبين فضائل الأعمال ونحوها في عدم الأخذ بالرواية الضعيفة، بل لا حجة لأحد إلا بما صح عن رسول الله ﷺ من حديث صحيح أو حسن.

وأما ما قاله الأئمة أحمد بن حنبل وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك: إذا روينا في الحلال والحرام شددنا وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا - فإنما يريدون به التساهل في الأخذ بالحديث الحسن لغيره الذي هو أعلى درجات الضعيف؛ لأن الإمام أحمد من الفريق الذي قال بتقسيم الحديث إلى صحيح وضعيف؛ وأرادوا بجعل الحسن في أعلى درجات الضعيف. من هنا أثر عنهم قولهم: يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال [١].

---

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٩١، ٩٢، وانظر: تعليق الشيخ أحمد شاكر على ألفية السيوطي ص ٩٤: ٩٦.

رابعًا :

قول الأئمة في حديث : إنه لم يصح أو لا يصح ؛ معناه نفي صحته فقط فقد يكون حسنًا ، أو معناه نفي قبوله فقد يكون ضعيفًا ، وعلى كل فلا يلزم من نفي صحته أن يكون موضوعًا ؛ إذ هناك فرق كبير بين كون الحديث غير صحيح وكونه موضوعًا ، ففي الحكم بالوضع إثبات الكذب للراوي وفي الحكم بعدم الصحة نفي للصحة فقط [١] .

خامسًا :

قول الأئمة : هذا حديث ليس له أصل ، أو هذا حديث لا أصل له - ليس معناه أنه ضعيف بل المراد أنه ليس له إسناد وليس في دواوين الحديث ولا في كتب الأئمة وأنه خارج عن دائرة الرواية والإسناد [٢] .

سادسًا :

إذا قال الحافظ الناقد المطلع في حديث : لا أعرفه ، اعتمد في ذلك على نفيه لأنه بعد التدوين والرجوع إلى الكتب المصنفة يبعد عدم اطلاعه على ما يورده غيره - فالظاهر عدمه [٣] .

سابعًا :

الضعيف يرجح على رأي الرجال .

---

(١) قواعد التحديث ص ١٢٢ ، ١٢٣ ، وانظر اللآلئ المصنوعة للسيوطي ١/ ١١ ، والكشف الإلهي ١/ ٣٤ .

(٢) قواعد التحديث ص ١٢٢ .

(٣) المنهج الحديث قسم المصطلح ص ٢٤٧ ، قواعد التحديث ص ١٢٢ .

فقد قال السخاوي: أبو داود يخرج الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره وهو أقوى عنده من رأي الرجال وهو تابع في ذلك شيخه الإمام أحمد، فقد روينا من طريق عبد الله بن أحمد بالإسناد الصحيح إليه قال: سمعت أبي يقول: لا تكاد ترى أحداً ينظر في الرأي إلا وفي قلبه غل، والحديث الضعيف أحب إلي من الرأي. قال فسألته عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث لا يدري صحيحه من سقيمه وصاحب رأي فمن يسأل؟ قال: يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي [١].

وذكر ابن الجوزي في الموضوعات أنه كان يقدم الضعيف على القياس [٢].

ثامنًا:

ذهب جمهور العلماء إلى جواز العمل بالحديث الضعيف بشرط ألا يكون موضوعًا ولا متروكًا ولا تفرد به مختل الضبط إلى غير ذلك من الشروط.

ويرى بعض العلماء أنه يحرم العمل بالحديث الضعيف مطلقًا، وعليه يحيى بن معين والبخاري ومسلم وابن حزم وأبو بكر بن العربي، واستدل ابن العربي لذلك بأن الفضائل إنما تتلقى من الشرع فإثباتها بالضعيف اختراع عبادة وشرع في الدين لم يأذن به الله تعالى.

والحق أن العمل بالحديث الضعيف يجوز بشروط ذكرها ابن حجر وهي:

١ ـ أن يكون في فضائل الأعمال.

٢ ـ ألا يكون ضعفه شديداً كالحديث الذي انفرد به الكذابون والمتهمون

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ١/ ٧٩ ـ ٨٢، وانظر أيضًا قواعد التحديث ص ١١٧، ١١٨.

(٢) الموضوعات الكبرى لابن الجوزي ١/ ٣٥ تحقيق عبد الرحمن عثمان.

بالكذب ومن يفحش غلطهم.

٣ـ أن يندرج تحت أصل كلي معمول به.

٤ ـ ألا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط [1].

تاسعًا:

عذر كبار الأئمة في روايتهم عن بعض الضعفاء:

قال النووي في شرح مسلم: قد يقال: لم حدث هؤلاء الأئمة عن هؤلاء الضعفاء مع علمهم بأنهم لا يحتج بهم؟ ويجاب عنه بأجوبة:

أحدها:

أنهم رووها ليعرفوها وليبينوا ضعفها لئلا يلتبس في وقت عليهم أو على غيرهم أو يتشككوا في صحتها.

الثاني:

أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر أو يستشهد به ولا يحتج به على انفراده.

الثالث:

رواية الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل فيكتبونها، ثم يميز أهل الحديث والإتقان بعض ذلك من بعض وذلك سهل عليهم معروف عندهم، وبهذا احتج سفيان رحمه الله حين نهى عن الرواية عن الكلبي فقيل له: أنت تروي عنه؟ فقال: أنا أعلم صدقه من كذبه.

---

(١) الباعث الحثيث ص ٩١، وتدريب الراوي ١/ ٢٩٨، ٢٩٩، والوسيط ص ٢٧٧، ٢٧٨، الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة للدكتوي ص ٣٦، ٥٣ تحقيق عبد الفتاح أبي غدة.

الرابع :

أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال والقصص وأحاديث الزهد ومكارم الأخلاق ونحو ذلك مما لا يتعلق بالحلال والحرام وسائر الأحكام، وهذا الضرب من الحديث يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل فيه ورواية ما سوى الموضوع منه والعمل به لأن أصول ذلك صحيحة مقررة في الشرع معروفة عند أهله .

وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئًا يحتجون به على انفراده في الأحكام فإن هذا شيء لا يفعله إمام من الأئمة المحدثين ولا محقق من غيرهم من العلماء . [1] اهـ .

وهؤلاء الأئمة كثيرًا ما يروون هذه الأحاديث على جهة الاعتبار والاعتضاد به؛ فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضًا .

والحديث الذي يقبل الجبر أو يعتبر به هو حديث ضعيف نشأ ضعفه عن سبب من الأسباب الآتية :

١ ـ الستر : وهو جهالة الحال في الراوي بحيث لا يعرف بعدالة ولا تجريح، أو أن يستوي فيه الطرفان بشرط أن يكون غير مغفل كثير الخطأ .

٢ ـ ضعف حفظ الراوي : بشرط أن يكون من أهل الصدق والديانة أي أن يكون عدلاً ويشمل هذا ما كان ضعفه بسبب سوء الحفظ أو يكون موصوفًا بالغلط أو الخطأ أو الاختلاط إذا حدث بعد اختلاطه .

٣ ـ عدم الاتصال : كالإرسال ويشترط أن يرسله إمام حافظ، أو كما قال

---

(١) انظر مقدمة شرح النووي على مسلم ١/ ١٨، ١٩، قواعد التحديث ١١٤، ١١٥ .

ابن حجر: ما كان في إسناده انقطاع خفيف، وأن يكون خاليًا من متهم بالكذب فلا يظهر منه تعمد الكذب أو سبب مفسق، فمثل هذا صالح للاعتبار به، (أي أنه حديث يكتب للاعتبار به في المتابعات والشواهد) فيجبر غيره ويجبره غيره الصالح للاعتبار بشرط أن يكون خاليًا من الشذوذ والنكارة فيكون حسنًا لغيره.

وهذا هو الضعيف ضعفًا يقبل الجبر ويرتقي عن درجة الضعف [١]، وأما الضعيف ضعفًا لا يقبل الجبر ولا يعتبر به فهو ما كان ضعفه من كون الراوي متهمًا بالكذب أو الفسق، أو كون الحديث شاذًا فحتى لو جاء من طرق أخرى كثيرة فإن هذه الطرق لا تجبره بل تزيده ضعفًا على ضعف لأن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين يرفع الثقة بحديثهم ويؤيد ضعف روايتهم [٢].

المسألة الثالثة: في تفاوت درجات الضعيف

تتفاوت مراتب الحديث الضعيف وتختلف درجاته حسب تفاوت رواته واختلاف درجاتهم في شدة ضعفهم وخفته وذلك كما تتفاوت درجات الصحيح ومراتبه.

قال السخاوي: واعلم أنهم كما تكلموا في أصح الأسانيد مشوا في أوْهَى الأسانيد؛ وفائدته ترجيح بعض الأسانيد على بعض وتمييز ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح [٣].

---

(١) شذرات من علوم السنة ٢/ ٥٤، وانظر حاشية لقط الدرر ص ٥٧، ٥٨.

(٢) الوسيط في علوم مصطلح الحديث ص ٢٧٩، مقاصد الحديث في القديم والحديث ص ١٣٦، ١٣٧.

(٣) قواعد التحديث للقاسمي ص ١٠٩، ولابن الجوزي كتاب في الأحاديث الواهية يسمى «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية».

والحق أن التفاوت في مراتب الحديث الضعيف تارة يرجع إلى المتن وتارة يرجع إلى السند.

وذلك أن الحديث الضعيف المتفق على ضعفه ليس في درجة واحدة مع الحديث الذي اختلف في ضعفه وإن كان الراجح عندهم ضعفه.

وليس الحديث الضعيف لضعف راويه أو فسقه في درجة سواء مع الحديث الضعيف لخلط راويه أو سوء حفظه، وليس الحديث الضعيف الذي ينجبر ضعفه بمجيئه من طريق آخر أو طرق أخرى في مرتبة سواء مع الحديث الضعيف الذي لا ينجبر ضعفه ولو جاء من طريق آخر أو طرق أخرى وهذا البحث مهم جداً، وفائدته:

ترجيح بعض الأحاديث الضعيفة على بعضها الآخر لترجيح بعض الأسانيد على بعض وتمييز ما يصلح منها للاعتبار فيصح تخريجه وما لا يصلح منها للاعتبار فلا يصح تخريجه.

وقد تكلم أهل الحديث على أوْهَى الأسانيد كما تكلموا على أصحها، فذكروا أوهى الأسانيد بالنسبة إلى بعض الصحابة كما ذكروا أوهى الأسانيد بالنسبة إلى أهل بلد معين.

وللحاكم تفصيل لأوهى أسانيد الرجال والبلاد ساقه السيوطي في التدريب، ونذكر بعض الأمثلة على النوعين:

فمن النوع الأول وهو ذكر أوهى الأسانيد بالنسبة إلى صحابي معين. قالوا: أوهى الأسانيد إلى أبي بكر الصديق: صدقه الدقيقي عن فرقد السبخي عن مرة الطيبي عنه، وأوهى الأسانيد إلى علي بن أبي طالب: عمرو بن شمر

عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور عنه، وأوهى الأسانيد إلى أبي هريرة السدي بن إسماعيل عن داود بن يزيد الأودي عن أبيه عنه، وأوهى الأسانيد إلى ابن مسعود: شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد عنه، وأوهى الأسانيد إلى ابن عباس: السدي الصغير محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عنه.

ومن النوع الثاني: وهو ذكر أوهى الأسانيد بالنسبة إلى بلد معين. قالوا: أوهى أسانيد المكيين عن ابن عباس: عبد الله بن ميمون القداح عن شهاب بن خراش عن إبراهيم بن يزيد الخوزي عن عكرمة عنه، وأوهى أسانيد اليمانيين عن ابن عباس: حفص بن عمر العدني عن الحكم بن أبان عن عكرمة عنه [١].

المسألة الرابعة: في مظان الحديث الضعيف

ونعني بذلك الكتب التي يظن وجود الحديث الضعيف بها والتي أكثرت من ذكره بمفرده أو بذكره مخلوطًا بغيره ويغلب على جميع أحاديثها الضعف.

وهي كتب ومسانيد وجوامع ومصنفات صنفت قبل البخاري ومسلم وفي زمانهما وبعدهما جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب والثابت والمقلوب، وهي كتب لا يستطيع الاعتماد عليها إلا جهابذة المحدثين الذين يميزون بين صحيحها من سقيمها ومنها مسند أبي يعلى - ومضنف عبد الرزاق - ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة - ومسند عبد بن حميد ومسند الطيالسي وكتب البيهقي والطحاوي والطبراني وغيرهم، وهؤلاء كان قصدهم جمع ما وجدوه من الأحاديث لا تلخيصه ولا

(١) تدريب الراوي ١/ ١٨٠، ١٨١، ومقاصد الحديث ص ١٣٩-١٤١، وانظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٥٦-٥٨.

تهذيبه ولا تمحيصه .

وثمة كتب أخرى اهتم أصحابها بذكر الأحاديث الضعيفة سواء أكان ذلك عمداً لتمييزها عن الصحيح أو كان ذلك على سبيل الوعظ والقصص وتلك يغلب فيها آثار الصحابة والتابعين وأخبار بني إسرائيل وأقوال الحكماء والوعاظ خلطها أصحابها بحديث رسول الله ﷺ سهواً أو عمداً .

ومن هذه الكتب : العلل المتناهية في الأخبار الواهية لابن الجوزي والضعفاء لابن حبان والكامل لابن عدي وكتب الخطيب البغدادي وأبي نعيم والجوزقاني وابن عساكر وابن النجار والديلمي ومسند الخوارزمي وغيرهم .

كل هذه الكتب وأمثالها مظنة لوجود الحديث الضعيف[1] .

وبعد هذا العرض السريع للحديث الضعيف سنعرض لبيان أنواع الضعيف في فصلين :

١ ـ الضعيف الذي نشأ بسبب فقد الاتصال .

٢ ـ الضعيف الذي نشأ بسبب الطعن في الراوي .

* * *

(١) المنهج الحديث ـ قسم المصطلح ص ٢٥١ ، وقواعد التحديث ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، وكذلك قال السيوطي في مقدمة جامعه الكبير ١/ ٣ ط مجمع البحوث الإسلامية : وللعقيلي في الضعفاء ولابن عدي في الكامل وللخطيب فإن كان في التاريخ أطلقت وإلا بينته ولابن عساكر في تاريخه .
وكل ما عزي لهؤلاء الأربعة أو للحكيم الترمذي في نوادر الأصول أو الحاكم في تاريخه أو لابن النجار في تاريخه أو للديلمي في مسند الفردوس ـ فيستغنى بالعزو إليها أو إلى بعضها عن بيان ضعفه . اهـ.

الفصل الأول
الضعيف الذي نشأ بسبب فقد الاتصال

وأنواعه هي :

١ ـ المعلق .　　　٢ ـ المنقطع .

٣ ـ المعضل .　　　٤ ـ المرسل .

٥ ـ المرسل الخفي .　　٦ ـ المدلس .

ووجه الحصر في هذه الأنواع الستة هو أن فقد الاتصال إما أن يكون من أوله أو لا .

فالأول : هو المعلق سواء أكان الحذف من أول السند لواحد من الرواة أو لأكثر من واحد ، وسواء أكان المحذوف بعض الرواة أو جميعهم .

والثاني : إما أن يكون المحذوف من الرواة من وسط الإسناد أو من آخره فقط ، فما كان الحذف فيه من آخره فحسب فهو المرسل .

وما كان الحذف فيه من وسطه فهو لا يخلو .

إما أن يكون الحذف لواحد فحسب في الموضع الواحد ، ولو تعدد فهو المنقطع .

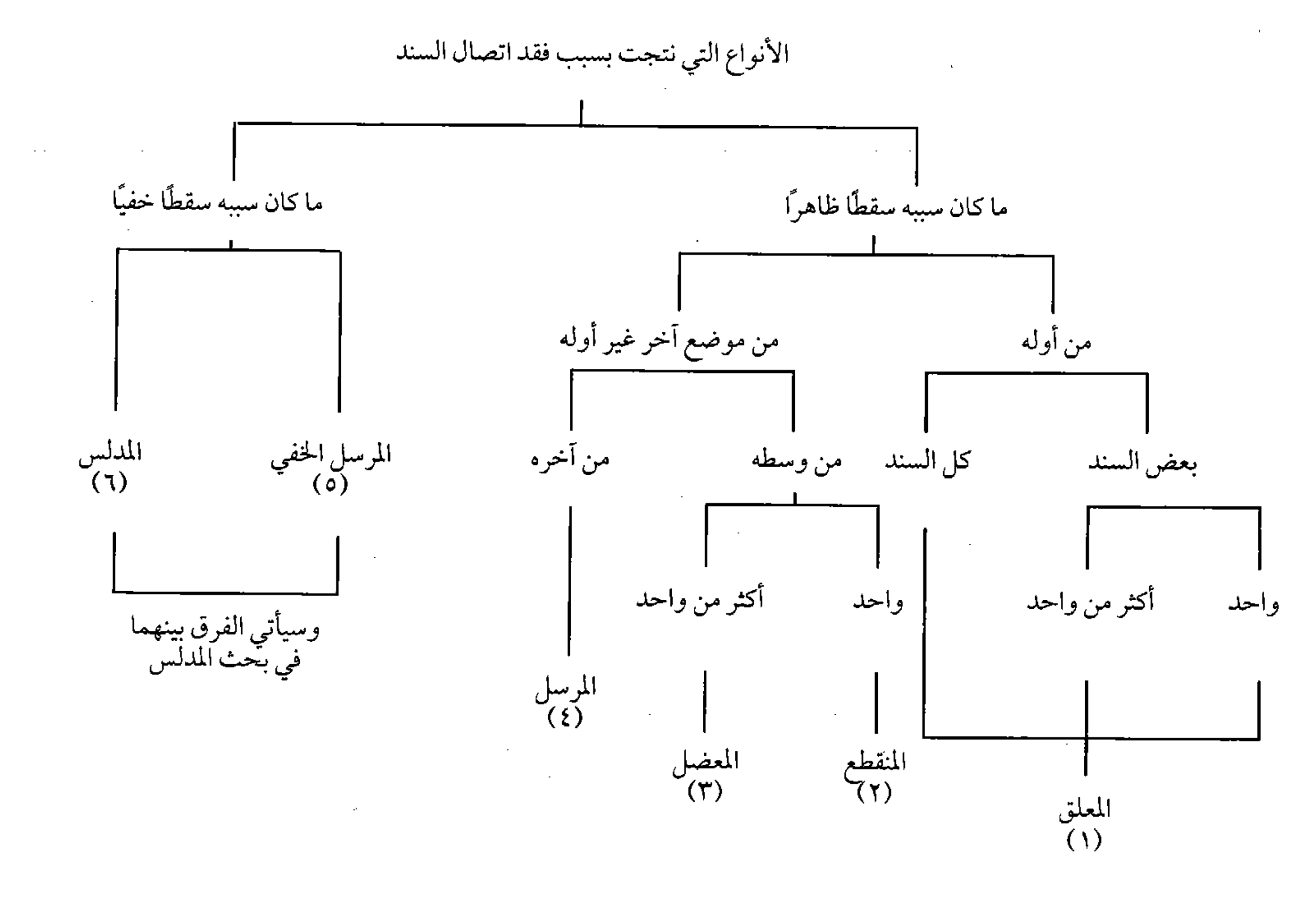
وإما أن يكون المحذوف أكثر من واحد في الموضع الواحد ، ولو تعدد فهو المعضل ، وتعدده بأن يكون مرة في أول السند ، ومرة في وسطه ، وثالثة في

آخره، ولذا فهو يجامع كلاً من المعلق، والمرسل، وينفرد عن كل منهما إذا كان الإعضال وسط السند فحسب.

ويمكن تقريب ذلك في الشكل الذي تراه في الصفحة التالية [١] :

وهذا السقط يكون ظاهراً لا خفاء فيه، فإن كان خافيًا نتج عنه اثنان آخران وهما: المرسل الخفي والتدليس.

(١) انظر شذرات من علوم السنة ٢/ ٧٣، ٧٤.


الأنواع التي نتجت بسبب فقد اتصال السند
ما كان سببه سقطًا ظاهرًا
ما كان سببه سقطًا خفيًا
من أوله
من موضع آخر غير أوله
بعض السند
كل السند
من وسطه
من آخره
المرسل الخفي
(٥)
المدلس
(٦)
واحد
أكثر من واحد
واحد
أكثر من واحد
وسيأتي الفرق بينهما
في بحث المدلس
المرسل
(٤)
المنقطع
(٢)
المعضل
(٣)
المعلق
(١)

١ـ الحديث المعلق

تعريفه لغة :

التعليق في اللغة جعل الشيء معلقًا في الهواء ليس له ركيزة يعتمد عليها .

ومنه تعليق الجدار إذا كان لا أساس له يعتمد عليه ، ومنه تعليق الطلاق ونحوه لما يشترك فيه الجميع من قطع الاتصال [١] .

تعريفه في الاصطلاح :

هو الحديث الذي سقط من أول سنده راو أو أكثر على التوالي ، وعزي إلى من فوق المحذوف من رواته [٢] .

وشرطه :

١ ـ أن يكون السقوط من أول السند الذي يلينا نحن المتأخرين من أهل الحديث [٣] .

٢ ـ إذا كان الساقط أكثر من واحد لابد فيه من التوالي .

---

(١) لسان العرب «مادة علق» ، والقاموس الفقهي ٢٦١ ، والتقييد والإيضاح ص ٩٣ .

(٢) تدريب الراوي ١/ ٢١٩ ، والمنهج الحديث ص ١٣٦ ، ومقاصد الحديث ص ١٥٠ .

(٣) قال ابن الصلاح : لم أجد لفظ التعليق مستعملاً فيما سقط فيه بعض رجال الإسناد من وسطه أو من آخره ، ولا في مثل قوله : يروى عن فلان ويذكر عن فلان وما أشبه ذلك مما ليس فيه جزم (انظر التقييد والإيضاح ص ٩٣) .

صورة المعلق ومثاله :

وصورته أن يحذف الراوي شيخه الذي روى الحديث عنه ويعزوه إلى من فوقه سواء أكان من فوقه هو أيضًا من شيوخه أم لا .

وقيل : إن كان من فوقه من شيوخه لا يسمَّى الحديث حينئذ معلقًا بل مدلسًا .

ومثاله:

ما رواه البخاري عن الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «**لا تفاضلوا بين الأنبياء**» (١) فقد سقط راو من أول الإسناد؛ لأن البخاري لم يعاصر الماجشون .

وقد أطلق بعض المحدثين المعلق على الحديث الذي حذف كل إسناده كقولنا : قال رسول الله ﷺ ، أو قال ابن عباس وقال عطاء أو غيره كذا أو فعل كذا . ولم يستعملوه فيما سقط وسط إسناده أو آخره لأن له اسمًا يخصه من الانقطاع والإرسال والإعضال (٢) .

حكمه :

الحديث المعلق ضعيف خارج عن قسم الصحيح فلا يلزم العمل به لعدم اتصال سنده بحذف بعضه أو بحذف كله .

وإنما كان ضعيفًا لأن الراوي المحذوف غير معلوم العدالة والضبط ، لكن

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء .

(٢) قد يلتقي المعلق مع المعضل - الذي سيأتي بعد - فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه ، فيلتقي معه إذا حذف من السند اثنان فصاعداً من أول السند ، وينفرد المعضل في حذف اثنين من وسط السند ، وينفرد المعلق في حذف واحد من أول السند .

إذا عرف الساقط وعلم أنه ثقة كأن جاء من طريق آخر موصولاً فإنه حينئذ يكون مقبولاً ويلزم العمل به، وعليه تحمل تعليقات البخاري ومسلم كما سنعرف بعد.

أول من سمى المعلق وشهره:

وأول من سمى المعلق الدارقطني وتلاه في ذلك الحميدي صاحب الجمع بين الصحيحين وغيره من المغاربة حيث استعملوا لفظ التعليق في أحاديث من صحيح البخاري قطع إسنادها، إلا أنهم خصوه بما إذا عزا الحديث إلى من فوق المحذوف بصيغة الجزم.

وقال النووي: ولم يستعملوا التعليق في غير صيغة الجزم؛ كيروى عن فلان كذا أو يقال عنه ويذكر ويحكى وشبهها، بل خصوا به صيغة الجزم؛ كقال وفعل وأمر ونهى وذكر وحكى ولم يستعملوه فيما سقط وسط إسناده.

وقال العراقي: قد استعمله غير واحد من المتأخرين في غير المجزوم به منهم الحافظ أبو الحجاج المزي حيث أورد في الأطراف ما في البخاري من ذلك معلمًا عليه علامة التعليق [١].

المعلقات في صحيحي البخاري ومسلم:

ونعني بها الأحاديث المعلقة التي وردت في صحيحي البخاري ومسلم، وقد عرفت من حكم المعلق أنه حديث ضعيف فكيف نوجه ذكر الإمامين الجليلين للمعلق في صحيحيهما مع أنهما التزما في كتابيهما ألا يخرجا إلا الصحيح، نعم وردت أحاديث كثيرة من هذا النوع في الصحيحين وقد أكثر

(١) تدريب الراوي ١/ ٢١٩، ٢٢٠، والتقييد والإيضاح ص ٩٣.

البخاري ذلك في صحيحه، أما مسلم فقد عدد العلماء هذه المعلقات في سبعة عشر موضعًا، وقيل: في أربعة عشر موضعًا، وقيل: في اثني عشر موضعًا[١].

---

(١) المواضع في صحيح مسلم هي على الترتيب كما يلي:

١ ـ في كتاب الحيض باب التيمم حديث رقم ٣٦٩، وهو حديث أبي الجهم حيث قال مسلم: وروى الليث بن سعد. والحديث منقطع بين مسلم والليث.

٢ ـ في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة حديث رقم ٥٩٨ حيث قال مسلم: وحدثت عن يحيى بن حسان.

٣ ـ في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة حديث رقم ٥٩٩ وهو حديث أبي هريرة: كان رسول الله ﷺ إذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة بـ «الحمد لله رب العالمين» حيث قال مسلم فيه: وحدثت عن يحيى بن حسان.

٤ ـ في كتاب الجنائز باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها حديث رقم ٩٧٤ حيث قال: وحدثني من سمع حجاجًا الأعور.

٥ ـ في كتاب المساقاة باب استحباب الوضع من الدين حديث رقم ١٥٥٧ حيث قال مسلم: وحدثني غير واحد من أصحابنا.

٦ ـ في كتاب المساقاة باب استحباب الوضع من الدين حديث رقم ١٥٥٨ حيث قال مسلم: وروى الليث بن سعد.

٧ ـ في كتاب المساقاة باب تحريم الاحتكار في الأقوات حديث رقم ١٦٠٥ حيث قال مسلم: وحدثني بعض أصحابنا.

٨ ـ في كتاب الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنا حديث رقم ١٦٩١ حيث قال مسلم: قال ابن شهاب: فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله.

٩ ـ في كتاب الإمارة باب خيار الأئمة وشرارهم حديث رقم ١٨٨٥ حيث قال مسلم: ورواه معاوية بن صالح بن ربيعة بن يزيد.

١٠ ـ في كتاب الفضائل باب إذا أراد الله رحمة أمة قبض نبيها قبلها حديث رقم ٢٣٨٨ حيث قال مسلم: وحدثت عن أبي أسامة.

١١ ـ في كتاب فضائل الصحابة باب قوله ﷺ: «**لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم**» حديث ٢٥٣٧ حيث قال مسلم: قال ابن عمر: فوهل الناس.

١٢ ـ في كتاب العلم باب اتباع اليهود والنصارى حديث رقم ٢٦٦٩ حيث قال مسلم: =

وأجيب عما في مسلم من هذه الأحاديث المعلقة بأنها جاءت برواية الاتصال فكل حديث منها رواه متصلاً ثم عقبه بقوله: ورواه فلان.

أما ما ورد في البخاري فقد جاء موصولاً في مواضع أخرى في كتابه إلا مائة وستين حديثًا وصلها شيخ الإسلام ابن حجر في كتاب التوفيق، كما خرج هذه التعليقات والمتابعات والموقوفات في كتاب آخر أسماه تغليق التعليق ثم اختصره في كتاب آخر سماه: التشويق إلى وصول المبهم من التعليق [١].

وهذه التعليقات التي وردت في البخاري ومسلم وإن كانت صحيحة لما ثبت من وصلها من طرق أخرى إلا أنها لا تكون في مرتبة الأحاديث المسندة المتصلة وإنما هي في مرتبة من الصحة دونها.

نعم وإن كانت هذه الأحاديث قد جاءت بصيغة توهم الضعف مثل يحكى أو يقال أو روي أو بلغنا فإن إيراد هذه الأحاديث في كتاب الصحيح يشعر بصحة أصله إشعارًا يؤنس به ويركن إليه.

وعلى المدقق إذا أراد الاستدلال به أن ينظر في حال رجاله وحال سنده

= وحدثنا عدة من أصحابنا.
والملاحظ أن هذه الأحاديث بلغت في جملتها اثني عشر موضعًا من الصحيح ولم تصل إلى أربعة عشر، كما أشار إلى ذلك أبو علي الغساني ولا سبعة عشر كما أشار غيره (انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٦٢، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط ص ٧٦، والتقييد والإيضاح ص ٢٠).

(١) انظر هدي الساري ص ٤٦٨، ٤٦٩ فقد عدد جملة ما في صحيح البخاري من التعاليق وسردها موضعًا موضعًا فبلغت ألفًا وثلاثمائة وأربعين حديثًا. قال ابن حجر: وأكثرها مكرر فخرج في الكتاب أصول متونه وليس فيه من المتون التي تخرج في الكتاب ولو من طريق أخرى إلا مائة وستون حديثًا قد أفردتها في كتاب مفرد لطيف متصلة الأسانيد إلى من علق عنه. اهـ (انظر أيضًا مقدمة محقق كتاب: «تغليق التعليق لابن حجر» ١/ ٢٨٥).

ليرى صلاحيته للحجة أو عدمها.

وعلى ذلك فيمكن حصر ما يمكن أن يعتذر به عن وجود المعلقات في البخاري ومسلم فيما يأتي:

١ ـ أن ما جاء معلقًا في موضع جاء موصولاً في موضع آخر من الصحيح.

٢ ـ أن ما جاء معلقًا في موضع جاء موصولاً في كتب أخرى.

وعليه: فالمعلق مما في البخاري ومسلم ليس من قبيل الضعف بل هو من قبيل الاختصار والتصرف، وإذا كان بعض المحدثين استعملوا لفظة «روي» وما أشبهها صيغة من صيغ التمريض فإن ذلك لا يسلم لهم فقد يكون من باب الاختصار فقط أو أن بناء الفعل للمجهول قد يكون للعلم به وهذا موجود في كتب النحو وعليه يحمل ما جاء في البخاري ومسلم من هذا النوع، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

٢-الحديث المنقطع

معنى الانقطاع في اللغة :

هو الانفصال، يقال: انقطع الغيث بمعنى احتبس فلم يتوال نزوله، وانقطع النهر بمعنى جف فلم يتواصل جريانه، وانقطع الحبل بمعنى انفصل فلم تتماسك شعراته.

أما معناه في الاصطلاح : فاختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول :

ما سقط من إسناده راو واحد قبل الصحابي حقيقة أو حكمًا في موضع واحد أو أكثر.

وقولنا: حقيقة أو حكمًا، يرجعان إلى الراوي الساقط فإن لم يذكر في السند أصلاً كان ذلك سقوطًا حقيقيًا، وإن ذكر مبهمًا كأن يقول الراوي: عن رجل أو عن شيخ أو نحو ذلك كان سقوطًا حكمًا؛ وذلك لأن المذكور المبهم في حكم المحذوف أصلا لأنه مجهول والمجهول كالمحذوف في الحكم.

وقولنا: في موضع واحد أو أكثر، فإن كان في موضع واحد قيل: منقطع من موضع، وإن كان في أكثر من موضع قيل: في موضعين أو ثلاثة [1].

(١) التبصرة والتذكرة ١/ ١٥٨، وفتح المغيث ١/ ١٤٩.

ومثال الساقط حقيقة : ما رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث قال : حدثنا أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه ثنا محمد بن سليمان الحضرمي ثنا محمد بن سهل ثنا عبد الرزاق قال : ذكر الثوري عن ابن إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ وقد ذكروا الإمارة والخلافة عنده : «**إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين لا تأخذه في الله لومة لائم، وإن وليتموها عليًا فهاد مهدي يقيمكم على طريق مستقيم**»[(١)] .

فهذا الحديث فيه انقطاع حقيقي في موضعين : الأول : بين عبد الرزاق والثوري حيث لم يسمع عبد الرزاق منه والراوي الساقط بينهما هو النعمان بن أبي شيبة الجندي .

والثاني : بين الثوري وأبي إسحاق حيث لم يسمع الثوري منه والراوي الساقط بينهما هو شريك[(٢)] .

ومثال المنقطع حكمًا : ما ذكره الحاكم أيضًا في كتابه قال : حدثنا أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السما ببغداد ثنا أيوب بن سليمان السعدي ثنا عبد العزيز ابن موسى اللاحوتي أبو روح ثنا هلال عن الجريري عن أبي العلاء وهو ابن الشخير عن رجلين من بني حنظلة عن شداد بن أوس قال : كان رسول الله ﷺ يعلم أحدنا أن يقول في صلاته : «**اللهم إني أسألك التثبت في الأمور وعزيمة الرشد، وأسألك قلبًا سليمًا ولسانًا صادقًا، وأسألك شكر نعمتك وحسن عبادتك، وأستغفرك لما تعلم وأعوذ بك من شر ما تعلم، وأسألك من خير ما**

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٢٩، وعلوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح ص ١٦٨ .

(٢) المصدر السابق.

تعلم» [١] .

فهذا الحديث منقطع حكمًا وذلك لأن الرجلين مجهولان فهما مبهمان فكانا في حكم الساقطين وسمي منقطعًا حكمًا .

وأهل الحديث اتفقوا على أن أكثر ما يوصف السند بالانقطاع إذا روى تابع التابعي الحديث عن الصحابي مسقطًا من السند التابعي الذي بينهما .

وإلى ذلك أشار العراقي بقوله :

وسم بالمنقطع الذي سقط　　　قبل الصحابي به راو فقط

وهذا المذهب هو المشهور عند أهل الحديث وهو الأكثر استعمالاً [٢] .

المذهب الثاني :

هو الحديث الذي لم يتصل سنده على أي وجه كان الانقطاع فيه ، سواء كان الساقط منه راويًا أو أكثر ، على التوالي أو ليس على التوالي ، وسواء كان الساقط صحابيًا أم تابعيًا أم دون ذلك .

وهذا التعريف أقل استعمالاً عند المحدثين من الأول [٣] .

وهو مذهب كثير من الفقهاء وعليه ابن عبد البر والخطيب في كتابه الكفاية [٤] .

وهذا المذهب يدخل تحته المرسل إن كان الساقط صحابيًا .

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) فتح المغيث للسخاوي ١/ ١٤٩ ، وانظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٤٢ .

(٣) الباعث الحثيث ص ٥٠ ، ونزهة النظر ص ٤٢ ، والتقييد والإيضاح ص ٨٠ .

(٤) تدريب الراوي ١/ ٢٠٧ ، وانظر الكفاية في علم الرواية ص ٣٨٤ .

وإلى هذا المذهب أشار العراقي بقوله :

وقيل ما لم يتصل وقالا بأنه الأقرب استعمالا [١]

ويقصد بـ (قالا) ابن الصلاح والنووي .

وإليه أيضًا أشار صاحب البيقونية بقوله :

وكل ما لم يتصل بحال إسناده منقطع الأوصال [٢]

المذهب الثالث :

هو الحديث الذي روي عن التابعي أو من دونه موقوفًا عليه من قوله أو فعله .

وهذا المذهب ـ كما في التدريب ـ مذهب غريب ضعيف [٣] .

والمذهب الأول هو الذي يجري عليه العمل وهو الشائع الآن بين أهل الحديث .

بم يعرف الانقطاع ؟

يعرف الانقطاع بأمور كثيرة منها :

١ ـ أن يكون الراوي لم يدرك من روى عنه .

٢ ـ أن يكون الراوي لا يمكن أن يلقى من روى عنه .

٣ ـ أن يكون الحديث قد جاء من وجه آخر وفي سنده راو أو أكثر .

---

(١) فتح المغيث ١/ ١٤٩ .

(٢) التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية ص ٢٥ .

(٣) تدريب الراوي ١/ ٢٠٨ .

والانقطاع، منه الظاهر الذي يدرك بسهولة، ومنه الخفي الذي لا يدركه إلا أهل الحذق والمعرفة لهذا الفن [١].

بم يعرف الراوي الساقط؟

١ - إما بمجيء الحديث متصلاً عند غيره.

٢ - وإما بمجيء الحديث متصلاً من وجه آخر عنده.

أما الراوي المبهم

فيعرف بمجيئه مسمى في بعض طرق الحديث.

وبهذه الأمور يزول الانقطاع ويكون الحديث صحيحًا مقبولاً ويعمل به لأنه حينئذ لا يكون منقطعًا بل متصلاً بزوال ذلك الانقطاع.

أما إذا لم يعرف الراوي الساقط أو المبهم فهو حديث منقطع ضعيف وليس من قسم الصحيح لأن كلاً من الراوي الساقط والمبهم مجهول فلا يعرف إن كان عدلاً ضابطًا أو ليس كذلك فترتفع الثقة بالحديث ولا تطمئن النفس إلى قبوله والعمل به [٢].

وعلى كل فالمنقطع أسوأ حالاً من المرسل، والمرسل - على الراجح - لا تقوم به الحجة فكيف بما دونه!؟

ما وقع من المنقطع في الصحيحين والرد عليه:

أما البخاري:

فقد انتقد الدارقطني بعض أحاديث فيه وأعلها بالانقطاع.

(١) تدريب الراوي ١/ ٢٠٨.

(٢) مقاصد الحديث ص ١٤٦، ١٤٧.

والجواب عن ذلك كما قال ابن حجر:

بأنه ينظر للراوي إن كان صحابيًا أو ثقة غير مدلس وقد أدرك من روى عنه إدراكًا بينًا أو صرح بالسماع إن كان مدلسًا من طريق أخرى.

فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض.

وإن لم يوجد وكان الانقطاع ظاهرًا فيجاب عنه بأنه:

إنما أخرج مثل ذلك حيث له سائغ وعاضد وحفته قرينة في الجملة تقويه ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع [١].

مثال ما وقع في البخاري من المنقطع والرد عليه:

ما رواه البخاري من حديث أبي مروان عن هشام بن عروة عن أبيه عن أم سلمة أن النبي ﷺ قال لها: «**إذا صليت الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون**» الحديث [٢].

قال الدارقطني: هذا منقطع وقد وصله حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة، ووصله مالك في الموطأ عن أبي الأسود عن عروة كذلك.

---

(١) انظر مقدمة الإلزامات والتتبع للدارقطني بتحقيق أبي عبد الرحمن الوادعي، وهدي الساري ص ٣٤٦: ٣٨٣ وقد عقد لها الحافظ ابن حجر فصلاً مستقلاً ساق فيه الأحاديث التي انتقدها الدارقطني وغيره من النقاد وسردها حديثًا حديثًا، والتي بلغت مائة حديث وعشرة ورد عليها واحدًا واحدًا.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج باب من صلى ركعتي الطواف خارجًا من المسجد.

قال ابن حجر: حديث مالك عند البخاري مقرون بحديث أبي مروان إلى أن قال: وإنما اعتمد البخاري في رواية مالك التي أثبت فيها ذكر زينب ثم ساق معها رواية هشام التي أسقطت منها حاكيًا للخلاف فيه على عروة كعادته، مع أن سماع عروة من أم سلمة ليس بالمستبعد [١].

وأما مسلم:

فقد جاء فيه بضعة عشر حديثًا في إسنادها انقطاع.

والجواب عن ذلك:

أن الرشيد العطار ذكرها كلها ـ كما في التدريب ـ وبين وصلها بأمرين:

١ ـ إما أنها جاءت متصلة من وجه آخر عنده.

٢ ـ وإما أنها جاءت متصلة من وجه آخر عند غيره [٢].

مثال ماقع في مسلم من المنقطع والرد عليه:

ما رواه مسلم عن حميد الطويل عن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه لقيه النبي ﷺ في طريق من طرق المدينة وهو جنب فانسل فذهب فاغتسل فتفقده النبي ﷺ فلما جاءه قال: «**أين كنت يا أبا هريرة؟**» قال: يا رسول الله لقيتني وأنا جنب فكرهت أن أجالسك حتى أغتسل، فقال رسول الله ﷺ: «**سبحان الله إن المؤمن لا ينجس**» [٣].

فهذا الحديث قد سقط راو من وسطه لأن حميداً لم يعاصر أبا رافع، وقد

---

(١) هدي الساري ص ٣٥٨.

(٢) تدريب الراوي ١/ ٢٠٨.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الحيض باب الدليل على أن المسلم لا ينجس.

جاء موصولاً عند الخمسة وأحمد وابن أبي شيبة في مسنديهما أنه عن حميد عن أبي بكر المزني عن أبي رافع [1] . والله أعلم .

❋ ❋ ❋

(١) أخرجه البخاري في كتاب الغسل باب عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس وباب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره، وأبو داود في كتاب الطهارة باب في الجنب يصافح، والترمذي في كتاب الطهارة باب ما جاء في مصافحة الجنب، والنسائي في كتاب الطهارة باب حجب الجنب من قراءة القرآن، وابن ماجه في كتاب الطهارة باب مصافحة الجنب، وأحمد في المسند ٢/ ٢٣٥، ٣٨٢، ٤٧١، وابن أبي شيبة في المصنف ١/ ١٧٣ .

٣ ـ الحديث المعضل

معنى الإعضال في اللغة :

الإعضال في اللغة الاستغلاق والاستبهام، يقال : أعضل الأمر بمعنى اشتد واستغلق فهو معضل ـ بكسر الضاد وهو مشكل لأن الحديث اسمه المعضل ـ بفتح اللام ـ لذا قيل : إنه من أعضل بمعنى أعيا فكأن المحدث الذي حدث به أعضله وأعياه الحديث، والحديث معضل لم ينتفع به لاستغلاقه وإبهامه وذلك لأنه أعيا صاحبه واستبهم عليه فلم يقف على حال من حذف من رواته [١] .

وفي الاصطلاح :

هو الحديث الذي سقط من سنده راويان فأكثر على التوالي من أي موضع كان، سواء أكان السقوط من أول السند أم من وسطه أم من آخره، ولو كان الساقطان هما الصحابي ورسول الله ﷺ بأن يضاف الحديث إلى التابعي، وعلى الأخير فقد يكون المعضل مقطوعًا والمقطوع معضلاً .

وهو أشد استبهامًا واستغلاقًا من المنقطع ومن هنا سمي معضلاً .

ويعتبر المعضل قسمًا من المنقطع لكن بوجه خاص لأن كل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلاً .

---

(١) مختار الصحاح ص ٤٣٨، وانظر التقييد والإيضاح ص ٨١ .

وأيضًا فإن بينه وبين المعلق عمومًا وخصوصًا وجهيًا فيجتمعان فيما لو سقط من مبدأ السند أكثر من واحد على التوالي، وينفرد المعلق فيما لو سقط من مبدأ السند واحد فقط، وينفرد المعضل فيما لو سقط من غير مبدأ السند أكثر من واحد على التوالي.

وقد يسمى المعضل مرسلاً على رأي من يسمي كل حديث لم يتصل سنده مرسلاً [١].

وعليه فمن المعضل قول مالك: قال رسول الله ﷺ، وقول الشافعي: قال ابن عمر.

مثال المعضل:

ما خرجه الحاكم بسنده عن الإمام مالك أنه بلغه أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق**».

فإن هذا الحديث معضل حيث سقط منه راويان على التوالي بين مالك وأبي هريرة وهما محمد بن عجلان وأبوه عجلان [٢].

حكمه:

الحديث المعضل ضعيف وليس بصحيح وذلك لعدم اتصال سنده ولعدم

(١) التقييد والإيضاح ص ٨١، ٨٢، وتدريب الراوي ١/ ٢١١.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٣٧، والحديث أخرجه مالك في كتاب الاستئذان باب الأمر بالرفق بالمملوك، وقد ثبت وصله خارج الموطأ وأنه من رواية مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة (انظر معرفة علوم الحديث ص ٣٧، وتدريب الراوي ١/ ٢١٢م).

الوقوف على حال المحذوف من رواته من العدالة والضبط [١] ، اللهم إلا إذا عرف المحذوف من السند وأنه من الثقات فإنه في هذه الحالة يكون مقبولاً ولا يكون حينئذ معضلاً . وطريق معرفة الساقط من السند بمجيء الحديث موصولاً من وجه آخر .

وصل بلاغات مالك

قال ابن الصلاح نقلاً عن السجزي :

قول الراوي : بلغني كقول مالك : بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «**للمملوك طعامه وكسوته**» . . . الحديث يسمى معضلاً عند أهل الحديث .

وقال العراقي : قد استشكل هذا لجواز أن يكون الساقط واحدًا ، فقد سمع مالك من جماعة من أصحاب أبي هريرة كسعيد المقبري ونعيم المجمر ومحمد ابن المنكدر [٢] .

والجواب :

أن مالكًا وصله خارج الموطأ عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة ، وقد صنف ابن عبد البر كتابًا في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل والبلاغات فقال : جميع ما فيه من قوله : بلغني ومن قوله عن الثقة عنده مما لم يسنده أحد وستون حديثًا كلها مسندة من غير طريق مالك

---

(١) وقد جاء عن الجوزجاني قوله : المعضل عندنا أسوأ حالاً من المنقطع ، والمنقطع عندنا أسوأ حالاً من المرسل ، والمرسل عندنا لا تقوم به الحجة . اهـ ، ونسب ذلك إلى ابن الجوزي لا الجوزجاني (هامش تدريب الراوي ١/ ٢١١) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح مع شرحها ، التقييد والإيضاح ص ٨٢ ، انظر التبصرة والتذكرة ١/ ١٦٥ .

إلا أربعة أحاديث لا تعرف :

أحدها : «**إني لأنسى، أو أنسى لأسن**» [١] .

الثاني: «أن رسول الله ﷺ أري أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك فكأنه تقاصر أعمار أمته ألا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيره فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر» [٢] .

والثالث: قول معاذ: آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ وقد وضعت رجلي في الغرز [٣] أن قال: «**حسن خلقك للناس يا معاذ**» [٤] .

الرابع : «**إذا نشأت بحرية** [٥] **ثم تشاءمت** [٦] **فتلك عين غديقة**» [٧] .

وهذه الأحاديث كما قال ابن عبد البر ليس منها منكر ولا ما يدفعه أصل [٨] .

وقد وصل هذه الأربع ابن الصلاح وغيره، كما ذكر لها شواهد بعض العلماء [٩] .

---

(١) أخرجه مالك في كتاب السهو باب العمل في السهو .
(٢) أخرجه مالك في كتاب الاعتكاف باب ما جاء في ليلة القدر .
(٣) موضع الركاب من رحل البعير .
(٤) أخرجه مالك في كتاب حسن الخلق باب ما جاء في حسن الخلق .
(٥) أي سحابة .
(٦) أي اتجهت نحو الشام .
(٧) غديقة أي كثيرة الماء . والحديث أخرجه مالك في كتاب الاستسقاء باب الاستمطار بالنجوم - وقال ابن عبد البر : هذا الحديث لا أعرفه بوجه من الوجوه إلا في الموطأ إلا ما ذكره الشافعي في الأم (انظر الموطأ بتحقيق عبد الباقي ١/ ١٩٢) .
(٨) دليل السالك إلى موطأ مالك ص ٦٣ - ٦٥ .
(٩) وصل الأحاديث الأربع ابن الصلاح في رسالة وقام بنشرها وتحقيقها أبو الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري عام ١٤٠٠ هـ - ١٩٧٩ م .

وقال محمد عبد الباقي عن هذه الأربع: كونها لم توجد في الموطأ لا يضير مالكًا الذي قال فيه سفيان بن عيينة: كان مالك لا يبلغ من الحديث إلا ما كان صحيحًا، وإذا قال: بلغني فهو إسناد صحيح، فقصور المتأخرين عن وجود هذه الأربع لا يقدح فيها فلعلها وصلت في الكتب التي لم تصلهم [١].

فوائد تتصل بالمعضل:

الأولى: خص التبريزي المنقطع والمعضل بما ليس في أول الإسناد، وأما ما كان في أوله فمعلق، وقال السيوطي: كلام ابن الصلاح أعم [٢].

الثانية: قال ابن الصلاح: قول المصنفين: قال رسول الله ﷺ، من قبيل المعضل [٣].

الثالثة: من مظان المعضل والمنقطع والمرسل: كتاب السنن لسعيد بن منصور ومؤلفات ابن أبي الدنيا [٤].

❊ ❊ ❊

(١) الموطأ بتحقيق عبد الباقي ٢/ ٩٠٢.
(٢) تدريب الراوي ١/ ٢١٤.
(٣) مقدمة ابن الصلاح مع شرحها، التقييد والإيضاح ص ٨٢، ٨٣.
(٤) تدريب الراوي ١/ ٢١٤.

الحديث المعنعن

معنى العنعنة في اللغة :

هي مصدر عنعن الحديث إذا رواه بلفظ عن [(١)] .

واصطلاحًا :

الحديث المعنعن : هو الحديث الذي يقول في سنده الراوي حين يؤدي الحديث : فلان عن فلان بلفظ (عن) دون غيرها من صيغ الأداء سواء في السند كله أو في موضع منه، ويقال للأول : سند معَنعَن ـ بفتح العين الأولى والثانية ـ، والثاني سند معنعن في موضع أو في موضعين إلخ حسب تعدد مواضع العنعنة فيه .

والعنعنة حال من أحوال السند دون المتن فيوصف بها السند ولا يوصف بها المتن فيقال : سند معنعن ولا يقال : حديث معنعن، إلا على تقدير معنعن سنده، والراوي له يقال : معنعِن بكسر العين الثانية [(٢)] .

حكمه :

اختلف العلماء من أهل الحديث وغيرهم في الحكم على السند المعنعن هل هو من قبيل السند المتصل فيكون الحديث مقبولاً ويلزم العمل به، أو هو ليس من قبيل السند المتصل فلا يكون الحديث مقبولاً ولا يلزم العمل به؟

---

(١) التبصرة والتذكرة ١/ ١٦٢ .

(٢) تدريب الراوي ١/ ٢١٤، ومقاصد الحديث ص ١٦٩ .

مذهبان للمحدثين وإليك تفصيل كل مذهب وبيان المعتمد منهما .

المذهب الأول :

أن الحديث المعنعن ليس من قبيل المتصل وإن سلم راويه من وصمة التدليس ، وإنما هو من قبيل المنقطع أو من قبيل المرسل على مذهب من يسمي كل حديث لم يتصل سنده مرسلاً فيحكم عليه بالانقطاع أو بالإرسال حتى يتبين لنا اتصاله فيحكم به ، ويظهر ذلك بمجيئه من طريق آخر أو أكثر يفيد أنه سمعه منه .

ودليل أصحاب هذا المذهب :

أن لفظ (عن) ليس نصًا في إفادة الاتصال بين الراوي والمروي عنه بها كما هو الشأن في لفظ (حدثني) أو (سمعت) أو (قال لي) ونحو ذلك ، وإنما هي تحتمل الاتصال المباشر كما تحتمل الاتصال بواسطة لم تذكر في السند فيكون من قبيل المنقطع أو المرسل ؛ إذ الحديث لا يحكم له بالاتصال حتى تكون جميع صيغ الأداء فيه نصًا في الأخذ المباشر بين الراوي والمروي عنه .

مثال ذلك :

ما رواه أبو إسحاق السبيعي عن عبد الله بن خباب بن الأرت أنه خرج عليه الحرورية فقتلوه حتى جرى دمه في النهر .

وبما رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه قال : حدثنا أبي قال : حدثنا أبو بكر ابن عباس قال : حدثنا أبو إسحاق عن أبي الأحوص أنه خرج عليه خوارج قتلوه [1] ، ووجه دلالتهم من هذين الحديثين هو أن قوله في السند الأول : عن

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٢١٦ ، وانظر أيضًا مقاصد الحديث ص ١٧٠ ، ١٧١ .

عبد الله بن خباب لا يفيد نصًا سماع أبي إسحاق السبيعي المباشر من عبد الله وذلك لاستبعاد أن يسمع منه بخروج الحرورية عليه وقتله بعد مقتله وجريان دمه في النهر وإن احتمل ذلك بأن أخبره وهو مشرف على الموت بما وقع له .

كما أن قوله في السند الثاني : عن أبي الأحوص لا يفيد نصًا سماع أبي إسحاق المباشر من أبي الأحوص لاستبعاد أن يسمع منه بخروج الخوارج عليه وقتله بعد مقتله وإن احتمل ذلك بأن أخبره وهو مشرف على الموت بما وقع له [(١)] .

المذهب الثاني :

وهو مذهب جمهور المحدثين وغيرهم من أهل الفقه وأصحاب الأصول إلى أن السند المعنعن من قبيل المتصل حتى يتبين لنا خلاف ذلك لكن بشروط ثلاثة :

الأول: عدالة الرواة [(٢)] .

الثاني: براءة الرواة بلفظ (عن) من وصمة التدليس بأن يكون الراوي معروفًا بين أهل الحديث أنه ليس من المدلسين .

الثالث: ثبوت لقاء الراوي بمن روى عنه .

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٢١٦، وانظر أيضًا مقاصد الحديث ص ١٧٠، ١٧١ .

(٢) العدالة ضد التجريح فالعدالة السلامة من الجرح والجرح يكون بالأمور الآتية :
١ ـ الكذب على رسول الله ﷺ .
٢ ـ التهمة بذلك الكذب .
٣ ـ الفسق بالفعل أو بالقول الذي لا يبلغ حد الكفر .
٤ ـ الجهالة . ٥ ـ البدعة . ٦ ـ عدم المروءة .

واختلفوا في هذا الشرط على عدة أقوال:

١ - ثبوت اللقاء ولو مرة واحدة بين الراوي والمروي عنه بلفظ (عن)، وهو مذهب البخاري وابن المديني.

٢ - إمكان اللقاء بين الراوي والمروي عنه بلفظ (عن)، وهو المعبر عنه بالمعاصرة، وهو مذهب مسلم وغيره.

٣ - طول الصحبة بين الراوي والمروي عنه بلفظ (عن) فشدد ولم يكتف بثبوت اللقاء، وهو مذهب أبي المظفر السمعاني.

٤ - أن يكون الراوي معروفًا بالرواية عن المروي عنه بلفظ (عن) كأن يشتهر بسماعه منه أو أخذه عنه. وهذا أكثر تشددًا من سابقه إذ لم يكتف بطول الصحبة وهو مذهب أبي عمرو عثمان الداني.

٥ - أن يدرك الراوي من روى عنه بلفظ (عن) إدراكًا بينًا، وهو مذهب أبي الحسن القابسي.

وأرجح هذه الأقوال في الشرط الثالث هو ما ذهب إليه البخاري وابن المديني وهو المعتمد عند المحدثين، قال ابن حجر العسقلاني: من حكم بالانقطاع مطلقًا شدد ويليه من شرط طول الصحبة، ومن اكتفى بالمعاصرة سهل والوسط الذي ليس بعده إلا التعنت مذهب البخاري ومن وافقه[1].

المذهب المعتمد:

والمذهب المعتمد في (عن) عند أهل الحديث هو المذهب الثاني وصرحوا

---

(١) انظر هدي الساري ص ١٢، تدريب الراوي ١/ ٢١٦.

بأنه الصحيح الذي عليه العمل وذلك لما يأتي :

١ ـ إجماع أهل النقل عليه كما ادعاه أبو عمرو الداني وابن عبد البر وغيرهما .

٢ ـ أن من اشترط أن لا يودع في مصنفه غير الحديث الصحيح أودع المعنعن في مصنفه ، فلو كان مرسلاً أو منقطعًا لكان ضعيفًا ولو كان ضعيفًا لما أودعه في كتابه من اشترط فيه الصحيح كالبخاري ومسلم .

وأجاب أصحاب هذا المذهب على أدلة المذهب الأول بما يأتي :

١ ـ أن لفظ (عن) في الإسنادين لا يشهد لهم على ما ذهبوا إليه من قوة احتمال الانقطاع معها لاستبعاد السماع مباشرة من المقتول بعد قتله ؛ لأن السماع المباشر إنما يكون معتبرًا فيما هو من قبيل الأقوال ، أما ما كان من قبيل الأفعال كما هنا في هذين الإسنادين فإن المعتبر هو الرؤية والمشاهدة وليس في الإسنادين ما يفيد امتناعها فلم يدل لفظ (عن) في هذين الإسنادين على قوة احتمال الانقطاع .

٢ ـ أن لفظ (عن) قد يرد في الإسناد ولا يراد به بيان اتصاله أو انقطاعه وإنما يراد بها بيان القصة والحال والشأن كما في هذين الإسنادين ، وأن معنى قول أبي إسحاق السبيعي في الإسناد الأول : عن عبد الله بن خباب أي عن قصته وحاله وشأنه .

وكذلك معنى قول أبي إسحاق في الإسناد الثاني عن ابن الأحوص أي عن قصته وحاله وشأنه ، فكان الكلام في الإسنادين على تقدير مضاف

محذوف. والله أعلم[١].

وجود المعنعن في الصحيحين

والمعنعن كثير في الصحيحين وهو في صحيح مسلم أكثر لأن مسلمًا لم يشترط ثبوت اللقاء بين الراوي ومن عنعن عنه، بل أنكر في خطبة صحيحه هذا الشرط مع أنه مذهب علي بن المديني والبخاري وغيرهما من أئمة المحدثين.

وقد بنى مسلم رأيه على ما عليه أهل العلم قديمًا وحديثًا من أن الرواية بالعنعنة ثابتة والحجة بها لازمة. وهي محمولة أبدًا على سماع الراوي للمروي عنه إذا كانا ثقتين متعاصرين.

ولم يتابع مسلمًا على رأيه أحد بل انتقدوه فيه وأخذوه عليه، فقال ابن الصلاح: وفيما قاله مسلم نظر وقد قيل إن القول الذي رده مسلم هو الذي عليه أئمة هذا العلم علي بن المديني والبخاري وغيرهما. اهـ.

وكانت عبارة النووي أصرح وأوضح حيث قال:

وهذا الذي صار إليه مسلم قد أنكره المحققون وقالوا: هذا الذي صار إليه ضعيف والذي رده هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن[٢]. اهـ.

وعلى كل فقد اعتذر العلماء عن كثرة المعنعن في الصحيحين ولاسيما ما في صحيح مسلم بما يأتي:

---

(١) انظر التبصرة والتذكرة ص ١٦٣-١٧٠، والوسيط ص ٢٩٢-٢٩٤، ومقاصد الحديث ص ١٧٠-١٧٤، والباعث الحثيث ص ٥٢، ٥٣، ومقدمة صحيح مسلم ص ١٠٨، ١٠٩، وتدريب الراوي ١/ ٢١٥-٢١٦، وتوضيح الأفكار ١/ ٣٣٠-٣٣٧.

(٢) مقدمة مسلم بشرح النووي ١/ ١٠٨، والموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي ص ٤٤، ٤٥.

١ ـ ما جاء في المستخرجات عليهما من الطرق الكثيرة التي صرح فيها بالتحديث والسماع.

٢ ـ يشفع لمسلم فوق هذا كثرة طرق الحديث الواحد في صحيحه نفسه وليس كلها بالعنعنة.

وقد بين ابن حجر أن (عن) تفيد الاتصال وأنها على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها بمنزلة حدثنا وأخبرنا.

الثاني: أنها ليست بتلك المنزلة إذا صدرت من مدلس.

الثالث: أنها بمنزلة أخبرنا المستعملة في الإجازة.

فلا تخرج عن الاتصال لكنها دون السماع.[1]

والله أعلم.

❋ ❋ ❋

---

(١) هدي الساري ص ١٢، وتوجيه القاري ص ١٧٠، وتدريب الراوي ١/ ٢١٩.

الحديث المؤنن أو المؤنأن

تعريفه :

هو الحديث الذي عبر فيه الراوي بصيغة (أن) ولو في موضع واحد من السند، ولم نقل هنا : في كل السند أو موضع أو أكثر منه كما قلنا في تعريف المعنعن ذلك لأن (أن) لا يمكن في الاستعمال أن تذكر في كل مواضع السند دون غيرها من صيغ الأداء الأخرى . وإنما يمكن أن تذكر فقط في بعض المواضع منه بخلاف (عن) كما سبق .

لذا قيل : ولو في موضع واحد من السند .

ومثاله :

أن يقول الراوي حدثنا فلان أن فلانًا قال كذا، وسبب تسميته بذلك ذكر الراوي في سنده لفظ (أن) .

وهو وصف خاص بالسند دون المتن كلفظ (عن) فيقال : سند مؤنن أو مؤنأن ولا يقال : حديث مؤنن أو مؤنأن إلا على تقدير مؤنن أو مؤنأن سنده .

حكمه :

اختلف العلماء في حكم الحديث المؤنن ـ كما اختلفوا في المعنعن ـ هل هو من قبيل المتصل أو من قبيل المنقطع؟ رأيان :

الأول:

وهو للإمام أحمد وأبي بكر البرديجي ويعقوب بن أبي شيبة وغيرهم: أنه من قبيل المنقطع فهو ضعيف حتى يتبين لنا اتصاله بالسماع ونحوه في ذلك الخبر بعينه بمجيئه من طرق أخرى.

الثاني:

وهو رأي جمهور المحدثين وعلى رأسهم الإمام مالك وهو أنه من قبيل المتصل حتى يتبين لنا خلاف ذلك بالشروط السابقة في المعنعن وهي: عدالة الراوي - وبراءته من وصمة التدليس - وثبوت اللقاء بين الراوي والمروي عنه بلفظ (أن).

وعليه فلفظ (عن) و(أن) عند جمهور المحدثين سواء.

قال الإمام مالك حين سئل عن رأيه في قول الراوي: عن فلان، وقوله أن فلانًا قال: هما سواء.

وهذا هو المعتمد وهو أن كلاً من (أن) و(عن) يحمل على الاتصال بالشروط السابقة حتى يتبين لنا خلافه [1]. والله أعلم.

❋ ❋ ❋

---

(١) توضيح الأفكار ١/ ٣٣٧، ٣٣٨. وتدريب الراوي ١/ ٢١٧، ومقاصد الحديث ١٧٤، ١٧٥.

٤-الحديث المرسل

تعريفه في اللغة :

المرسل اسم مفعول مأخوذ من الإرسال يقال : أرسله يرسله فهو مرسل . والإرسال يأتي في اللغة تارة بمعنى الإطلاق وعدم المانع ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [١] ، فإن المعنى أنا أطلقانهم عليهم فلم يحل دونهم ما يمنعهم منهم .

وتقول العرب : ناقة مرسال يعني مطلقة سريعة السير لا يحول دون سيرها قيد ، وفي المصباح يقال : أرسلت الطائر من يدي بمعنى أطلقته ، وأرسلت الكلام إرسالاً بمعنى أطلقته من غير تقييد .

ويأتي تارة أخرى بمعنى التفرق وعدم الاجتماع ، ومن ذلك قول العرب : جاء القوم أرسالاً بمعنى جاءوا جماعات متفرقين غير مجتمعين ، ويجمع مرسل على مراسل مثل مسند ومساند جمعًا قياسيًا ، وقيل : يجمع على مراسيل جمعًا سماعيًا [٢] .

تعريفه في الاصطلاح :

أما تعريف المرسل في الاصطلاح فقد اختلف أهل الحديث مع الفقهاء

---

(١) سورة مريم آية ٨٣ .

(٢) مختار الصحاح وترتيب القاموس ولسان العرب وتاج العروس والمصباح المنير مادة «رسل» ، وانظر جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٤ ، ١٥ .

والأصوليين في تعريف الحديث المرسل فلكل من الفريقين اصطلاح خاص .

تعريفه عند المحدثين :

لأهل الحديث في المرسل ثلاثة تعريفات :

الأول:

هو الحديث الذي اتصل سنده إلى التابعي وأضافه إلى النبي ﷺ حقيقة أو حكمًا لم يأخذه منه مباشرة سواء أكان هذا التابعي صغيرًا أم كبيرًا .

ومعنى قوله حقيقة : أي نسبه التابعي إلى النبي ﷺ بلفظ صريح وصيغة جلية لا تحتمل تأويلاً من قول أو فعل أو إقرار أو صفة ، وذلك كأن يقول التابعي : قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا أو نهى عن كذا أو نحو ذلك [1] .

ومعنى قوله : حكمًا : أي نسبه التابعي إلى نفسه مما لا مجال للرأي ولا للاجتهاد فيه فهو في حكم المضاف إليه .

ومعنى قوله : لم يأخذه عنه مباشرة : أي أن التابعي لم يأخذ الحديث مباشرة من النبي ﷺ وبنفسه وذلك يخرج التابعي الذي أخذه بنفسه كأن يأخذ الحديث وهو كافر بنفسه ثم يسلم بعد وفاة النبي ﷺ ويروي هذا الحديث بعد ذلك ، فإن هذا الحديث وإن كان راويه تابعيًا لأنه لم يلق النبي ﷺ بعد إسلامه فلا يسمى هذا الحديث مرسلاً بل يسمى مسندًا أو متصلاً ، قال الزركشي : «يلغز هنا فيقال : لنا تابعي يقول : قال رسول الله ﷺ وليس بمرسل» .

---

(١) ظفر الأماني شرح مختصر الجرجاني للكنوي ص ١٩١ ، ١٩٢ ، ومعرفة علوم الحديث للحاكم ص ٢٥ ، وجامع التحصيل ص ٢٠ ، ٢١ ، وشرح النخبة ص ٤١ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ٤٧ .

ومثاله:

رسول هرقل عظيم الروم إلى النبي ﷺ المسمى بالتنوخي فإنه اجتمع بالنبي ﷺ وأخذ عنه لكنه لم يسلم في حياته بل أسلم بعد وفاته وانتقاله إلى الرفيق الأعلى.

فالتنوخي هذا إذا روى حديثًا سمعه من النبي ﷺ وأخذه بنفسه منه بعد إسلامه فإن حديثه هذا لا يسمى مرسلاً بل مسندًا ومتصلاً[1].

وهذا التعريف أبرز ما فيه أنه لم يفرق بين كبار التابعين وصغارهم وهو أشهر التعاريف الثلاثة.

الثاني:

وهو أقل من سابقه شهرة واستعمالاً عند المحدثين وإن كان متفقًا عليه عند جميعهم وتعريفه بأنه:

الحديث الذي اتصل سنده إلى التابعي الكبير وأضافه إلى النبي ﷺ حقيقة أو حكمًا[2] مما لم يأخذه عنه مباشرة، وأبرز ما في هذا التعريف أنه خص المرسل بالتابعي الكبير، وعلى هذا التعريف أن ما رواه التابعي الصغير لا يعد مرسلاً بل هو منقطع، وعللوا ذلك بأن التابعي الكبير إنما يروي غالبًا عن الصحابة، فالواسطة المحذوفة بينه وبين النبي ﷺ صحابي والجهل به لا يضر؛ لأن الصحابة كلهم عدول، وهذا بخلاف التابعي الصغير فإن أغلب مروياته

---

(١) مقاصد الحديث ص ١٥٦، ١٥٧، وتدريب الراوي ١/ ١٩٦، والوسيط ص ٢٨٠.

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ١٠/ ١٩-٢١، وظفر الأماني ص١٩١، لكن قال السخاوي في الفتح ١/ ١٣٠: لم أر التقييد بالكبير صريحًا عند أحد؛ نعم قيد الشافعي المرسل الذي يقبل إذا اعتضد بأن يكون من رواته التابعي الكبير.

إنما تكون عن التابعين، فالواسطة المحذوفة بينه وبين النبي ﷺ شخصان: تابعي وصحابي، والتابعي هنا مجهول والجهل به يضر لأن التابعين ولو كانوا كباراً ليسوا كلهم عدولاً فصار في هذا السند مجهول، والمجهول يجعل السند منقطعًا.

قال الحاكم: إن السند إذا قيل فيه عن رجل أو عن شيخ لا يسمى عند المحدثين مرسلاً، وإنما يسمى عندهم منقطعًا لأن كلاً من لفظي الرجل والشيخ لا يفيد معرفة بصاحبه فيصير مجهولاً [١].

الثالث:

أن المرسل هو: الحديث الذي سقط منه الصحابي وأضافه التابعي إلى النبي ﷺ صغيراً كان التابعي أو كبيراً.

ومعناه أن هذا الساقط ثبت معرفة صحبته، واعترض عليه بأن هذا الحكم وهو كون الساقط صحابيًا ليس مقطوعًا به فقد يروي التابعي عن تابعي وهو جائز عقلاً وقد وقع فعلاً عند المحدثين، ولو تعين كون هذا الساقط صحابيًا لما كان لهذا الخلاف معنى خاصة فيما يتصل بحكم العمل بالحديث المرسل، فإن هذا النوع صحيح لا يختلف أحد في قبوله والعمل به، وذلك لما تقرر أكثر من مرة ثبوت عدالة جميع الصحابة [٢].

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ٢٨.

(٢) هذا رأي البيقوني في منظومته حيث قال: ومرسل منه الصحابي سقط (انظر شرح الزرقاني على البيقونية ص ٥٣، ٥٤)، وقد استدرك بعضهم على البيقوني فقال: ومرسل من فوق تابع سقط (انظر التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية ص ٢٣).

تعريفه في اصطلاح الفقهاء الأصوليين :

وقد اختلف هؤلاء أيضًا في تعريف المرسل على رأيين :

الأول:

المرسل هو الذي سقط من سنده راو أو أكثر في أي موضع منه سواء أكان السقوط من أول السند أو من وسطه أم من آخره [١] .

وعليه فإن المرسل شامل لكل من المنقطع والمعضل والمعلق .

الثاني:

المرسل هو الذي في سنده راو روى عمن لم يأخذ الحديث منه مباشرة، سواء أكان هذا الراوي من التابعين الكبار أم من التابعين الصغار أم من غيرهم من أتباع التابعين [٢] .

ويتضح من تعريفات الفقهاء والأصوليين أنه إذا قيل : إن مرسل التابعي حجة فإن ذلك يتعلق بعلم الفقه والأصول لا عند المحدثين .

حكم العمل بالمرسل :

لا خلاف بين العلماء في أن المرسل بمعناه المراد عند الأصوليين والفقهاء مردود وغير مقبول ولا تقوم به الحجة؛ لأنه لا يخرج عن كونه معضلاً أو منقطعًا أو معلقًا، وكلها أنواع للحديث الضعيف لعدم اتصال السند فيها، اللهم إلا إذا ثبت وجود هذا المرسل بهذا النوع متصلاً ومسندًا من طرق أخرى

---

(١) جامع التحصيل ص ١٦، ٢٤، ٢٥، والرسالة للشافعي ص ٤٦١ ـ ٤٦٥، والكفاية للخطيب ص ٣٨٤، وتدريب الراوي ١/ ١٩٥، ١٩٦ .

(٢) التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٦، ١٤٧، وبهامشه أيضًا فتح الباقي شرح ألفية العراقي، وهذه الصورة أقرب إلى التدليس أو الإرسال الخفي كما سنعرف ذلك في بابه .

أو طريق آخر فإنه في هذه الحالة يكون مقبولاً على الراجح، ولذلك احتج الإمام الشافعي بمرسلات سعيد بن المسيب ونص على أنها حسان لأنه تتبعها فوجدها كلها جاءت من وجوه أخرى مسندة متصلة [١] .

أما المرسل باعتبار اصطلاح المحدثين فاختلف العلماء في حكم العمل به وقبوله على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول :

أن الحديث المرسل ضعيف مردود غير مقبول ولا تقوم به الحجة ولا يلزم العمل به، وهذا هو الأشهر عند المحدثين وعليه أكثر الفقهاء والأصوليين فقد روي عن مسلم قوله : والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة .

وقال النووي : ودليلنا في رد العمل به أنه إذا كانت رواية المجهول المسمى لا تقبل لجهالة حاله، فرواية المرسل أولى لأن المروي عنه محذوف مجهول العين والحال [٢] . اهـ .

وذلك لاحتمال أن المحذوف تابعي واحتمال أنه ضعيف أو أنه ثقة روى عن تابعي ضعيف .

المذهب الثاني :

أن الحديث المرسل صحيح مقبول تقوم به الحجة ويلزم العمل به إذا كان مرسله يتحرز فلا يرسل إلا عن ثقة، وهو مذهب الإمام مالك وأبي حنيفة

---

(١) مقاصد الحديث ص ١٦٢ . وأصل عبارة الشافعي وإرسال ابن المسيب عندنا حسن فاختلف العلماء في تفسير هذه العبارة فراجع تدريب الراوي في توجيه تلك العبارة وانظر ص ٦٨ من هذا الكتاب .

(٢) تدريب الراوي ١/ ١٩٨، ومقدمة صحيح مسلم بشرح النووي ١/ ١١٢، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ١٣٦ .

وأحمد في رواية عنه وابن القيم وابن كثير وغيرهم، وزاد أبو حنيفة شرط أن يكون مرسله من أهل القرون الثلاثة الأولى [١] .

واستدل أصحاب هذا المذهب بما نقل عن بعضهم من قوله: من أسند فقد أحالك ومن أرسل فقد تكفل لك [٢] .

ومعنى ذلك أن من أرسل الحديث لا يرسله إلا بعد أن يتحقق من صحته واتصال سنده فهو بإرساله قد تكفل لك بأنه حديث صحيح، بخلاف من أسند لك الحديث فإنه بذكر سنده لك قد أحال عليك النظر فيه وطلب منك التفتيش عن رواته والبحث عن معرفة درجته من الصحة أو غيرها.

أما إن كان مرسله ممن لا يتحرز فيرسل عن الثقة وغيره فإنه لا خلاف في رده.

المذهب الثالث:

أن المرسل مقبول بعدة شروط وهو مذهب الشافعي، وهذه الشروط هي:

١ ـ أن يجيء من وجه آخر مسنداً كأن يرسله الحسن البصري ويأتي من جهة سعيد بن المسيب موصولاً مسنداً.

٢ ـ أن يجيء من وجه آخر مرسلاً أرسله من أخذ العلم عن غير رجال الأول، كأن يرويه مالك عن نافع عن النبي ﷺ ثم يرويه الليث عن ربيعة عن النبي ﷺ فكل من ربيعة ونافع تابعي، هكذا نص عليه الشافعي في كتاب

(١) فتح المغيث ١/ ١٣٢، وجامع التحصيل ص ٢٧، وتدريب الراوي ١/ ١٩٨، وقواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ١٣٩.

(٢) تدريب الراوي ١/ ١٩٨.

الرسالة مقيداً له بمرسل كبار التابعين.

٣ - أن يكون المرسِل - بكسر السين - إذا سمى لا يسمي إلا ثقة وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه.

٤ - أن يعتضد بقول صحابي.

٥ - أن يعتضد بفتوى أكثر العلماء بمقتضاه.

ويتبين بذلك صحة المرسل وما عضده وأنهما صحيحان لو عارضهما صحيح من طريق واحد رجحناهما عليه بتعدد الطرق إذا تعذر الجمع بينهما بحال، ثم إن الشافعي مع قوله بحجية الحديث المرسل في هذه المواضع يرى أنه مع ذلك لا ينتهض إلى رتبة الحديث المتصل بل يقدم الحديث المتصل على الحديث المرسل عند التعارض أو في مقام الترجيح بينهما.

وهذا المذهب يشترط هذه الشروط الخمسة، فإن فقد شرط أو أكثر من هذه الشروط لم يقبل المرسل بل يرد[1].

* * *

(١) الرسالة للإمام الشافعي ص ٤٦١ - ٤٦٤، وشرح علل الترمذي لابن رجب ١/ ٣٠١، ٣٠٢، وجامع التحصيل من ص ٣٧ - ٤٧.

مرسل الصحابي

تعريفه :

هو الحديث الذي يرويه الصحابي عن النبي ﷺ ولم يأخذه عنه مباشرة كأن لم يكن حاضراً وقت قول النبي ﷺ لهذا الحديث أو فعله إما لصغر سنه يومئذ وإما لأنه لم يكن قد أسلم بعد [١] .

ومثاله :

حديث عائشة رضي الله عنها قالت : أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح . . الحديث [٢] .

حكم العمل بمرسل الصحابي :

مرسل الصحابي حجة يلزم العمل به على المذهب الصحيح لأنه عندهم ليس من قبيل المرسل ولا يعدونه من أنواعه وإنما هو من قبيل المسند المتصل المرفوع إلى النبي ﷺ .

قال ابن الصلاح : وأما مراسيل الصحابة كابن عباس وأمثاله ففي حكم الموصول لأنهم إنما يروون عن الصحابة وكلهم عدول فجهالتهم لا تضر [٣] .

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ص ٣٥٠ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ رقم ٣ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح ص ٧٥ ، وانظر التبصرة والتذكرة ١٥٦/١ .

وقيل: إنه كمرسل غيره إلا أن يبين أنه لا يرسل إلا عن صحابي فيحكم له بالصحة، والأول هو الصحيح وعليه جمهور المحدثين، وفي الصحيحين من ذلك ما لا يحصى لأن أكثر روايتهم عن الصحابة وكلهم عدول فلا تقدح فيهم الجهالة بأعيانهم؛ لأن روايتهم عن غيرهم نادرة وإذا رووها بينوها بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليست أحاديث مرفوعة بل حكايات أو موقوفات [١].

ما وقع من المرسل في صحيح مسلم

وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المرسلة نحواً من عشرة أحاديث فانتقدت عليه، وعذر الإمام مسلم في ذلك أنه يورده محتجًا بالمسند منه لا بالمرسل، وقد عرفنا في حكم الاحتجاج بالمرسل أن الإمام مسلمًا لا يحتج بالمرسل لكن المرسل الذي ورد في صحيح مسلم قد تبين اتصاله من وجه آخر فاحتجاجه بذلك المتصل [٢].

ومن هذه الأحاديث ما رواه مسلم في كتاب البيوع باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا: قال: حدثني محمد بن رافع قال: حدثنا حجين بن المثنى قال: حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع المزابنة والمحاقلة.

والمزابنة أن يباع تمر النخيل بالتمر، والمحاقلة أن يباع الزرع بالقمح، فهذا الحديث مرسل لأن سعيد بن المسيب تابعي وليس صحابيًا حيث لم يلق النبي ﷺ.

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ١/ ١٤٦، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٥٧، وتدريب الراوي ١/ ٢٠٧.
(٢) تدريب الراوي ١/ ٢٠٦.

لكنه جاء موصولاً من طريق آخر وهو من حديث سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة. وقد أخرجه هو والبخاري من حديث عطاء عن جابر.

والحكمة في إيراد ما أورده مرسلاً بعد إيراده متصلاً إفادة الاختلاف الواقع فيه [١].

أشهر من تروى عنهم المراسيل

أكثر ما تروى المراسيل من أهل المدينة عن سعيد بن المسيب، ومن أهل مكة عن عطاء بن أبي رباح، ومن أهل البصرة عن الحسن البصري، ومن أهل الكوفة عن إبراهيم بن يزيد النخعي، ومن أهل مصر عن سعيد بن أبي هلال، ومن أهل الشام عن مكحول.

قال ابن معين: وأصحها مراسيل ابن المسيب؛ لأنه من أولاد الصحابة وأدرك العشرة وفقيه الحجاز ومفتيهم وأول الفقهاء السبعة [٢] الذين يعتمد

---

(١) هكذا أجاب الرشيد العطار عن المرسلات في صحيح مسلم ونقلها السيوطي في التدريب ١/ ٢٠٦.

(٢) هم: ١ ـ سعيد بن المسيب.
٢ ـ القاسم بن محمد بن أبي بكر.
٣ ـ عروة بن الزبير.
٤ ـ خارجة بن زيد.
٥ ـ سليمان بن يسار.
٦ ـ عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود.
٧ ـ واختلف في السابع فقيل سالم بن عبد الله بن عمر، وقيل: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، وقيل: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي، وقد نظمه بعضهم في شعر فقال:

ألا إن من لا يقتدي بأئمة ... فقسمته ضيزى عن الحق خارجه
فخذهم عبيد الله عروة قاسم ... سعيد أبو بكر سليمان خارجه

مالك بإجماعهم كإجماع كافة الناس .

وقد تأمل الأئمة المتقدمون مراسيله فوجدوها بأسانيد صحيحة، وهذا لشرائط لم توجد في مراسيل غيره .

وتلك لمحة تاريخية عن بعض هؤلاء المرسلين وآراء المحدثين في حكم مرسلاتهم :

١ـ سعيد بن المسيب

هو سعيد بن المسيب بن حَزْن ـ بفتح الحاء وسكون الزاي ـ القرشي المخزومي أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ومن كبار سادات التابعين فقهًا ودينًا وعبادة وفضلاً، قال ابن حبان : كان أفقه أهل الحجاز وأعبر الناس للرؤيا، ما نودي للصلاة من أربعين سنة إلا وسعيد بالمسجد ملازمًا الصف الأول مع الجماعة. روي أنه صلى الغداة بوضوء العتمة أربعين سنة، قال أحمد بن حنبل : أفضل التابعين : سعيد بن المسيب .

ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر، وقيل لسنتين مضتا من خلافته، حدث عن نفسه أنه كان يرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد، وكان أورع أهل طبقته وأزهد الناس في الدنيا بعيدًا عن الكلام فيما لا يعني، زوج ابنته لكثير بن أبي وداعة على درهمين ولم يرض بزواجها للوليد حين خطبها له أبوه عبد الملك، وكانت ابنته من أعلم النساء بالكتاب والسنة، وكان له مال يتجر فيه ويقول : اللهم إنك تعلم أني لم أمسكه بخلاً ولا حرصًا عليه ولا محبة للدنيا وشهواتها وإنما أريد أن أصون به وجهي عن بني مروان حتى ألقى الله فيحكم فيَّ وفيهم وأصل منه رحمي وأؤدي منه الحقوق التي فيه وأعود منه على الأرملة والفقير والمسكين واليتيم والجار .

ولما جاءت بيعة الوليد إلى المدينة في أيام عبد الملك ضربه نائبه على المدينة هشام بن إسماعيل وأطافه وعرضه على السيف فمضى ولم يبايع. حج أربعين سنة وكان يسرد الصوم. وكان ينطق بالحكمة حسن الوعظ، فمن أقواله: الدنيا نذلة وهي إلى كل نذيل أميل وأنذل منها من أخذها من غير وجهها، وقوله: من كان فضله أكثر من نقصه وهب نقصه لفضله.

شهد له العلماء بالورع والعلم والأمانة قال علي بن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علمًا منه. وإذا قال سعيد: مضت السنة، فحسبك به وهو عندي أجل التابعين.

وقال الزهري: جالسته سبع حجج وأنا لا أظن عند أحد علمًا غيره وقال أيضًا: كان سعيد أعلم الناس بقضاء عمر وعثمان.

وقال قتادة: ما رأيت أحدًا قط أعلم بالحلال والحرام منه.

وقال فيه أحمد بن حنبل: ومن مثل سعيد ثقة من أهل الخير. وقال أيضًا: مرسلات سعيد صحاح لا نرى أصح من مرسلاته.

وقال الشافعي: إرسال ابن المسيب عندنا حسن، وقال أبو حاتم: ليس في التابعين أنبل منه وهو أثبتهم عن أبي هريرة.

وما ذكر عن الشافعي من قبوله مرسل ابن المسيب محمول عند أصحابه على أنه يرجح بمرسله ولا يحتج به أو على أنه وجدت مرسلاته مسندة.

روى رضي الله عنه عن أبي بكر مرسلاً وسمع من عمر ومن عثمان ومن زيد بن أبي ثابت ومن عائشة ومن أبي هريرة وكان زوج ابنته، وغيرهم.

وروى عنه سالم بن عبد الله والزهري وقتادة وشريك وأبو الزناد ويحيى

ابن سعيد الأنصاري وغيرهم.

توفي سنة أربع وتسعين من الهجرة الشريفة وعمره تسع وسبعون سنة فرضي الله عنه وأرضاه [١].

٢ـ عطاء بن أبي رباح

هو عطاء بن أبي رباح مولى لقريش، ولد سنة سبع وعشرين من الهجرة وهو سيد التابعين علمًا وفضلاً وعملاً وإتقانًا في زمانه بمكة وكان حجة إمامًا كبير الشأن.

روى عن عائشة وأبي هريرة وعنه أبو حنيفة.

قال فيه أبو حنيفة: قال ما رأيت مثله، وقال ابن جريج: عن عطاء: إن الرجل ليحدثني فأنصت له كأني ما سمعته وقد سمعته قبل أن يولد، قال يحيى القطان: مرسلات مجاهد أحب إلينا من مرسلات عطاء، عطاء يأخذ من كل ضرب.

وقال أحمد: ليس في المرسل أضعف من مرسل الحسن وعطاء كانا يأخذان عن كل أحد. وقال ابن المديني: كان عطاء بأخرة قد تركه ابن جريج وقيس بن سعيد.

توفي سنة مائة وأربعة عشر من الهجرة وقيل غير ذلك، وعاش تسعين

---

(١) تهذيب التهذيب ٤/ ٨، وخلاصة تذهيب الكمال ص ١٢١، وتذكرة الحفاظ ١/ ٥٤، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ١٧، وشذرات الذهب ١/ ١٠٢، والطبقات لابن سعد ٥/ ٨٨، والعبر ١/ ١١٠، والنجوم الزاهرة ١/ ٢٢٨.

سنة أو يزيد، رضي الله عنه وأرضاه[1] .

٣ـ الحسن البصري

هو الحسن بن أبي الحسن البصري أبو سعيد، مولى الأنصار؛ لأن أباه يسارًا كان مولىً لزيد بن ثابت، وقيل: كان مولىً لجابر بن عبد الله، وأمه خيرة مولاة أم سلمة، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان بوادي القرى (بين المدينة والشام) ونشأ فصيحًا، وعالمًا عاملاً، شجاعًا، يقارن في شجاعته بمثل قَطَرِيٍّ ـ بفتح القاف والطاء وكسر الراء وتشديد الياء ـ ابن الفجاءة. لازم الجهاد وكتب لوالي خراسان في الدولة الأموية وهو الربيع بن زياد. وكان غاية في الزهد، ناطقًا بالحكم، حتى قيل: إن ما ظهر عليه من الحكمة كان ببركة إرضاعه ثدي أم سلمة أم المؤمنين، وذلك أن أم سلمة كانت ربما أرسلت أمه خيرة في بعض حاجاتها، فتشاغله أم سلمة بثدييها، فيدران عليه اللبن فيرضع.

وكان أزهد الناس في الدنيا واستولى عليه الخوف من الله، فعاش حزينًا، ومن قوله: «إن المؤمن ليصبح حزينًا، ويمسي حزينًا ولا يسعه غير ذلك؛ لأنه بين مخافتين؛ بين ذنب قد مضى لا يدري ما الله فاعل فيه، وبين أجل قد بقي لا يدري ما يصيب فيه من المهالك».

وكتب إلى عمر بن عبد العزيز يوصيه، فمما كتبه:

«يا ابن آدم: إنما أنت أيام، كلما ذهب يوم ذهب بعضك». وقال الأعمش: ما زال الحسن يعي الحكمة حتى نطق بها، وكان إذا ذكر عند أبي جعفر الباقر يقول: «هذا الذي يشبه كلامه كلام الأنبياء». وقال موسى بن عبيد:

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٩٨، وتهذيب التهذيب ٧/ ١٩٩، وشذرات الذهب ١/ ١٤٧، وطبقات ابن سعد ٥/ ٣٤٦، والعبر ١/ ١٤١، ووفيات الأعيان ١/ ٣١٨، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٣٩.

«ما رأيت رجلاً أصدق فيما يقول، ولا أطول حزنًا منه» وكان رضي الله عنه في مقدمة المهلب بن أبي صفرة في الحروب، شهد له العلماء بالفقه والإسناد.

قال أنس: «إني لأغبط أهل البصرة بهذين الشيخين: الحسن وابن سيرين»، وقال قتادة: «ما جالست رجلاً فقيهًا إلا رأيت فضل الحسن عليه»، وقال مطر الوراق: «كان جابر بن زيد رجل أهل البصرة فلما ظهر الحسن جاء رجل كأنما كان في الآخرة، فهو يخبر عما رأى وعاين» وكان يرسل كثيرًا.

وهو لم يحدث عن البدريين بالمشافهة، كما قال قتادة ولا يصح له سماع من جندب، ولا من معقل بن يسار، ولا من عمران بن حصين ولا من أبي هريرة، كما ذكره ابن أبي حاتم، ولذا قال فيه ابن سعد: «كان الحسن جامعًا عالمًا، رفيع القدر، ثقة مأمونًا، عابدًا ناسكًا، كثير العلم فصيحًا، جميلاً، وسيمًا، وكان ما أسند من حديثه، وروى عمن سمع منه فهو حجة، وما أرسل فليس بحجة».

وقال الذهبي: قلت: «وهو مدلس فلا يحتج بقوله عمن لم يدركه، وقد يدلس عمن لقيه، ويسقط من بينه وبينه والله أعلم، ولكنه حافظ علامة من بحور العلم، فقيه النفس كبير الشأن عديم النظير مليح التذكير، بليغ الموعظة، رأس في أنواع الخير».

وقال الدارقطني: «مراسيله فيها ضعف»، وقال العجلي فيه: «تابعي ثقة، رجل صالح، صاحب سنة» وذكره ابن حبان في الثقات، رأى مائة وعشرين من الصحابة، وحج سنتين وولي قضاء البصرة أيام عمر بن عبد العزيز ثم استعفي، وتوفي سنة (١١٠) عشر ومائة.

روى عن أبيِّ بن كعب، وسعد بن عبادة، وعمر بن الخطاب ولم يدركهم، وروى عن: عمار بن ياسر، وأبي هريرة، ومعقل بن سنان ولم

يسمع منهم، ورأى: عليًا، وطلحة وعائشة وغيرهم.

وروى عنه: حميد الطويل، وأيوب السختياني، وقتادة، وسماك بن حرب وجرير بن حازم، وغيرهم[1].

٤ - إبراهيم النخعي

هو أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي الكوفي أحد أعلام التابعين. ولد سنة سبع وأربعين من الهجرة.

كان حافظًا كثير الحديث فقيهًا قليل التكلف يتوقى الشهرة، دخل على السيدة عائشة أم المؤمنين صغيراً قبل أن يحتلم عندما كان يحج مع عمه وخاله علقمة والأسود لكنه لم يثبت له سماع من عائشة.

سمع من علقمة وخاليه الأسود وعبد الرحمن ابني يزيد، وروى عن مسروق وابن معمر وهمام بن الحارث وشريح القاضي وغيرهم.

روى عنه جماعة من التابعين منهم الأعمش ومنصور بن المعتمر وعبد الله ابن عوف وحماد بن أبي سليمان وغيرهم.

أدرك جماعة من الصحابة ولكنه لم يحدث عن أحد منهم، وكان على جانب عظيم من العلم وشهد له بذلك كبار علماء عصره.

قال الشعبي حين توفي إبراهيم: ما ترك أحداً أعلم منه أو أفقه، قيل: ولا

(١) تهذيب التهذيب ٢/ ٢٦٣، وخلاصة تذهيب الكمال ص ٦٦، وتذكرة الحفاظ ١/ ٧١، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٢٨، وشذرات الذهب ١/ ١٣٦، والطبقات لابن سعد ٧/ ١٢٨، والعبر ص ١٣٦، والميزان ١/ ٥٢٧، والنجوم الزاهرة ١/ ٢٦٧، ووفيات الأعيان ١/ ١٢٨.

الحسن وابن سيرين؟ قال: ولا الحسن وابن سيرين، ولا من أهل البصرة ولا الكوفة ولا الحجاز ولا الشام، وكان بارعًا في الحديث حتى قال الأعمش فيه: كان النخعي صيرفي الحديث، وقال أبو زرعة: النخعي من أعلام الإسلام.

وكان شديد الاقتداء بالصحابة، من قوله: لو أن أصحاب محمد ﷺ لـم يمسحوا إلا على ظفر ما غسلته التماس الفضل، وحسبنا من ازدراء على قوم أن نسأل عن فقههم ونخالفهم.

توفي في الكوفة مختفيًا من الحجاج سنة ست وتسعين، وسِنُّهُ تسع وأربعون سنة رضي الله عنه وأرضاه [1].

٥- مكحول الشامي

هو مكحول الدمشقي مفتي أهل دمشق وعالمه، أبو عبد الله الفقيه وثقه غير واحد، وقال ابن سعد: ضعفه جماعة، وقال الذهبي: صاحب تدليس قد رمي بالقدر فالله أعلم، يروي بالإرسال عن أبيّ وعبادة بن الصامت وعائشة وأبي هريرة.

روى عن واثلة وأبي أمامة وآخرين.

وعنه ثور بن يزيد والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وخلق.

قال ابن إسحاق: سمعت مكحولاً يقول: طفت الأرض في طلب العلم، وقال الربيع: العلماء أربعة: سعيد بن المسيب بالمدينة والشعبي بالكوفة

---

(١) تهذيب التهذيب ١/ ١٧٧، والخلاصة ص ٢٠، والطبقات الكبرى لابن سعد ٦/ ١٨٨، وتذكرة الحفاظ ١/ ٧٣، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٢٩، وشذرات الذهب ١/ ١١١، وميزان الاعتدال ١/ ٧٤، ووفيات الأعيان ١/ ٣، والعبر ١/ ١١٣.

والحسن بالبصرة ومكحول بالشام.

وقال سعيد بن عبد العزيز: قال مكحول: ما استودعت صدري شيئًا إلا وجدته حين أريد. وقال سعيد: أعطي مكحول مرة عشرة آلاف دينار فكان يعطي الرجل خمسين دينارًا ثمن الغرس، وقال يحيى بن معين: كان قدريًا ثم رجع، وقال الأوزاعي: لم يبلغنا أن أحدًا من التابعين تكلم في القدر إلا الحسن ومكحول فكشفنا عن ذلك فإذا هو باطل.

توفي سنة مائة وثلاث عشرة فرضي الله عنه وأرضاه [1].

❋ ❋ ❋

(١) تهذيب التهذيب ١/ ٢٨٩، والخلاصة ص ٣٣١، وتذكرة الحفاظ ١/ ١٠٧، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٤٢، وطبقات ابن سعد ٧/ ١٦٢، وشذرات الذهب ١/ ١٤٦، والنجوم الزاهرة ١/ ٢٧٢، والعبرة ١/ ١٤٠، ووفيات الأعيان ٢/ ١٢٢.

أشهر المؤلفات في المراسيل :

من المؤلفات في المراسيل :

١ ـ المراسيل لأبي داود ت (٢٧٥) هـ.

٢ ـ المراسيل لابن أبي حاتم ت (٣٢٧) هـ.

٣ ـ جامع التحصيل لأحكام المراسيل للحافظ العلائي ت (٧٦١) هـ.

٤ ـ تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي ت (٨٢٦) هـ.

مراتب المراسيل :

للمرسل مراتب ، أعلاها ما أرسله صحابي ثبت سماعه ثم صحابي له رؤية فقط لم يثبت سماعه ، ثم المخضرم ثم المتقن كسعيد بن المسيب ، ويليهما من كان يتحرى في شيوخه كالشعبي ومجاهد ، ودونها مراسيل من كان يأخذ عن كل أحد كالحسن البصري .

وأما مراسيل صغار التابعين كقتادة وحميد الطويل فإن غالب رواية هؤلاء عن كبار التابعين والله أعلم .

❋ ❋ ❋

٥.المرسل الخفي

وليس المراد هنا ما سبق من حد المرسل لكنه نوع خاص أردت بيانه للتشابه في الاسم وفي السبب أيضًا، فكلاهما ينتج عن فقد الاتصال. وعلى هذا فالمرسل نوعان:

ظاهر:

وهو أن يروي الرجل عمن لم يعاصره، أي لم تثبت معاصرته أصلاً بحيث لا يشتبه إرساله باتصال على أهل الحديث.

وخفي: وله ثلاث صور:

الأولى:

وهي أن يروي الراوي عمن عاصره ولم يلقه حديثًا لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع منه [1] مسقطًا في الحقيقة شيخه الذي أخذ الحديث مباشرة عنه. وهذه الصورة متفق عليها عند أهل الحديث.

والثانية:

أن يروي عمن لقيه وسمع منه حديثًا لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع منه مسقطًا في الحقيقة شيخه الذي أخذ الحديث مباشرة عنه.

---

(١) كعن، وأن، وقال، وحكى وما أشبهها.

والثالثة:

أن يروي الراوي عمن لقيه ولم يسمع منه حديثًا بصيغة توهم السماع منه مسقطًا في الحقيقة شيخه الذي أخذ الحديث مباشرة عنه.

وهذه الصور الثلاث من التدليس - وسوف نعرفه في بابه - والقول المعتمد عند جمهور المحدثين في المرسل الخفي أنه يتحقق في الصورة المتفق عليها فقط دون الصورتين المختلف فيهما [1].

وسمي مرسلاً خفيًا لعدم ظهور الانقطاع فيه.

ويمكن تقريب الصور الثلاثة بما يأتي:

١ - معاصرة + عدم لقاء وبالتالي عدم سماع؛ وهذه متفق على أنها في المرسل الخفي.

٢ - معاصرة + لقاء + سماع
٣ - معاصرة + لقاء + عدم سماع

] وهاتان الصورتان مختلف فيهما فقيل: من الإرسال الخفي، وقيل: من التدليس وهو الراجح لأن بهما لقاء.

مثال المرسل الخفي:

ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز مرفوعًا «**رحم الله حارس الحرس**» [2]. فإن عمر بن عبد العزيز لم يلق عقبة كما قال المزي في

(١) مقاصد الحديث ص ١٩٩، نزهة النظر ص ٤٣.

(٢) حارس الحرس - بفتحتين - جمع الحارس كالخدم جمع الخادم والمراد العسكر فإنهم يحرسون المسلمين، فحارس العسكر صار حارسًا للحرس. والحديث أخرجه ابن ماجه في كتاب الجهاد باب فضل الحرس والتكبير في سبيل الله.

قال في الزوائد: إسناده ضعيف؛ فيه صالح بن محمد بن زائدة أبو واقد الليثي ضعيف.

الأطراف[١].

بم يعرف الإرسال الخفي؟

يعرف بواحد من الأمور التالية:

١ ـ إخبار الراوي عن نفسه بأنه لم يلق من حدث عنه أو لم يسمع منه شيئًا.

٢ ـ نص بعض الأئمة على أن هذا الراوي لم يلق من حدث عنه أو لم يسمع منه مطلقًا.

٣ ـ مجيء الحديث من وجه آخر فيه زيادة شخص بين هذا الراوي وبين من روى عنه وهذا الثالث مختلف فيه لأنه قد يكون من نوع المزيد في متصل الأسانيد[٢].

حكمه: هو ضعيف لأنه من نوع المنقطع فإذا ظهر انقطاعه فحكمه حكم المنقطع.

أشهر المصنفات فيه:

ألف الخطيب كتابًا في هذا النوع أسماه «التفصيل لمبهم المراسيل».

❊ ❊ ❊

---

(١) انظر تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ٧/ ٣١٤.

(٢) تيسير مصطلح الحديث ص ٨٤، ٨٥.

٦- المدلس

تعريف التدليس لغة :

مصدر دلس - بتشديد اللام المفتوحة -، وقد يأتي مصدره على دلس - بتسكين اللام - من باب ضرب . قال الأزهري : سمعت أعرابيًا يقول : ليس لي في الأمر ولْس ولا دلْس بتسكين اللام فيهما - أي ليس لي فيه خيانة ولا خديعة . والتشديد هو الأشهر في الاستعمال .

ويأتي في اللغة بمعنى كتمان عيب السلعة عن المشتري وإخفائه ، وأحيانًا يأتي بمعنى الظلمة ، فهو مأخوذ ومشتق من الدلس وهو الظلمة أو اختلاط ظلام الليل بضوء النهار أو النور بالظلام [١] .

واصطلاحًا :

إخفاء عيب في الإسناد وتحسين لظاهره [٢] .

ويلاحظ من هذا التعريف سبب تسميته بذلك . فهو خداع وخيانة لأن المدلس يخون السامع ويوهمه بأنه قد سمع من شيخه مع أنه لم يسمع منه .

وهو بهذا يكتم عيبًا في الإسناد كأن يكون شيخه - مثلاً ضعيفًا - فيستره

---

(١) توضيح الأفكار ص ٣٤٦، ٣٤٧، ونزهة النظر ص ٤٢ ، والمختار ، وترتيب القاموس مادة دلس .

(٢) تيسير مصطلح الحديث ص ٧٨ .

ويحسنه، ولما كان هذا فعل المدلس فكأنه لتغطيته على السامع أو الواقف على الحديث أظلم أمره فصار الحديث مدلسًا ومن قام بهذا الفعل صار مدلسًا ـ بفتح اللام في الأولى وكسرها في الثانية.

تعريف التدليس في اصطلاح المحدثين:

لا نستطيع أن نعطي للتدليس تعريفًا محددًا عند اصطلاح المحدثين إلا بعد معرفة أقسامه؛ فقد قسمه العلماء وجعلوا لكل قسم تعريفًا يخصه ويميزه، وهو ينقسم بالنظر إلى الحديث ـ متنًا وإسنادًا ـ إلى قسمين:

١ ـ تدليس في المتن. ٢ ـ تدليس في الإسناد.

أولاً: تدليس المتن:

وهو أن يدخل الراوي للحديث شيئًا من كلامه في الحديث في أوله أو وسطه أو آخره بوجه يوهم أنه من جملة الحديث الذي رواه، ويسمى تدليس المتون ـ وقد غلب عليه تسميته بالمدرج وهو في المدرج أقرب من هنا ـ وفاعل هذا عمدًا مجروح العدالة مرتكب المحرم وذلك لما فيه من الغش [1].

أما لو اتفق ذلك من غير قصد من صحابي أو غيره فلا يكون ذلك محرمًا، ومن ذلك كثير أفرده الخطيب البغدادي بالتصنيف [2].

مثاله:

حديث ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ في التشهد قال في آخره: «وإذا فعلت

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ١/ ١٨٤.

(٢) وكتابه في ذلك يسمى «الفصل للوصل المدرج في النقل».

هذا فإن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد»[1] ، وهو من كلامه لا من الحديث المرفوع لما قاله البيهقي والخطيب والنووي وغيرهم .

قلت : ولم يذكر هذا النوع من التدليس كثير من العلماء ولم يعتبروه من التدليس بل جعلوه من الإدراج وذكروه في بابه .

ثانيًا : التدليس في الإسناد :

وهو إما أن يتصل بالإسناد أو برجال الإسناد ولذا قسم جل العلماء التدليس إلى قسمين رئيسين وهما :

الأول: تدليس الإسناد .

الثاني: تدليس الشيوخ أي رجال الإسناد .

وقد زاد بعض العلماء أقسامًا أخرى كتدليس التسوية أو القطع أو العطف ، والحقيقة أنها ترجع إلى أحد القسمين : الإسناد أو الشيوخ ، وإليك الحديث عن كل قسم .

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة باب التشهد عن ابن مسعود ، وأخرجه الدارقطني في كتاب الصلاة باب صفة التشهد ووجوبه واختلاف الروايات فيه عن ابن مسعود .
قال الدارقطني : رواه زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر فزاد في آخره كلامًا وهو قوله : إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد قضيت صلاتك فإن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد . فأدرجه بعضهم عن زهير في الحديث ووصله بكلام النبي ﷺ وفصله شبابة عن زهير وجعله من كلام عبد الله بن مسعود ، وقوله أشبه بالصواب من قول من أدرجه في حديث النبي ﷺ ؛ لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحر كذلك وجعل آخره من قول ابن مسعود ، ولاتفاق حسين الجعفي وابن عجلان ومحمد بن أبان في روايتهم عن الحسن بن الحر على ترك ذكره في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن عبد الله بن مسعود على ذلك والله أعلم . (انظر سنن الدارقطني ١/ ٣٦٣) .

١ـ تدليس الإسناد

تعريفه :

هو أن يروي الراوي عمن عاصره ولقيه ولم يسمع منه أو لقيه وسمع منه حديثًا لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع منه، وله صورتان :

الأولى:

أن يروي الراوي عمن لقيه ولم يسمع منه حديثًا بصيغة توهم السماع منه، مثل : أن وعن وقال مسقطًا في الحقيقة شيخه الذي أخذ الحديث مباشرة عنه .

الثانية:

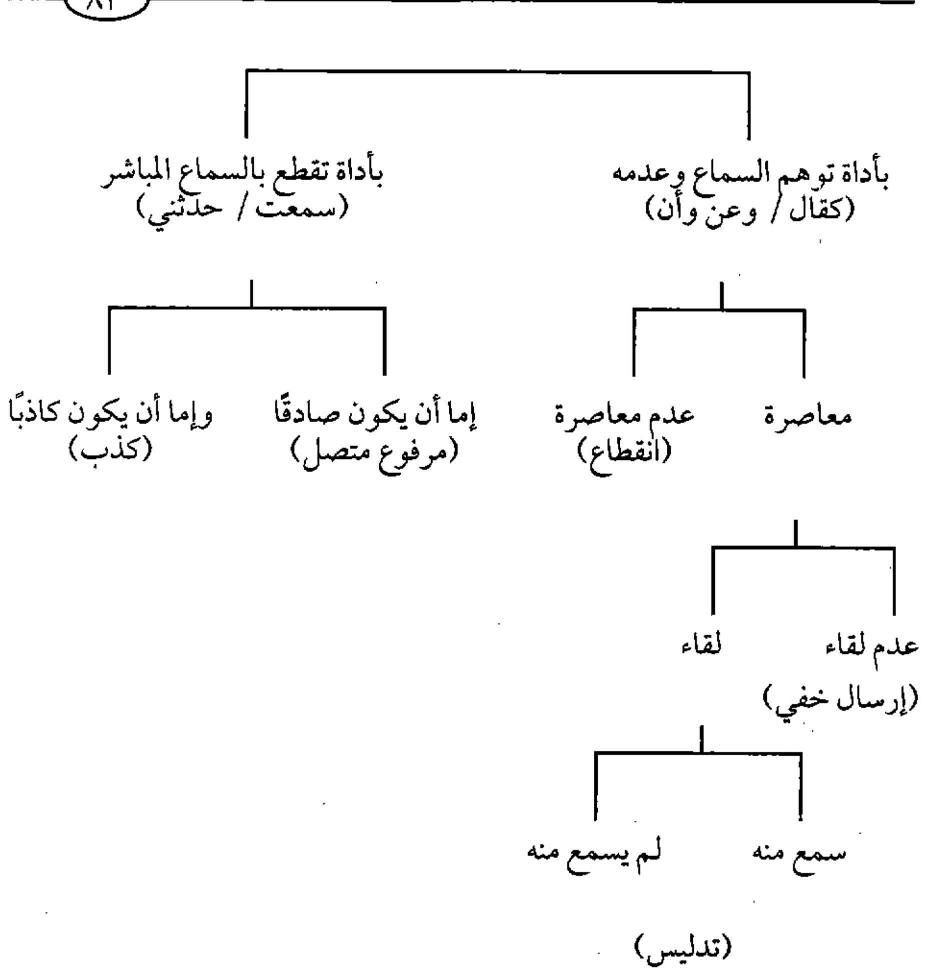
أن يروي عمن لقيه وسمع منه حديثًا لم يسمعه منه بصيغة توهم السماع منه مسقطًا في الحقيقة شيخه الذي أخذ الحديث مباشرة عنه [(١)] ، ويشترط ـ كما عرفت من الصورتين ـ أن يستخدم أدوات الرواية التي تحتمل السماع المباشر وغير المباشر ، أما لو صرح بأداة تقطع بالسماع المباشر كأن يقول : سمعت أو حدثني فإنه يكون كذابًا .

وهذا جدول يبين طرق تحمل الحديث وما ينتج عنه من أنواع .

وذلك إما أن يؤدى الحديث بأداة تحتمل السماع المباشر وغير المباشر أو بأداة تقطع بالسماع المباشر .

---

(١) فتح المغيث ١/ ٨٣، والتقييد والإيضاح ص ١٧٠ ، وتدريب الراوي ١/ ٢٢٤ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٨٠ ، وفتح الباقي على هامش التبصرة، ونزهة النظر ص ٤٣ .



مثال تدليس الإسناد :

ما أخرجه الحاكم بسنده إلى علي بن خشرم قال : قال لنا ابن عيينة : عن الزهري فقيل له : سمعته من الزهري؟ فقال : لا ، ولا ممن سمعه من الزهري حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري [1] ففي هذا المثال أسقط ابن عيينة

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٠٥ ، والتبصرة ١/ ١٨١ ، وتدريب الراوي ١/ ٢٢٤ .

اثنين بينه وبين الزهري.

سبب تسميته بتدليس الإسناد:

سمي هذا النوع بتدليس الإسناد؛ لأن الصيغة المستعملة في الحديث تحتمل السماع المباشر فيكون التعبير بها غير مطابق لواقع الحال، ويكون الراوي بذلك كاذبًا وتحتمل السماع غير المباشر فيكون التعبير بها مطابقًا لواقع الحال ويكون الراوي بذلك صادقًا. ولاشك أن هذا التردد راجع إلى الإسناد حيث تردد بين الاتصال على الاحتمال الأول والانقطاع على الاحتمال الثاني. لذلك سمي تدليس إسناد.

كيف يعرف عدم اللقاء؟

يعرف عدم اللقاء بواحد من الأمور التالية:

١ ـ نص بعض الأئمة على ذلك؛ مثل حديث رواه ابن ماجه من رواية عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر مرفوعًا: «**رحم الله حارس الحرس**» فقد قال المزي في الأطراف: إن عمر لم يلق عقبة بن عامر [(١)].

ومثل حديث العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى قال: «كان النبي ﷺ إذا قال بلال: قد قامت الصلاة، نهض وكبر»، وقال الإمام أحمد ابن حنبل: العوام لم يدرك ابن أبي أوفى [(٢)]. يعني فيكون منقطعًا بينهما

(١) سبق تخريج الحديث والكلام عليه في مبحث المرسل الخفي.

(٢) رواه الطبراني في الكبير وعزاه السيوطي إلى سمويه في «فوائده» كلاهما عن ابن أبي أوفى، وقال الهيثمي: فيه حجاج بن فروخ وهو ضعيف جدًا، وقال الذهبي: حجاج بن فروخ واه، والحديث لم يصح (انظر مجمع الزوائد ٢/ ٥، وفيض القدير ٥/ ١٥٣، ومقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح ص ٢٩٠).

فيضعف الحديث لاحتمال أنه رواه عن رجل ضعيف عنه.

٢ ـ إخبار الراوي عن نفسه بذلك كما أقر بذلك ابن عيينة حين سئل: هل سمعت من الزهري؟ قال: لا . . . في المثال السابق.

٣ ـ ما يحكم بإرساله لمجيئه من وجه آخر بزيادة شخص بينهما، وذلك مثل ما رواه عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يشيع عن حذيفة مرفوعًا: «**إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين**»[1] فقد حكم فيه بالانقطاع والإرسال في موضعين:

(أ) بين عبد الرزاق والثوري لأنه روى عن عبد الرزاق قال: حدثني النعمان بن أبي شيبة الجندي عن الثوري عن أبي إسحاق.

(ب) وحكم فيه بالإرسال بين الثوري وأبي إسحاق لأنه روى الثوري عن شريك عن أبي إسحاق.

الفرق بين التدليس والإرسال الخفي:

أن كلاً من المدلس والمرسل إرسالاً خفيًا يروي عن شيخ شيئًا لم يسمعه منه بلفظ يحتمل السماع وغيره، غير أن المدلس يختص بأن يروي عمن عرف لقاؤه إياه سمع منه أو لم يسمع. ويختص المرسل الخفي بأنه يروي عمن عاصره ولم يعرف أنه لقيه.

الفرق بين التدليس والانقطاع:

يفرق بينهما بأن التدليس لابد فيه أن يروي الراوي الحديث عمن لم يسمع

(١) سبق تخريج هذا الحديث والكلام عليه في مبحث المنقطع.

منه بعبارة تحتمل السماع منه، ولا كذلك الانقطاع فإنه يحمل من القرائن ما يعرف المحذوف ويرشد عليه فليس فيه احتمال السماع منه.

وكل تدليس يتضمن انقطاعًا بالمعنى اللغوي العام لأن فيه انفصالاً بإسقاط الواسطة التي بين الراوي ومن روى الحديث عنه. وليس الانقطاع يتضمن تدليسًا لخلوه من إيهام السماع بين الراوي ومن روى عنه.

بم يثبت التدليس:

يثبت التدليس ولو بمرة واحدة، قال الشافعي: ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان له عورته وليس تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه ولا النصيحة في الصدق فتقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق. [1] اهـ.

حكم تدليس الإسناد:

اختلف العلماء في حكم هذا النوع من التدليس هل تقبل أحاديثه فتكون حجة أم ترد أحاديثه ولا تكون حجة، على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

يرى أصحابه أن هذه الأحاديث تقبل مطلقًا سواء صرح المدلس في سندها بالسماع عمن روى عنه بأن أتى بصيغة صريحة فيه؛ مثل سمعت وحدثني وأخبرني، أم لم يصرح في سندها بالسماع عمن روى عنه بأن أتى بصيغة توهم السماع وليست نصًا فيه؛ مثل عن وأن، وقال، وأصحاب هذا الرأي هم الذين يحتجون بالمرسل ويقولون: إن التدليس لا ينافي العدالة للمدلس

(١) الرسالة للشافعي ص ٣٧٩.

لأنه ليس بمثابة الكذب، وغاية أمره أنه بمعنى الإرسال فليس التدليس بأسوأ حالاً منه والحديث المرسل عندهم يحتج به[١] .

المذهب الثاني :

يرى أصحابه أن هذه الأحاديث لا تقبل مطلقًا ـ عكس المذهب السابق ـ سواء أصرح المدلس في سندها بالسماع عمن روى عنه أم لم يصرح، ويستدلون بأن المدلس إذا لم يصرح في سنده بالسماع وأتى بصيغة توهم السماع فقد تضمن تدليسه إيهام السماع عمن لم يسمع منه وإيهام علو السند وقد يكون الساقط غير مرضي ولا ثقة فيكون انقطاعًا، وكل ذلك يوجب ضعف الحديث ويجعله غير مقبول .

وإذا صرح في سنده بالسماع كان اتصافه بالتدليس يوجب جرحه؛ لأن من ثبت عليه التدليس ولو مرة صار مجروحًا، وجرح الراوي يوجب ضعف الحديث ويجعله غير مقبول[٢] .

المذهب الثالث :

يرى أصحابه التفصيل في ذلك فلا تقبل أحاديث المدلس على الإطلاق ولا ترد على الإطلاق فيقولون :

١ ـ من ثبت عليه التدليس في الإسناد ولو مرة واحدة قبلت أحاديثه التي صرح فيها بالسماع وتحمل على الاتصال. أما ما لم يصرح فيها بالسماع فلا تكون مقبولة وتحمل على الانقطاع، وذلك لجواز أن يكون الساقط غير ثقة عند

---

(١) هذا ما جرى عليه الخطيب في الكفاية ص ٣٥٧، ٣٥٨ ومن تبعه، وانظر مبحث المرسل .
(٢) انظر الكفاية في الموضع السابق، ومقاصد الحديث ص ١٩٠ .

المدلس أو عند غيره لذلك لم تقبل.

واستدلوا على قبول الأحاديث التي صرح في سندها بالسماع بما جاء في الصحيحين وغيرهما من الكتب التي التزمت الصحة في أحاديثها من أحاديث لجماعة عرفوا بالتدليس قد صرحوا في سندها بالسماع؛ مثل الأعمش والسفيانين وقتادة وعبد الرزاق والوليد بن مسلم وغيرهم، فلو لم تكن أحاديثهم التي صرحوا في سندها بالسماع مقبولة لما خرجها هؤلاء في كتبهم.

٢ ـ أن من عرف عند أهل الحديث بأنه يدلس عن غير الثقات لا تقبل أحاديثه التي لا يصرح في سندها بالسماع، ومن عرف من أهل الحديث أنه لا يدلس إلا عن الثقات قبلت أحاديثه مطلقًا، صرح في سندها بالسماع أو لم يصرح كما في أحاديث ابن عيينة؛ فإن أهل الحديث قبلوا أحاديثه مطلقًا لأنه عرف عندهم أنه لا يدلس إلا عن الثقات، فهو إذا سئل عمن حذفه ذكر ابن جريج ومعمر وأمثالهما من الثقات لذلك قال ابن حبان في أحاديث ابن عيينة: هذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته.

٣ ـ من كان لا يقع التدليس منه إلا نادراً قبلت عنعنته ومن لا فلا. وقد سئل علي بن المديني عن الرجل يدلس أيكون حجة فيما لم يقل فيه: حدثنا؟ فقال: إن كان الغالب عليه التدليس فلا [1].

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ١/ ١٧٣، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٨٨، وتدريب الراوي ١/ ٢٣٠، والكفاية ص ٣٦١، وجامع التحصيل ص ٣٥.

أقوال العلماء في ذم التدليس :

هذا وقد ذم العلماء التدليس واعتبروه ضربًا من الغش والخداع والتمويه وفيه غرر وقالوا: هو داخل في قوله ﷺ : «**من غشنا فليس منا**»[١] فالمدلس يوهم السامعين بأن حديثه متصل وفيه انقطاع.

وقال سليمان بن داود المنقري: التدليس والغش والغرور والخداع والكذب يحشر يوم تبلى السرائر في نفاذ واحد.

وقال أبو الفتح الأزدي: كره أهل العلم بالحديث مثل شعبة وغيره التدليس في الحديث وهو قبيح ومهانة. وقال جرير بن حازم: أدنى ما يكون فيه أنه يري الناس أنه سمع ما لم يسمع. وقال حماد بن زيد: التدليس كذب ثم ذكر حديث رسول الله ﷺ : «**المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور**»[٢] وقال: ولا أعلم المدلس إلا متشبعًا بما لم يعط.

وذمه ابن المبارك فقال: لأن نخر من السماء أحب إلي من أن ندلس حديثًا. وقال عبدان: ذكر عند عبد الله بن المبارك رجل ممن كان يدلس فقال فيه

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب قول النبي ﷺ : «**من غشنا فليس منا**»، وأبو داود في كتاب البيوع باب في النهي عن الغش، والترمذي في كتاب البيوع باب ما جاء في المخابرة والمعاومة، وابن ماجه في التجارات باب النهي عن الغش، والدارمي في كتاب البيوع باب في النهي عن الغش، وأحمد في المسند ٢/ ٥٠، ٢٤٢، ٤١٧، ٣/ ٤٦٦، ٤/ ٤٥.

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب النكاح باب المتشبع بما لم ينل وما ينهى من افتخار الضرة، ومسلم في كتاب اللباس والزينة باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره والتشبع بما لم يعط، والترمذي في كتاب البر والصلة باب ما جاء في المتشبع بما لم يعطه وأحمد في المسند ٦/ ١٦٧، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٣.

قولاً شديدًا وأنشد فيه:

دلس الناس أحاديثه　　　　والله لا يقبل تدليسا

وكان شعبة بن الحجاج من أكثر أهل الحديث ذمًا للتدليس، فقد روى الشافعي عنه قوله: التدليس أخو الكذب، وقال غندر عنه أيضًا: التدليس في الحديث أشد من الزنا ولأن أسقط من السماء أحب إلي من أن أدلس. ا هـ. وقرنه بعضهم بقذف المحصنات.

وقال العراقي: كل هذا الذم إفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير من العمل به.

قال الخطيب البغدادي في الكفاية في بيان ذم المدلس وتوهينه:

والتدليس يشتمل على ثلاثة أحوال تقتضي ذم المدلس وتوهينه:

أحدها: إيهام السماع ممن لم يسمع منه ذلك مقارب الأخبار بالسماع ممن لم يسمع منه.

ثانيها: عدوله عن الكشف إلى الاحتمال وذلك خلاف موجب الورع والأمانة.

ثالثها: أن المدلس إذا لم يبين من بينه ومن روى عنه لعلمه بأنه لو ذكره لم يكن مرضيًا مقبولاً عند أهل النقل فلذلك عدل عن ذكره، وفيه أيضًا أنه إنما لا يذكر من بينه وبين من دلس عنه لتوهم علو الإسناد والأنفة من الرواية عمن حدث، وذلك خلاف موجب العدالة ومقتضى الديانة من التواضع في طلب العلم[1].

❋ ❋ ❋

---

(١) الكفاية ص ٣٥٥-٣٧١، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ١٧٧، وتدريب الراوي ١/ ٢٢٨.

٢ـ تدليس الشيوخ

تعريفه :

هو أن يذكر الراوي شيخه الذي سمع منه أو من فوقه من الشيوخ بما لا يعرف عند أهل الحديث بأن يسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما ليس مشهوراً به كيلا يسهل معرفته عند غيره [١] .

وسمي بتدليس الشيوخ لأنه كما ترى أن التدليس وقع من الراوي في شيخه وسماه أو وصفه بما ليس مشهوراً به كيلا يعرف .

ومثاله :

ما روي عن أبي بكر بن مجاهد المقرئ أنه روى عن أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني فقال : حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله وهو لا يعرف بذلك عند المحدثين وإنما هو مشهور بينهم بأنه عبد الله بن أبي داود .

وكذلك ما روي عن أبي بكر محمد بن الحسن النقاش المفسر أنه روى عن محمد بن الحسن بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند فقال : حدثنا محمد بن سند وهو لا يعرف بذلك عند المحدثين وإنما هو مشهور بينهم بأنه محمد بن الحسن [٢] .

الدواعي والأغراض الحاملة على تدليس الشيوخ :

تختلف الأسباب الدافعة لهذا النوع والحاملة عليه وترتب على هذا

---

(١) التبصرة والتذكرة ١/ ١٧٨ ، والمقدمة مع شرحها التقييد والإيضاح ص ٩٦ .

(٢) الباعث الحثيث ص ٥٥ ، والتبصرة ١/ ١٨٧ ، ١٨٨ .

الاختلاف الحكم على الحديث بالنظر إلى هذه الدواعي . وإليك بيانًا لبعض هذه الأسباب ثم نتبعه ببيان حكم هذا النوع من التدليس .

١ ـ كون شيخه معروفًا بالضعف عند المحدثين وهو لا يريد أن يظهر روايته عن الضعفاء فيعميه على الناس كيلا يفطن له ؛ كما قيل في محمد بن السائب الكلبي المشهور بالضعف : إنه حماد .

٢ ـ كون شيخه غير ثقة عند المحدثين فيعميه عليهم كيلا يفطن له فيقبلون خبره .

٣ ـ كون شيخه ممن اختلف المحدثون في قبول روايته فيعميه عليهم كيلا يفطن له فتقبل روايته بلا خلاف .

٤ ـ كون شيخه صغير السن عنه فيستخذي من إظهار أخذه عنه وتحمله الحديث منه فيعميه على الناس كيلا يفطن له مع أنه ثقة يحمل الناس الحديث عنه .

٥ ـ كون شيخه متأخر الوفاة حتى شاركه من دونه في الأخذ عنه وهو يستحي من إظهار مشاركتهم له عنه فيعميه على الناس كما روى الحارث بن أبي أسامة عن أبي بكر عبد الله بن محمد بن سفيان بن أبي الدنيا الحافظ المشهور صاحب التصانيف ؛ فلكون الحارث أكبر من أبي بكر بن أبي الدنيا قال فيه مرة : حدثنا عبد الله بن أبي عبيد ، ومرة عبيد الله بن سفيان ، ومرة أبو بكر ابن سفيان ، ومرة أبو بكر الأموي .

٦ ـ كون شيخه من الذين أكثر أخذ الحديث عنهم وهو يكره أن يتكرر الأخذ عنه على صورة واحدة فيعميه على الناس كيلا يفطن له ليوهمهم كثرة

شيوخه وتنوعهم، وممن كان يفعل ذلك كثيراً الخطيب البغدادي فقد كان لهجًا به [١] في تصانيفه.

٧ـ كون الراوي يرغب في تغيير التعبير عن شيخه في كل مرة يأخذ فيها الحديث عنه إظهارًا للمهارة بالتفنن في العبارة؛ كما فعل البخاري في شيخه الذهلي فإنه تارة يقول: محمد ولا ينسبه، وتارة محمد بن عبد الله فينسبه إلى جده، وتارة محمد بن خالد فينسبه إلى والد جده ولم يقل في موضعه محمد ابن يحيى [٢].

٨ـ كون شيخه وضيع الحسب ضعيف النسب وهو يريد أن يرفع من قدره ويعلي من شأنه فيعميه على الناس كيلا يفطن له.

٩ـ قد يكون قصد فاعل ذلك الاختبار والالتفات إلى حسن النظر في الرواة وأنسابهم إلى قبائلهم وبلدانهم وحرفهم وألقابهم وكناهم وكذا الحال في آبائهم. ولذلك قال ابن دقيق العيد: إن في تدليس الشيوخ مصلحة وهي امتحان الأذهان واستخراج ذلك وإلقاؤه إلى من يريد اختبار حفظه ومعرفته بالرجال، وقد حكى السخاوي عن شيخه أنه كان يقرأ في صحيح ابن حبان فمر قوله حدثنا أبو العباس الدمشقي فقال: من هذا؟ قال السخاوي: فبادرته ـ مع أنه لم يقصد بذلك ـ وقلت: هو أبو الحسن أحمد بن عمير بن جوصا فأعجبه الجواب دون المبادرة.

حكم تدليس الشيوخ:

قلنا: إن حكم هذا النوع يختلف بحسب غرض المدلس الذي غير اسم

(١) أي ولع به واعتاد عليه ففي المعجم الوسيط ص ٨٤١: لهج بالأمر لهجًا أولع به فثابر عليه واعتاده فهو لهج ولاهج، ولهج الفصيل بضرع أمه لزمه فهو لاهج.

(٢) وقيل: إن ذلك كان بسبب خلافهما في القول بخلق القرآن (انظر هدي الساري ص ٤٩١).

شيخه وتكون أحكامه كما يأتي :

١ ـ حرام : وذلك إذا ما كان الشيخ الذي روى عنه ضعيفًا أو غير ثقة أو مختلفًا في قبول روايته ، فهذا شر أنواع التدليس لما في ذلك من الخباثة والغش والغرور .

٢ ـ مكروه : وذلك إذا ما كان الشيخ المروي عنه أصغر سنًا أو متأخر الوفاة أو ممن أكثر أخذ الحديث عنهم ليكثر شيوخه ، أو تفننًا في العبارة أو ليرفع من شأن شيخه ويعليه أو ليلفت النظر ويمتحن الذهن ، فإن كل هذه الدوافع تبرأ بصاحبها من تعمد الغش والخداع ، وقد جرت عادة المحدثين التساهل في أمرها وعدم تجريح صاحبها بها وقبول أحاديثه التي دلس عن شيوخه فيها لأنها كلها من الأسباب الشخصية التي ليس لها تأثير على صحة الحديث وقبوله ، وعليه يحمل إكثار الخطيب من ذلك في مصنفاته .

وتشدد البعض فقال بعدم التساهل في أمرها وإن توقفنا في تجريح أصحابها لأن ذلك قد يتسبب في ضياع المروي عنه حين لا يفطن له فيبقى عند المحدثين من المجهولين [١] .

❋ ❋ ❋

(١) الكفاية ص ٣٧١ ، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ١٧٩ ، الاقتراح ص ٢٠ ، ومقاصد الحديث ص ١٩٣ ، وتدريب الراوي ١/ ٢٣٠ ، ٢٣١ .

٣ـ تدليس التسوية

هذا القسم من التدليس لم يذكره بعض العلماء على أنه قسم مستقل بذاته بل جعلوا التدليس قسمين فقط وهما: تدليس إسناد وتدليس شيوخ، وقد جعله ابن الصلاح داخلاً ضمن تدليس الشيوخ، وجعله آخرون نوعًا من أنواع تدليس الإسناد. والحق مع ابن الصلاح فإنه إلى تدليس الشيوخ أقرب.

تعريفه :

هو أن يروي الراوي عن شيخه الثقة حديثًا سمعه منه ورواه ذلك الثقة عن ضعيف أو أكثر وقد رواه ذلك الضعيف عن ثقة آخر فيجعله الراوي من رواية شيخه الثقة عن الثقة الآخر بلفظ يوهم السماع منه مسقطًا ما بينهما من ضعيف أو ضعفاء. بشرط أن يكون الثقتان قد لقي أحدهما الآخر فيجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل.

والحامل للراوي على إسقاط الضعيف أو الضعفاء أن يستوي السند كله في نظر غيره ثقات.

وسمى بعض المحدثين القدماء هذا النوع تجويداً فقالوا: جوده الراوي أي ذكر ما في السند من الأجواد وحذف ما فيه من الأدنياء، وسمى أبو الحسن ابن القطان هذا القسم بالتسوية ولم يسمه تدليس التسوية [١].

والحق أن هناك فرقًا بين تدليس التسوية والتسوية:

فالأول: يشترط فيه أن يتلاقى الثقة الأول في السند بالثقة الثاني فيه من

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ١/ ١٨٢، والكفاية ص ٣٦٤، والباعث الحثيث ص ٥٥.

غير أن يأخذ منه ذلك الحديث .

أما الثاني : فيشترط فيه أن لا يتلاقيا أصلاً .

مثال تدليس التسوية :

ما رواه ابن أبي حاتم في العلل قال : سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقية، حدثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : «**لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعلموا عقدة رأيه**» (١) فأسقط بقية من السند راويًا ضعيفًا بين الثقتين أبي وهب الأسدي ونافع وهو إسحاق ابن أبي فروة، وأبو وهب الأسدي اسمه عبيد الله بن عمرو فعماه بقية ونسبه بما لا يعرف عند المحدثين ولم يذكر اسمه حتى إذا سقط إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يفطن له ولا يهتدى إليه وممن عرف به أيضًا الوليد بن مسلم (٢) .

ومثال التسوية :

ما كان يفعله الإمام مالك عن ثور بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما مسقطًا ما بينهما وهو عكرمة لأنه عنده ليس بحجة، وثور وابن عباس لم يتلاقيا أصلاً (٣) .

الفرق بين تدليس التسوية والانقطاع: يفرق بينهما بأمرين :

الأول : أن الساقط هنا لابد أن يكون ضعيفًا عند الراوي المدلس ولا يشترط ذلك في الانقطاع .

الثاني : أن الساقط هنا قد يكون أكثر من ضعيف والانقطاع يشترط فيه أن

(١) علل الحديث لأبي حاتم الرازي عن ابن عمر ٢/ ١٥٤ .
(٢) تدريب الراوي ١/ ٢٢٥، التبصرة ١/ ١٩٠ .
(٣) تدريب الراوي ١/ ٢٢٦ .

لا يسقط أكثر من واحد في الموضع الواحد.

حكم تدليس التسوية :

هذا القسم من التدليس هو شر أنواع التدليس وأفحشها وأشدها قدحًا في الراوي وتجريحًا له، وهو مذموم جدًا لما فيه من مزيد الغش والتغطية، وذلك لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفًا بالتدليس ويجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة وفي هذا غرر شديد وهو قادح فيمن تعمد فعله.

ولذا قال ابن حزم: صح عن قوم إسقاط المجروح وضم القوي إلى القوي تدليسًا على من يحدث وغرورًا لمن يأخذ عنه فهو مجروح وفسقه ظاهر وخبره مردود لأنه ساقط العدالة. وقال العلائي: هذا النوع أفحش أنواع التدليس وأشرها. وقال العراقي: هو قادح فيمن تعمد فعله. وقال ابن حجر: لاشك أنه جرح [1].

تدليس القطع

هذا النوع يتفرع من تدليس الإسناد وله صورتان :

إحداهما: أن يسقط الراوي أداة الرواية مقتصرًا على اسم شيخه ويفعله أهل الحديث كثيرًا.

ومثاله: قول علي بن خشرم: كنا عند ابن عيينة فقال: الزهري. فقيل له: حدثك؟ فسكت ثم قال: الزهري. فقيل له: أسمعته منه؟ فقال: لم أسمعه

(١) التبصرة والتذكرة ١/ ١٩١، وتدريب الراوي ١/ ٢٢٤، والوسيط في علوم مصطلح الحديث ص ٣٠٠.

منه ولا ممن سمعه منه، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري [١].

ثانيتهما: أن يسقط الراوي اسم شيخه الذي سمع الحديث منه مباشرة مقتصراً على ذكر أداة الرواية وهي عكس الصورة الأولى.

ومثالها: ما روي عن ابن عدي وغيره عن معمر بن عبيد الطنافسي أنه كان يقول: حدثنا ثم يسكت وينوي القطع ثم يقول: هاشم بن عروة عن أبيه عن عائشة، وسمي هذا النوع بتدليس القطع لما في الصورة الأولى من قطع الراوي عن أداة الرواية وعدم اتصالها بها، أو قطع أداة الرواية عن الراوي وعدم اتصالها به كما في الصورة الثانية.

ويسمى هذا النوع تدليس قطع أو تدليس حذف لأن في كل منهما حذفًا للشيخ الذي سمع الحديث منه مباشرة أو حذفًا لأداة الرواية، وكل من الراوي والأداة خاص بالإسناد لذا صح ما قدمناه من أن هذا النوع يرجع إلى تدليس الإسناد [٢].

تدليس العطف

وهو كسابقه يرجع إلى الإسناد:

وصورته: أن يصرح الراوي بالتحديث عن شيخ له ويعطف عليه شيخًا آخر لم يسمع ذلك المروي منه.

ومثاله: ما رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث أن جماعة من أصحاب هشيم بن بشير اجتمعوا يومًا على أن لا يأخذوا منه إلا التحديث ففطن لذلك

(١) تدريب الراوي ١/ ٢٢٤.
(٢) فتح المغيث للسخاوي ١/ ١٧٣.

فكان يقول في كل حديث يذكره: حدثنا حصين ومغيرة عن إبراهيم، فلما فرغ قال: هل دلست لكم اليوم شيئًا؟ فقالوا: لا، فقال: لم أسمع من مغيرة حرفًا مما ذكرته إنما قلت: حدثني حصين ومغيرة، ومغيرة غير مسموع لي [(١)].

وسمي هذا النوع بتدليس العطف لما فيه من إيهام الراوي السماع من المعطوف وهو لم يسمع منه الحديث مباشرة.

تدليس البلاد

قد يعمد بعض المدلسين إلى لفظ مبهم متشابه يلوي لسانه تعظيمًا لشيخه وإيهامًا للقائه والرحلة إليه، وذلك من خلال تعظيم البلد أو الحي الذي ينسب إليه كأن يقول الراوي المصري: حدثني فلان بالأندلس ويريد موضعًا بالقرافة أو بزقاق حلب، ويريد موضعًا بالقاهرة أو يقول: حدثنا من وراء النهر يوهم أنه نهر دجلة أو جيحون في حين أنه يقصد نهر النيل بمصر.

وهذا النوع ألحقه ابن حجر بتدليس الشيوخ وسماه تدليس البلاد.

وليس ذلك بجرح قطعًا بل هو من قبيل المعاريض الجائزة وليس من قبيل الكذب فلا يقدح في عدالة الراوي [(٢)].

تدليس السكوت

وهو أن يأتي الراوي بلفظ يفيد السماع؛ مثل حدثنا وسمعت [(٣)] ثم يسكت ثم

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٠٥، تدريب الراوي ١/ ٢٢٦.

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد ص ٢٠، وتدريب الراوي ١/ ٢٣١، ودراسات في علوم الحديث للدكتور العجمي دمنهوري خليفة ص ١٣٦، فتح المغيث للسخاوي ١/ ١٨٤.

(٣) وهذا في رأيي ليس من التدليس في شيء بل هو منقطع لأنه صرح بلفظ السماع، وشرط التدليس أن يعبر بأداة توهم السماع المباشر وغير المباشر مثل «قال، عن، أن» والله أعلم.

يقول بعد ذلك: الأعمش موهمًا أنه قد سمع منه مع أنه لم يصح له سماع منه [١].

وسمي بتدليس السكوت لوجود السكوت فترة بين أداة الرواية وما بعدها.

مراتب المدلسين

عني المحدثون ببيان مراتب الموصوفين بالتدليس في أسانيد الحديث النبوي حتى يكون الباحث على بينة من أمرهم ولا يحكم بالرد على كل من وصف بالتدليس وقد جعلهم العلماء على خمس مراتب:

الأولى: من لم يوصف به إلا نادرًا كالقطان ويزيد بن هارون.

الثانية: من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه وتحريه بالنسبة لما روى كالسفيانين.

الثالثة: من أكثر من التدليس ولم يتقيد بالثقات كأبي الزبير المكي واسمه محمد بن مسلم بن تدرس.

الرابعة: من أكثر تدليسه عن الضعفاء أو المجاهيل كبقية بن الوليد.

الخامسة: من ضعف بأمر آخر سوى التدليس وانضم إليه ضعف آخر كابن لهيعة [٢].

وقد قسم الحاكم التدليس إلى ستة أجناس، والناظر فيه يرى أنه تقسيم للمدلسين وهي:

١ ـ من دلس عن الثقات الذين هم في الثقة مثل المحدث أو من فوقه أو دونه، إلا أنهم لم يخرجوا من عداد الذين يقبل أخبارهم مثل أبي سفيان طلحة

---

(١) المنهج الحديث في علوم الحديث ـ قسم المصطلح ص ١٧٧، والباعث الحثيث ص ٥٦.
(٢) طبقات المدلسين لابن حجر ص ٧، ٨.

ابن نافع وقتادة بن دعامة وغيرهما .

٢ ـ قوم يدلسون فيقولون: قال فلان فإذا وقع إليهم من ينفر عن سماعاتهم ويلح ويراجعهم ذكروا فيه سماعاتهم .

٣ ـ قوم دلسوا على أقوام مجهولين لا يدري من هم ومن أين هم مثل بقية ابن الوليد .

٤ ـ قوم دلسوا أحاديث فرووها عن المجروحين فغيروا أساميهم وكناهم كيلا يعرفوا؛ كما فعل أهل الشام فقلبوا اسم محمد بن سعيد المصلوب إلى مائة وجه .

٥ ـ قوم دلسوا عن قوم سمعوا منهم الكثير وربما فاتهم الشيء عنهم فيدلسونه .

٦ ـ قوم رووا عن شيوخ لم يروهم قط ولم يسمعوا منهم وإنما قالوا: قال فلان، فحمل ذلك منهم على السماع وليس عندهم عنهم سماع عال ولا نازل .

والأقسام الخمسة الأولى تشمل تدليس الإسناد، أما السادس فهو من باب تدليس الشيوخ [١] .

أشهر المصنفات في التدليس والمدلسين

هناك مصنفات في التدليس والمدلسين أفردها العلماء مثل الحسين بن علي الكرابيسي النسائي والدارقطني وبرهان الدين الحلبي سبط بن العجمي وغيرهم، ومن أشهر هذه المصنفات :

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٠٣ : ١٠٩ .

١ ـ التبيين لأسماء المدلسين للخطيب البغدادي، وله مصنفان آخران أفرد كلاً منهما لبيان نوع من أنواع التدليس.

٢ ـ التبيين لأسماء المدلسين لبرهان الدين الحلبي.

٣ ـ تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، وهو مشهور بطبقات المدلسين للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٤ ـ وللذهبي منظومة في المدلسين شرحها عبد العزيز الغماري في كتاب سماه «التأنيس بشرح منظومة الذهبي في أهل التدليس».

٥ ـ وللشيخ حماد الأنصاري ـ من المحدثين ـ كتاب أسماه «إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي من التدليس من الشيوخ». جمع فيه رسائل ثلاث لكل من الحافظ ابن حجر، وبرهان الدين الحلبي، والسيوطي وكلها في أسماء المدلسين.

٦ ـ ولأبي محمود المقدسي المتوفى سنة ٧٦٥ قصيدة في المدلسين شرحها الدكتور عاصم القريوتي.

٧ ـ التدليس في الحديث للدكتور مسفر الدميني

التدليس في الصحيحين والرد على ذلك

المتتبع لأحاديث الصحيحين يرى فيهما أحاديث عن جماعة من المدلسين صرحوا في بعضها بالسماع وفي البعض الآخر لم يصرحوا بالسماع، بل وردت بلفظ «عن» وقد تحدثنا عن أقوال العلماء في لفظ «عن» هل تفيد الاتصال أو الانقطاع فليرجع إليه هنالك لمزيد التوضيح.

وقد اعتذر العلماء عما ورد في الصحيحين باعتذارات تخص الدفاع عن الشيخين من جهة ومن جهة أخرى تخص الرواة الذين اشتهروا بالتدليس

ووردت رواياتهم في الصحيحين وإليك موجزاً لتلك الأجوبة :

١ ـ إن هذه الروايات التي لم يصرح فيها أصحابها بالسماع منزلة منزلة السماع ؛ وذلك لمجيئها من طريق آخر مصرح فيه بالسماع ، غير أنهما يؤثران الطريق التي لم يصرح فيها بالسماع لكون الأولى جاءت على شرط صاحب الكتاب دون الثانية . قال ابن الصلاح : كل هذا محمول على ثبات السماع عندهم من جهة أخرى (١) .

٢ ـ أن من وردت رواياتهم في الصحيحين ولم يصرحوا فيها بالسماع عرفوا عند أهل الحديث أنهم لا يدلسون إلا عن الثقات ؛ كابن عيينة فإنه إذا سئل عمن حذفه ذكر ابن جريج ومعمر وأمثالهما من الثقات لذا قال ابن حبان : هذا ليس لشيء في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن ، ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته (٢) .

٣ ـ قالوا إن تدليس هؤلاء المشاهير في الصحيحين ليس كذبًا بل هو ضرب من الإبهام فما رووه يعرف فيه نوع السماع كسمعت وحدثنا وأخبرنا ونحوها (٣) .

٤ ـ يحتمل أن الشيخين البخاري ومسلمًا لم يعرفا سماع ذلك المدلس الذي رويا عنه لكن عرفا لحديثه من المتابعات ما يدل على صحته فاختارا إسناد الحديث إلى المدلس لجلالته وأمانته وانتفاء تهمة الضعف عن حديثه ، ولم يكن

---

(١) المقدمة مع شرحها التقييد ص ٩٩ ، وتوضيح الأفكار للصنعاني ١/ ٣٥٥ .

(٢) تدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٢٩ .

(٣) تدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ١٧٧ .

في المتابعين الثقات من يماثل المدلس أو يقارنه فضلاً وشهرة [١] .

٥ ـ أن ما رمي به بعض رواة الصحيحين ليس من التدليس في شيء ، بل هو من قبيل الإرسال الخفي فالتدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه ، أما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي [٢] .

٦ ـ يشفع للشيخين ما جاء في المستخرجات على صحيحيهما من الطرق الكثيرة التي صرح فيها بالتحديث والسماع .

٧ ـ يشفع لمسلم خاصة كثرة طرق الحديث الواحد في صحيحه فهو يأتي بالمتصلة أولاً وما صرح فيها بلفظ السماع ثم يعقبها بما ليس فيه تصريح بالسماع ، وهو بهذا إذا احتج إنما يحتج بالمتصلة منها لا بغيرها والله أعلم [٣] .

دراسة لأشهر المدلسين

قبل الحديث عمن اشتهروا بالتدليس ننبه إلى أمرين :

الأول : في بيان بعض الرواة الذين رووا عن شيوخ ولم يسمعوا منهم .

والثاني : في بيان البلاد التي اشتهرت بالتدليس والأخرى التي لم تشتهر به .

الأمر الأول :

الحسن لم يسمع من أبي هريرة ولا من جابر ولا من ابن عمر ولا من ابن عباس شيئًا قط ، والأعمش لم يسمع من أنس ، والشعبي لم يسمع من

(١) علوم الحديث ومصطلحه ص ١٧٨ ، وتوضيح الأفكار ١/ ٣٥٦ .

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٤٣ ، وانظر علوم الحديث ومصطلحه ص ١٧٨ .

(٣) انظر مبحث المعنعن في الصحيحين ، ووجود المرسل في صحيح مسلم فقد بسطت القول في ذلك .

صحابي غير أنس فهو لم يسمع من عائشة ولا من عبد الله بن مسعود ولا من أسامة بن زيد ولا من علي إنما رآه رؤية ولا من معاذ بن جبل ولا من زيد بن ثابت، وأن قتادة لم يسمع من صحابي غير أنس وعامة حديث عمرو بن دينار عن الصحابة غير مسموعة (١).

الأمر الثاني:

أهل الحرمين والحجاز ومصر ليس من مذهبهم التدليس، وكذلك أهل خراسان والجبال وأصبهان وبلاد فارس وخوزستان وما وراء النهر لا يعلم أحد من أئمتهم دلس.

وأكثر المحدثين تدليسًا أهل الكوفة ونفر يسير من أهل البصرة، وأما بغداد فقد خرج منها جماعة من أئمة الحديث لا يذكر عنهم التدليس اللهم إلا واحد وهو أبو بكر محمد بن محمد بن محمد بن سليمان الباغندي الواسطي فإن أخذ أحد من أهل بغداد التدليس فعن الباغندي الواسطي وَحْده؛ لأنه أول من أحدث التدليس بها (٢).

وقد عدد ابن حجر العسقلاني المدلسين في كتابه طبقات المدلسين فأوصلهم إلى مائة واثنين وخمسين مدلسًا، قسمهم إلى خمس طبقات ـ كما عرفت ـ وذكر في الطبقة الأولى ثلاثة وثلاثين مدلسًا منهم: الحسين بن واقد المروزي، طاوس بن كيسان اليماني.

وذكر في الطبقة الثانية مثل ما في الطبقة الأولى من العدد، وعد منهم:

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١١١.
(٢) المصدر السابق، وانظر أيضًا التدريب ١/ ٢٣٢.

سعيد بن أبي عروبة البصري، سفيان بن سعيد الثوري، سفيان بن عيينة الهلالي، الحسن البصري، سليمان بن مهران الأعمش.

وذكر في الطبقة الثالثة خمسين مدلسًا وعد منهم: عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريج، قتادة بن دعامة السدوسي البصري، محمد بن سليمان الباغندي، محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، مكحول الشامي الكابلي، هشيم بن بشير الواسطي، أبو حرة الرقاشي البصري.

وذكر في الطبقة الرابعة اثني عشر مدلسًا وعد منهم: بقية بن الوليد الحمصي، حجاج بن أرطأة، محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي صاحب المغازي، الوليد بن مسلم، عطاء بن أبي رباح.

وذكر في الطبقة الخامسة أربعة وعشرين مدلسًا وعد منهم: عبد الله بن لهيعة الحضرمي، عثمان بن عبد الرحمن الطرايقي، محمد بن كثير الصنعاني، أبو خباب يحيى بن أبي يحيى الكلبي [١].

١- سعيد بن أبي عروبة

نسبه: هو سعيد بن مهران أبو عروبة العدوي البصري.

شيوخه: روى عن قتادة والحسن وابن سيرين ومطر الوراق وغيرهم، ولم يسمع من عمرو بن دينار ولا من هشام بن عروة ولا من أبي الزناد ولا من الأعمش ولا من يحيى بن سعيد.

تلاميذه: روى عنه الثوري وشعبة وبشر بن المفضل ويزيد بن زريع وروح ابن عبادة وغيرهم.

---

(١) طبقات المدلسين لابن حجر العسقلاني بتلخيص وتصرف.

آراء العلماء فيه : يعتبر سعيد أول من صنف على الأبواب بالبصرة، وثقه ابن معين والنسائي وأبو زرعة وقد اختلط آخر عمره.

قال فيه أبو بكر البزار: يحدث عن جماعة لم يسمع منهم، فإذا قال: سمعت وحدثنا كان مأمونًا على ما قال. وقال ابن حبان: اختلط خمس سنوات ولا يحتج إلا بما روى عنه القدماء مثل يزيد بن زريع وابن مبارك، ويعتبر برواية المتأخرين عنه دون الاحتجاج بها، وما رواه عنه الشيخان في الصحيحين محمول على أنه من روايته قبل الاختلاط. قال أحمد: كان قتادة وسعيد يقولان بالقدر ويكتمانه.

وقال ابن حجر: ثقة حافظ له تصانيف لكنه كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة.

وفاته: توفي سنة ١٥٦ هـ[١].

٢ـ سفيان الثوري

نسبه : هو سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الكوفي، كان أبوه من علماء الكوفة.

شيوخه: روى عن الأعمش وعاصم الأحول وسليمان التيمي وعبد الله بن دينار وابن المنذر وغيرهم.

تلاميذه: روى عنه أبان بن عبد الله الأحمس والأوزاعي ومسعر بن كدام وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم، وقد روى عنه أيضًا بعض شيوخه وأقرانه.

---

(١) تهذيب التهذيب ٤/ ٦٣، والخلاصة ص ١٢٠، وتذكرة الحفاظ ١/ ١٧٧، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٧٨، وطبقات ابن سعد ٧/ ٣٣، وشذرات الذهب ١/ ٢٣٩.

آراء العلماء فيه: هو إمام حافظ حجة، قال عنه الخطيب: كان إمامًا من أئمة المسلمين وعلمًا من أعلام الدين، مجمعًا على إمامته بحيث يستغنى عن تزكية مع الإتقان والحفظ والمعرفة والورع والزهد، ولقبه شعبة وابن عيينة وأبو عاصم وابن معين وغيرهم بأمير المؤمنين في الحديث.

وقال ابن المبارك: كتبت عن مائة وألف شيخ فما كتبت عن أفضل من سفيان فقال له رجل: يا أبا عبد الله رأيت سعيد بن جبير وغيره وتقول ذلك! قال هو ما أقول ما رأيت أفضل منه. وقال صالح بن محمد: هو أحفظ وأكثر حديثًا من مالك ولكن مالكًا كان ينتقي الرجال، وكان سفيان يروي عن كل أحد وذكر أن حديثه يبلغ ثلاثين ألفًا، وقال أبو داود: مرسلاته شبه الريح، وقال ابن المبارك حدث سفيان بحديث فجئته وهو يدلسه فلما رآني استحيا وقال: نرويه عنك، وقال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلس.

وتدليسه لا يضر فإنه كان لا يدلس إلا عن الثقات ورغم ذلك فتدليسه نادر.

وفـــاتــه: توفي بالبصرة مختفيًا من المهدي فإنه كان قوالاً بالحق شديد الإنكار، وكانت وفاته سنة ١٦١ هـ عن أربع وستين سنة [١].

٣- سفيان بن عيينة

نسبه: هو سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي الكوفي، وكنيته أبو محمد.

شيوخه: روى عن جعفر الصادق وحميد الطويل وصالح بن كيسان وعبد الله

(١) تهذيب التهذيب ٤/ ١١١، والخلاصة ص ١٢٣، وتذكرة الحفاظ ١/ ٢٠٣، وطبقات الحفاظ ص ٨٨، والرسالة المستطرفة ص ٤١، وتاريخ بغداد ٩/ ١٥١، والفهرست لابن النديم ص ٢٢٥.

ابن دينار وأبي الزناد وغيرهم وسمع من سبعين من التابعين .

تلاميذه: روى عنه الأعمش ومسعر بن كدام وابن المبارك ووكيع ومحمد ابن إدريس الشافعي وأبو داود الطيالسي وأحمد بن حنبل وابن المديني وغيرهم، وروى عنه بعض شيوخه وأقرانه .

آراء العلماء فيه: كان إمامًا في علوم القرآن والسنة ثقة حجة، غير أنه تغير في آخر عمره، أدرك سبعة وثمانين من التابعين وشهد له العلماء بالإمامة .

قال العجلي : كوفي ثقة في الحديث . وقال ابن مهدي : أعلم الناس بحديث أهل الحجاز . وقال الشافعي : لولا علم مالك وابن عيينة لذهب علم أهل الحجاز . وقال ابن المديني : ما في أصحاب الزهري أتقى من ابن عيينة . وقال ابن حجر : ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بآخره وكان ربما دلس لكن عن الثقات وتدليسه هذا نادر، ولا يضر لأنه لا يدلس إلا عن الثقات وإذا وقف أحال عن ابن جريج ومعمر وأمثالهما .

ورجحه ابن حبان وقال : «هذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة، فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن، ولا يكاد يوجد له خبر دلس فيه إلا وقد بين سماعه عن ثقة مثل ثقته» .

وفاته: انتقل من الكوفة إلى مكة سنة ١٦٣ هـ وبقي بمكة إلى أن مات بها سنة ١٩٨ هـ عن إحدى وتسعين سنة [١] .

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ٢٦٢، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ١١٣، وتاريخ بغداد ٩/ ١٧٤، وحلية الأولياء ٧/ ٢٧٠، وشذرات الذهب ١/ ٣٥٤، وطبقات ابن سعد ٥/ ٣٦٤، وميزان الاعتدال ٢/ ١٧٠، ووفيات الأعيان ١/ ٢١٠، والجرح والتعديل ٤/ ٢٢٥ .

٤ـ عبد الله بن لهيعة

نسبه : هو عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، وكنيته أبو عبد الرحمن.

حياته: ولد سنة ٩٦ هـ وتولى القضاء بمصر سنة ١٥٥ هـ واحترقت كتبه سنة ١٧٠ هـ.

شيوخه: روى عن عطاء ويزيد بن أبي حبيب وابن المنكدر وغيرهم.

تلاميذه: روى عنه الثوري والأوزاعي والليث وابن المبارك وغيرهم.

آراء **العلماء فيه**: اختلف العلماء في قبول روايته على ثلاثة مذاهب:

الأول: فريق قبل روايته مطلقًا ومنهم الإمام أحمد والثوري وابن معين وغيرهم.

الثاني: فريق رد روايته مطلقًا ومنهم يحيى القطان وأبو زرعة والنسائي والترمذي والحاكم.

الثالث: فريق توسط فقبل ما كان من روايته قبل احتراق كتبه ورد ما كان بعدها ومن هؤلاء ابن حبان وابن عبد البر وابن خزيمة وغيرهم.

وكتب جماعة حديثه للاعتبار والمتابعات لعدم ضبطه وإتقانه وتساهله، وأخرج له مسلم في صحيحه لكن قرن روايته بعمرو بن الحارث أي أخرج حديثه على سبيل الاعتبار.

قال ابن حجر: صدوق يحتج به قبل التخليط وقبل احتراق كتبه. وقال أحمد: ومن مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه؟ وقال أيضًا: أما حديث ابن لهيعة فحجة وإني لأكتب كثيرًا مما أكتب أعتبر به، وهو يقوي بعضه بعضًا، وكان ابن وهب يقول: حدثني والله الصادق البار عبد الله بن

لهيعة. وقال ابن سعد: كان ضعيفًا ومن سمع منه في أول أمره أحسن حالاً من روايته عمن سمعه من بآخره.

وقال الترمذي: هو ضعيف عند أهل الحديث. وقال ابن مهدي: لا أحمل عنه كثيرًا ولا قليلاً. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ابن لهيعة أمره مضطرب يكتب حديثه على الاعتبار.

وقال ابن حبان: سبرت أخباره فوجدته يدلس عن أقوام ضعفاء على أقوام ثقات قد رآهم، ثم كان لا يبالي ما دفع إليه قرأه سواء كان من حديثه أو لم يكن فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه لما فيها من الأخبار المدلسة عن المتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين بعد احتراق كتبه لما فيها مما ليس من حديثه. وقال الحاكم: لم يقصد الكذب وإنما خدث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ.

وقالوا: سمع من عطاء وروى عن رجل عن عطاء وعن رجلين عن عطاء وعن ثلاثة عن عطاء فتركوا من بينه وبين عطاء وجعلوه عن عطاء.

وفاته: توفي سنة ١٧٤ هـ[1].

٥ـ قتادة بن دعامة

نسبه: هو قتادة بن دعامة السدوسي البصري المفسر: ولد أعمى وكان حافظًا للسنة مفسراً للقرآن كثير الرواية رأسًا في العربية واللغة والأنساب وأيام العرب.

شيوخه: روى عن أنس بن مالك وعكرمة وابن المسيب والحسن البصري

(١) تهذيب التهذيب ٥/ ٣٧٣، والخلاصة ص ١٧٩، والطبقات الكبرى لابن سعد ٧/ ٢٠٤، وميزان الاعتدال ٢/ ٤٧٥، وتذكرة الحفاظ ١/ ٢٣٧، وطبقات الحفاظ ص ١٠١.

وغيرهم، وأرسل عن أبي موسى الأشعري وأبي هريرة وعائشة ومعقل بن يسار وعمران بن حصين وغيرهم.

تلاميذه: روى عنه أيوب السختياني ومطر الوراق ومعمر بن راشد والأوزاعي والليث بن سعد وحميد الطويل والأعمش وغيرهم.

آراء العلماء فيه: كان يقول بالقدر وكان يرسل ويدلس في الرواية، ومع ذلك أجله العلماء واحتجوا بروايته لقوة حفظه وكثرة علمه. وقال ابن سعد: ثقة مأمون حجة في الحديث، وكان يقول بشيء من القدر. وقال الذهبي: ومع هذا الاعتقاد الرديء ما تأخر عن الاحتجاج بحديثه سامحه الله.

وقال الشعبي: قتادة حاطب ليل. وقال الذهبي: كان قتادة معروفًا بالتدليس. وقال أبو حاتم: أثبت أصحاب أنس بعد الزهري قتادة ولم يسمع من صحابة غيره، وكان سريع البديهة والحفظ حتى لتمر عليه الصحيفة مرة واحدة فيحفظها.

وفاته: توفي سنة ١١٧ هـ[١].

٦- سليمان بن مهران الأعمش

نسبه: هو سليمان بن مهران الأعمش: أبو محمد الكوفي، وأصله قيل: من الري، وقيل: من طبرستان.

---

(١) البداية والنهاية ٩/ ٣١٣، وتهذيب التهذيب ٨/ ٣٣٧، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٥٧، وميزان الاعتدال ٣/ ٣٨٥، والطبقات الكبرى لابن سعد ٧/ ١، وطبقات الحفاظ ص ٤٧، وتذكرة الحفاظ ١/ ١٢٢، والنجوم الزاهرة ١/ ١٧٦، وفيات الأعيان ١/ ٤٢٧.

شيوخه: روى عن أنس مرسلاً وعن عبد الله بن أبي أوفى، ويقال أيضًا مرسلاً، وعن قيس بن أبي حازم وإبراهيم النخعي وغيرهم.

تلاميذه: روى عنه السبيعي والسفيانان وشعبة وغيرهم.

آراء العلماء فيه: كان حافظًا متثبتًا وقارئًا فرضيًا واسع العلم عارفًا بالقرآن ورعًا مجانبًا للسلطان وكان به تشيع، يقال: بقي سبعين سنة لم تفته التكبيرة الأولى، وقال فيه عيسى بن يونس: لم أر مثل الأعمش ولا رأيت الأغنياء والسلاطين أحقر منهم عند الأعمش مع فقره وحاجته، كان من النساك وأئمة الإسلام وكان يسمى المصحف لصدقه وتحريه.

وثقه ابن معين والعجلي والنسائي على تشيعه، وقال ابن حجر: ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع ولكنه يدلس، له ألف وثلاثمائة حديث. وقال أبو داود: ألفان ومائتا حديث.

وفاته: توفي سنة ١٤٨ هـ[1].

٧ـ بقية بن الوليد

نسبه: هو بقية بن الوليد بن صائد أبو محمد الكلاعي الحمصي الحافظ.

شيوخه: روى عن بجير بن سعد وإبراهيم بن أدهم وإسماعيل بن عياش وغيرهم.

---

(١) تاريخ بغداد ٩/ ٣، والجرح والتعديل ٤/ ١٤٦، والتاريخ الكبير ٦/ ٢/ ٣٧، وميزان الاعتدال ٢/ ٢٢٤، والطبقات الكبرى لابن سعد ٢/ ٢٣٨، وتذكرة الحفاظ ١/ ١٥٤، وطبقات الحفاظ ص ٦٧.

تلاميذه: روى عنه ابن جريج والأوزاعي وشعبة وهم من شيوخه، وعلي ابن حجر وابن راهويه وكثيرون غيرهم.

آراء العلماء فيه: قال ابن المبارك: صدوق ولكن يكتب عمن أقبل وأدبر. وقال أحمد: أحب إلي من إسماعيل بن عياش، وقال يحيى بن معين: عند بقية ألفا حديث صحاح عن شعبة، وكان يذاكر شعبة بالفقه، وقال غير واحد: ثقة إذا روى عن الثقات. وقال ابن عدي: إذا روى عن أهل الشام فهو ثقة، وقال النسائي وغيره: إذا قال: حدثنا وأخبرنا فهو ثقة.

وقال غير واحد: كان مدلسًا فإذا قال: عن فليس بحجة، وقال ابن حبان: سمع من شعبة ومالك وغيرهما أحاديث مستقيمة ثم سمع من أقوام كذابين عن شعبة ومالك فروى عن الثقات بالتدليس ما أخذ عن الضعفاء.

وقال أبو حاتم: لا يحتج به وقال أبو مسهر: أحاديث بقية ليست نقية فكن منها على تقية. وقال الجوزجاني: رحم الله بقية ما كان يبالي إذا وجد خرافة عمن يأخذه، فإذا حدث عن الثقات فلا بأس به. وقال ابن خزيمة: لا أحتج ببقية.

وقال ابن حنبل. توهمت أن بقية لا يحدث المناكير إلا عن المجاهيل، فإذا هو يحدث المناكير عن المشاهير فعلمت من أين أتي. وقال ابن حبان: ثقة مأمون ولكنه كان مدلسًا. وقال ابن معين: ثقة إذا حدث عن المعروفين ولكن له مشايخ لا يدري من هم. ومن تدليسه: «**إذا جامع أحدكم زوجته فلا ينظر إلى فرجها فإن ذلك يورث العمى**»[١].

---

(١) الحديث أخرجه السيوطي في الجامع الصغير وعزاه لبقي بن مخلد، وقال شارحه: رواه بقي ابن مخلد عن هشام بن خالد عن بقية بن الوليد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، =

وفاته: توفي سنة ١٩٧ هـ[1] .

❋ ❋ ❋

= وعزاه السيوطي أيضًا إلى ابن عدي، قال شارحه: وهو عن ابن قتيبة عن هشام بن خالد عن بقية بن الوليد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس.
قال ابن حبان: بقية يروي عن الكذابين ويدلسهم وكان له أصحاب يسقطون الضعفاء من حديثه ويسوونه فيشبه أن يكون سمع هذا من بعض الضعفاء عن ابن جريج ثم دلس عنه فهذا موضوع، ولهذا حكم ابن الجوزي بوضعه. اهـ.
وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل ونقل عن أبيه قول ابن حجر. خالف ابن الجوزي ابن الصلاح فقال: جيد الإسناد، مخالفًا لابن الجوزي في القول بوضعه.
وذكر الذهبي في الميزان عن أبي حاتم أنه موضوع لا أصل له، وكذلك نقل ابن حجر قول أبي حاتم وأقره عليه. (فيض القدير ١/ ٣٢٦، العلل لابن أبي حاتم ٢/ ٢٩٥، ميزان الاعتدال ١/ ٣٣٣، «اللآلئ المصنوعة ٢/ ١٧٠، تنزيه الشريعة ٢/ ٢٠٢).

(١) تاريخ بغداد ٧/ ١٢٣، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٨٩، تهذيب التهذيب ١/ ٤٧٣، ميزان الاعتدال ١/ ٣٣١، طبقات الحفاظ للسيوطي ١٢٠.

الفصل الثاني
الضعيف الذي نشأ بسبب الطعن في الراوي

أسباب الطعن في الراوي عشرة أشياء ؛ خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط .

أما التي تتعلق بالطعن بالعدالة فهي :

١ ـ الكذب . ٢ ـ التهمة بالكذب . ٣ ـ الفسق .

٤ ـ البدعة . ٥ ـ الجهالة .

وأما التي تتعلق بالطعن في الضبط فهي :

١ ـ فحش الغلط ٢ ـ سوء الحفظ . ٣ ـ الغفلة

٤ ـ كثرة الأوهام . ٥ ـ مخالفة الثقات [١] .

وإليك الحديث عن الأنواع التي تنتج بسبب الطعن في الراوي بواحد من الطعون السابقة، وهي :

---

(١) شرح النخبة ص ٤٣، وتيسير مصطلح الحديث ص ٨٧ .

١- الموضوع

وهذا النوع ينتج بسبب الطعن في الراوي بالكذب على رسول الله ﷺ .

تعريف الموضوع لغة :

هو اسم مفعول من وضع الشيء أي حطه ، وسمي بذلك لانحطاط رتبته ، أو من وضعت المرأة ولدها إذا ولدته ، ففي القاموس : وضَعه يضَعه - بفتح الضاد - بمعنى حطه أو حط من قدره ، ووضع الجنابة عنه أسقطها ، ووضعت المرأة حملها أي ولدته ، ويقال : في حسبه ضعة أي انحطاط ولؤم وخسة [1] .

وهو بهذه المعاني جميعها فالحديث الموضوع مكذوب ومختلق ومولد ، وهو ساقط وهالك ومنحط وفيه خسة له ولمن وضعه .

وهو ليس بحديث لكن لما كانت صورته صورة الحديث من ذكر السند والمتن فيه سموه كذلك .

أو باعتبار زعم واضعه .

أو من باب الإطلاق اللغوي فهو مأخوذ من الأحدوثة أو المحادثة .

واصطلاحًا:

الموضوع : هو الخبر الذي يختلقه الكذابون وينسبونه إلى رسول الله ﷺ افتراء عليه . وأكثر ما يكون هذا الاختلاق من تلقاء نفس الوضاع بألفاظ من صياغته وإسناد ما نسجه .

---

(١) ترتيب القاموس مادة «وضع» .

وقد يلجأ بعض المفترين إذا لم يتح لهم خيال خصيب يقدرهم على الوضع إلى اصطناع إسناد مكذوب ينتهون به إلى النبي ﷺ واضعين في فيه: حكمة رائعة أو كلمة جامعة أو مثلاً موجزاً [١].

متى بدأ الوضع؟

كانت الفتنة في عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه والأحداث السياسية والانقسامات الداخلية بداية الوضع في السنة، وبعدها اتخذ الخلاف بين علي ومعاوية شكلاً حربياً سالت فيه الدماء، ومنذ ذلك الحين انقسم المسلمون إلى طوائف متعددة فالجمهور مع علي في خلافه مع معاوية والخوارج ينقسمون على علي ومعاوية بعد أن كانوا من شيعة علي، وهكذا كانت الأحداث السياسية سبباً في انقسام المسلمين إلى شيع وأحزاب.

ومن المؤسف حقاً أن هذا الانقسام اتخذ شكلاً دينياً كان له أبلغ الأثر في قيام المذاهب الدينية في الإسلام.

فلقد حاول كل حزب أن يؤيد موقفه بالقرآن والسنة، وطبيعي أن يعمل الأحزاب على أن يتأولوا القرآن على غير حقيقته وأن يحملوا نصوص السنة ما لا تحتمل، بل وأن يضع بعضهم على لسان الرسول ﷺ أحاديث تؤيد دعواهم بعد أن عز عليهم مثل ذلك في القرآن لحفظه وتوفر المسلمين على روايته وتلاوته.

ومن هنا كانت بداية الوضع في الحديث واختلاط الصحيح منه بالموضوع.

---

(١) الباعث الحثيث ص ٨٨، وتدريب الراوي ص ٩٨، وشرح النخبة ص ٢٠ ط ١٩٣٤.

وأول معنى طرقه الوضاع في الحديث هو فضائل الأشخاص؛ فقد وضعوا الأحاديث الكثيرة في فضل أئمتهم ورؤساء أحزابهم. ويقال: إن أول من فعل ذلك هم الشيعة كما سنعرف بعد حين عند الحديث عن دواعي الوضع وأسبابه.

ومن حقنا أن نتصور أن صحابة رسول الله ﷺ الذين افتدوا الرسول بأرواحهم وأموالهم وامتزج حب الله ورسوله بلحمهم ودمهم - لا يكذبون على رسول الله ﷺ ولا يتعمدون الكذب مهما كانت الدواعي بعد أن استفاض عندهم قول رسولهم الكريم ﷺ: **«إن كذبًا علي ليس ككذب على أحد ومن كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»** (١).

---

(١) الحديث صحيح ومشهور وقد ورد بألفاظ مختلفة وروايات متعددة:
فأخرجه البخاري في كتاب العلم باب إثم من كذب على النبي ﷺ، وفي كتاب الجنائز باب قول النبي ﷺ يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه، وفي كتاب الأنبياء باب ما ذكر عن بني إسرائيل، وفي كتاب الأدب باب من سمى بأسماء الأنبياء.
ومسلم في كتاب الزهد باب التثبت من الحديث وحكم كتابة العلم.
وأبو داود في كتاب العلم باب التشديد في الكذب على رسول الله ﷺ، والترمذي في كتاب الفتن باب رقم ٧٠، وفي كتاب العلم باب تعظيم الكذب على رسول الله ﷺ، وباب ما جاء في الحديث عن بني إسرائيل.
وفي كتاب التفسير باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، وفي كتاب المناقب باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
وابن ماجه في المقدمات باب التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله ﷺ، والدارمي في المقدمة باب اتقاء الحديث عن النبي ﷺ والتثبت فيه، وباب البلاغ عن رسول الله ﷺ وتعليم السنن.
وأحمد في المسند ٢/ ٤٧، ٨٣، ١٢٣، ١٥٠، ١٥٩، ١٧١، ٢٠٢، ٢١٤، ٤١٠، ٤١٣، ٤٦٩، ٥١٩، ٣/ ١٣، ٣٩، ٤٤، ٤٦، ٥٦، ٩٨، ١١٣، ١١٦، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٦، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٧٨، ٢٨٠، ٣٠٣، ٤٢٢، ٤/ ٤٧، ١٠٠، ١٥٦، ٢٠١، =

وها هو الصحابي الجليل البراء بن عازب يقول: ليس كلنا كان يسمع حديث رسول الله ﷺ فقد كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن كان الناس لا يعرفون الكذب فكان الشاهد يخبر الغائب بما سمعه. أخرجه البيهقي.

وأخرج أيضًا عن قتادة أن أنسًا حدث بحديث فقال له الرجل: أسمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. أو حدثني من لم يكذب. ثم قال: والله ما كنا نكذب ولا كنا ندري ما الكذب [١].

وبذا نستطيع أن نقول: إن الكذب لم يكن على عهد رسول الله ﷺ من

= ٣٦٧، ٥/ ٢٤٥، ٢٩٢، ٤٢١.

وهذا الحديث قد تواتر عدد رواته ومخرجيه حتى جعل له ابن الجوزي قسمًا مستقلاً في كتابه «الموضوعات»، وقال ابن الصلاح: ليس في مرتبته من المتواتر غيره.

قال ابن الجوزي: رواه عن النبي ﷺ ثمانية وتسعون صحابيًا منهم العشرة* ولا يعرف ذلك لغيره، وخرجه الطبراني عن نحو هذا العدد، وذكر ابن دحية أنه خرج من نحو أربعمائة طريق، وقال بعضهم: رواه مائتان من الصحابة وألفاظهم متقاربة والمعنى واحد، ومنها: «**من نقل عني ما لم أقله فليتبوأ مقعده من النار**» قالوا: وهذا أصعب ألفاظه وأشقها لشموله المصحّف واللحان والمحرف.

وقال ابن الصلاح: ليس في مرتبته من المتواتر غيره لكن نوزع (انظر الموضوعات الكبرى لابن الجوزي الجزء الأول باب في حديث من كذب علي، وفيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي ٦/ ٢١٦).

(١) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص ٢٢ ط. السلفية، السنة ومكانتها من التشريع الإسلامي ص ٧٨.

* أي المبشرون بالجنة وهم: الخلفاء الأربعة (أبو بكر وعمر وعثمان وعلي) وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن ابن عوف وأبو عبيدة عامر بن الجراح رضي الله عنهم أجمعين.

الصحابة ولا وقع منهم بعده عمداً، وأنهم كانوا محل الثقة فيما بينهم لا يكذب بعضهم بعضًا، وكل ما حدث بينهم أيام الفتنة وبعدها كان يعتبر خلافًا فقهيًا حول الإمارة وما تبعها ولا يتعدى الخلاف في وجهات النظر.

أما عصر التابعين فلاشك أن الكذب في عهد كبارهم كان أقل منه في عهد صغارهم فقد ثبت أن الكذب في الحديث اتسع نطاقه مع بداية الدولة الأموية.

أسباب الوضع ودواعيه :

إن من تدبر التاريخ الإسلامي وجد أن الوضع في الحديث النبوي قد كان بصورة بشعة في العراق الذي كان موطن الشيعة، حتى كان الإمام مالك يسمي العراق دار الضرب كما عرفنا أي تضرب فيها الأحاديث كما تضرب الدراهم.

ونستطيع أن نجمل أهم الأسباب التي أدت إلى الوضع ودواعيه فيما يلي:

١ - الخلافات السياسية :

فقد انقسمت الفرق السياسية في الكذب على رسول الله ﷺ وكان من أشهرهم الشيعة، وقد سئل الإمام مالك عنهم فقال: لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون. [(١)] وقال حماد بن سلمة: حدثني شيخ من الشيعة فقال: كنا إذا اجتمعنا فاستحسنا شيئًا جعلناه حديثًا [(٢)].

ومن الأحاديث التي وضعوها في فضائل علي وآل البيت قولهم: من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه وإلى نوح في تقواه وإلى إبراهيم في حلمه وإلى موسى في هيبته فلينظر إلى علي. [(٣)] وقولهم: حب علي حسنة لا يضر معها

(١) الكفاية في علم الرواية ص ١٢٦.
(٢) اللآلئ المصنوعة جـ٢ ص ٢٤٨.
(٣) الفوائد المجموعة ص ٣٤٧.

سيئة وبغضه سيئة لا ينفع معها حسنة. [١] وغير ذلك كثير.

وكما وضعوا الأحاديث في فضل علي وآل البيت وضعوا الأحاديث في ذم الصحابة ولاسيما الشيخان ومعاوية والدولة الأموية، ومن ذلك قولهم: إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه.

وهكذا أسرفت الشيعة في وضع الأحاديث بما يتفق مع أهوائها... وقد قابلهم الجهلة المنتسبون لأهل السنة بكذب مثله ـ وإن كان أقل منه دائرة ـ فوضعوا أحاديث في فضل أبي بكر وعمر ومن ذلك قولهم: ما في الجنة شجرة إلا مكتوب على كل ورقة فيها محمد رسول الله أبو بكر الصديق عمر ابن الخطاب [٢].

كذلك قابلهم المتعصبون لمعاوية والدولة الأموية فوضعوا الأحاديث في فضل معاوية وشيعته ومن ذلك قولهم: الأمناء ثلاثة: أنا وجبريل ومعاوية [٣]

وكذلك فعل المؤيدون للدولة العباسية فيما بعد فوضعوا أحاديث في فضلهم.

أما الخوارج فقد كانوا بعيدين كل البعد عن الكذب على رسول الله ﷺ، وذلك لأنهم يكفرون مرتكب الكبيرة أو مرتكب الذنوب مطلقًا، والكذب كبيرة في حقهم فكيف الكذب على رسول الله ﷺ؟! بل هناك أدلة كثيرة على أنهم أصدق من نقل الحديث، فهذا قول ابن تيمية في رده على الرافضة يقول: ونحن نعلم أن الخوارج شر منكم ومع هذا فما نقدر أن نرميهم بالكذب لأننا

---

(١) الفوائد المجموعة ص ٣٤٧.

(٢) المرجع السابق ٣٤٢.

(٣) تنزيه الشريعة جـ٢ ص ٤.

جربناهم فوجدناهم يتحرون الصدق لهم وعليهم، وقال أيضًا: ومن تأمل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند مصنفيها بالكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف، والخوارج مع مروقهم من الدين فهم أصدق الناس حتى قيل: إن حديثهم من أصح الحديث، وقال: ليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعدل من الخوارج، وقال أبو داود: ليس في أصحاب الأهواء أصح حديثًا من الخوارج (١).

٢ ـ الزندقة:

وقد عرفها بعضهم بقوله: كراهية الإسلام دينًا ودولة، وذلك أن دولة الإسلام اكتسحت عروشًا وزعامات كانت قائمة على تضليل الشعوب في عقائدها، ورأى الناس في ظلال الإسلام كرامة للفرد واحترامًا للعقيدة وقضاء على الأوهام والأباطيل فأقبلوا عليه يدخلون فيه أفواجًا.

وأصبحت قوة الإسلام السياسية والعسكرية لا تقف في وجهها قوة ورأى أعداء الإسلام أنهم ليس في استطاعتهم أن يقاوموا الإسلام بالقوة فلجأوا إلى الكيد له عن طريق إفساد العقائد وتشويه محاسنه وتفريق صفوف أتباعه وجنوده والإكثار من وضع الأحاديث التي تنسب إلى النبي ﷺ كذبًا وزورًا.

ومن أمثلة ما وضعه الزنادقة لإفساد الدين وتشويه كرامته لدى العقلاء والمثقفين قولهم: ينزل ربنا عشية عرفة على جمل أورق يصافح الركبان ويعانق المشاة. وقولهم: خلق الله الملائكة من شعر ذراعيه وصدره، وقولهم: إن الله لما خلق الحروف سجدت الباء ووقفت الألف، وقولهم: النظر إلى وجه

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص ١٣٠، السنة قبل التدوين ص ٢٠٤.

الجميل عبادة، وغيرها كثير [١] .

وهكذا دس الزنادقة آلافًا من الأحاديث كذبًا وزورًا في العقائد والأخلاق والطب والحلال والحرام، وهؤلاء أشد ضررًا على الإسلام من غيرهم؛ فقد كانوا يفحشون في الكذب ويكثرون منه، فها هو عبد الكريم بن أبي العوجاء يعترف قبل أن تضرب عنقه بقوله: وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام. وقال المهدي: أقر عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث فهي تجول في أيدي الناس، وقال حماد بن زيد: وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ اثني عشر ألف حديث بثوها في الناس. وفي رواية: أربعة عشر ألف حديث.

وقد كثر عدد هؤلاء الزنادقة في عصر الدولة العباسية وتعقبهم بعض خلفائها بالقتل والتشتيت حتى أفنوا عددًا كبيرًا منهم [٢] .

٣ ـ التفرقة العنصرية والتعصب :

كذلك من أهم البواعث على الوضع في الحديث تفشي العصبية والتفرقة العنصرية بين الناس، وقد اتخذ التعصب أشكالاً متعددة.

فمنهم من تعصب لجنسه ولغته وقبيلته؛ فالفرس مثلاً لفارسيتهم ويضعون الأحاديث التي تؤيدهم ومن ذلك قولهم: إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية وإذا رضي أنزل الوحي بالفارسية.

وقد قابلهم جهلة العرب بالمثل فقالوا: إن الله إذا غضب أنزل الوحي

(١) السنة ومكانتها من التشريع الإسلامي ص ٨٤.
(٢) الكفاية ص ٤٣١، اللآلئ جـ٢ ص ٢٤٨.

بالفارسية وإذا رضي أنزل الوحي بالعربية .

ومنشأ هذا يرجع في الغالب إلى إثارة العصبية القبلية التي ظهرت في الدولة الأموية عقب وفاة يزيد بن معاوية .

ومنهم من تعصب لبلده وموطنه وهذا سببه انتقال إدارة الدولة الإسلامية من بلد إلى بلد مما كان له الأثر البعيد في دفع بعض المتعصبين إلى وضع الأحاديث في فضائل بلدانهم ؛ ومن أمثلة ما وضع في فضائل البلدان : أربع مدائن من مدن الجنة في الدنيا : مكة والمدينة وبيت المقدس ودمشق .

ومنهم من تعصب للإمام وقد ظهر ذلك في القرن الثالث الهجري حين بدت المذاهب الفقهية فوضع الأتباع الجهلة أحاديث في فضائل أئمتهم وأخرى في النقص في من عصاهم فوضع المتعصبون لأبي حنيفة : سيكون رجل في أمتي يقال له : أبو حنيفة هو سراج أمتي ، ووضعوا في مقابل ذلك ما ينقص من شأن الشافعي كقولهم ـ قبحهم الله ـ : سيكون في أمتي رجل يقال له : محمد بن إدريس هو أضر على أمتي من إبليس [1] .

٤ ـ القصص والوعظ :

كان بداية ظهور حلقات القُصّاص والوعاظ في أواخر عهد الخلفاء الراشدين وكثرت فيما بعد في مختلف مساجد الأقطار الإسلامية ، وقد تولى مهمة الوعاظ هذه قصاص لا يخافون الله ولا يهمهم سوى أن يبكي الناس في مجالسهم ، وأن يتواجدوا وأن يعجبوا بما يقولون فوضعوا لهم من الأحاديث ما يرضيهم ويستثير نفوسهم ويحرك عواطفهم ونسبوها إلى الرسول ﷺ كذبًا

---

(١) تنزيه الشريعة جـ٢ ص ٣٠ ، ٤٨ .

وزوراً وبهتانًا.

قال ابن قتيبة وهو يتكلم عن الوجوه التي دخل منها الفساد على الحديث :

والوجه الثاني : القصاص فإنهم يميلون وجه العوام إليهم ومن شأن العوام أن يكثروا من الجلوس عند القصاص كلما كان حديثهم عجيبًا خارجًا عن نظر العقول، أو كان رقيقًا يحزن القلب، فإذا ذكر الجنة قال : فيها الحوراء من مسك زعفران ويبوئ الله وليه قصراً من لؤلؤة بيضاء فيها سبعون ألف مقصورة ولا يزال هكذا السبعين ألفًا لا يتحول عنها.

وكان بعض هؤلاءالقصاص شحاذين يضعون أحاديث ترغب الناس في الإحسان إليهم والعطف عليهم، من ذلك ما رواه ابن الجوزي أن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين صليًا في مسجد الرصافة فقام بين أيديهم أحد القصاص فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا : حدثنا عبد الرزاق عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : من قال : لا إله إلا الله، خلق الله له من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان . . إلخ وأخذ في قصة نحو عشرين ورقة.

فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى بن معين ويحيى ينظر إلى أحمد، وقال أحدهما للآخر : هل حدثت بهذا الحديث؟ فقال : والله ما سمعت بهذا إلا الساعة، فلما فرغ القاص من قصصه وجلس يأخذ العطيات وينتظر بقيتها أشار إليه يحيى بن معين بيده - أي تعال - فجاء متوهمًا نوالاً فقال له يحيى : من حدثك بهذا الحديث؟ فقال : أحمد بن حنبل ويحيى بن معين . فقال : أنا يحيى بن معين، وهذا أحمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط إلا الساعة، فقال له القاص : لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق وما تحققت إلا الساعة، فقال

له يحيى: وكيف؟ فقال: أليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما لقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فوضع أحمد كمه على وجهه وقال له: دعه يقوم فقام كالمستهزئ بهما (١).

ومن هؤلاء القصاص من حفظ أساليب مشهورة ولصق بها بعض الأحاديث الموضوعة بكل وقاحة وصفاقة وجه، وقد بين أيوب السختياني أثر القصاص في إفساد الحديث فقال: ما أفسد على الناس حديثهم إلا القصاص، وقال أيضًا: ما أمات العلم إلا القصاص.

ومن المؤسف أن هؤلاء القصاص قد وجدوا من العامة آذانًا مصغية ولقي العلماء منهم عنتًا كبيرًا. فقد روي أن الشعبي أنكر على أحد القصاص في بلاد الشام فقامت عليه العامة تضربه ولم يدعه أتباع القاص حتى قال الشعبي برأي شيخهم نجاة بنفسه.

وقد كشف عن أحاديث القصاص رجال العلم وبينوا واضعيها وتتبعوهم حتى ميزوا الصحيح من الباطل، بل كان رجال الحديث ينهون طلابهم وإخوانهم عن مجالسة القصاص (٢).

٥ - الخلافات الفقهية والكلامية:

لقد كان كثير من الجهال من أتباع المذاهب الفقهية والكلامية يؤيدون

---

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٨٥، الموضوعات لابن الجوزي ١/ ٤٦، وميزان الاعتدال ١/ ٤٧ في ترجمة إبراهيم بن عبد الواحد البكري، قال الذهبي: لا أدري من ذا أتى بحكاية منكرة أخاف ألا تكون من وضعه وذكر القصة، وانظر أيضًا لسان الميزان ١/ ٧٩، والكشف الحثيث ص ٤٧، المجروحين لابن حبان ١/ ٩٥.

(٢) شرح النووي على مسلم ص ١٠٠، السنة قبل التدوين ص ٢١١.

مذهبهم بأحاديث مكذوبة، من ذلك قولهم: من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له، وقولهم: أمني جبريل عند الكعبة فجهر ببسم الله الرحمن الرحيم.

وأكثر ما يكون الوضع في أحاديث الأحكام عند مذهب أهل الرأي حيث جعلوا أحكامهم وأقيستهم على أنها أحاديث وهي إلى فتاوى الفقهاء أقرب. قال أبو العباس القرطبي: استجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس الجلي إلى رسول الله ﷺ كذا؟ ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها تشبه فتاوى الفقهاء ولأنهم لا يقيمون لها سنداً [١].

ومن الأحاديث التي وضعها أهل الكلام قولهم: من قال: القرآن مخلوق فقد كفر [٢]، وأكثر من روى في هذا المجال القدرية فقد روي أن قدريًا قد تاب قال: لا ترو عن أحد من أهل القدر شيئًا فوالله لقد كنا نضع الأحاديث ندخل بها الناس في القدر نحتسب بها ولقد أدخلت أربعة آلاف من الناس. قال زهير: فقلت له: فكيف تصنع بمن أدخلتهم قال: ها أنا ذا أخرجهم الأول فالأول [٣].

٦ ـ الجهل بالدين مع الرغبة في الخير:

فقد كان بعض الزهاد يضعون الأحاديث في الترغيب والترهيب ظنًا منهم أنهم يتقربون إلى الله ويخدمون دين الإسلام ويحببون الناس في العبادات والطاعات، ولما أنكر العلماء عليهم ذلك وذكروهم بحديث رسول الله ﷺ: «**من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**» قالوا: نحن نكذب له ﷺ لا

(١) تدريب الراوي للسيوطي ص ١٨١.
(٢) تنزيه الشريعة المرفوعة جـ١ ص ١٣٤.
(٣) السنة قبل التدوين للأستاذ محمد عجاج الخطيب ص ٢١٦.

عليه، وهذا جهل بالدين.

ومن الغريب والمؤسف أن صلاحهم خدع العامة فكانوا يصدقونهم ويثقون بهم فكان خطرهم شديداً على الدين بل هم أعظم ضرراً من غيرهم لما عرفوا به من الصلاح والورع والزهد الذي لا يتصور معه العامي إقدام مثل هؤلاء الصالحين على الكذب، وفي هذا يقول يحيى القطان: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث. وقال: ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد. وقال أبو عاصم النبيل: ما رأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من الحديث [1].

ومن أمثلة ما وضعوه في هذا السبيل حديث فضائل القرآن سورة سورة فقد اعترف بوضعه نوح بن أبي مريم، واعتذر لذلك بأنه رأى الناس أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة وبمغازي ابن إسحاق.

ومن الوضاعين في هذا المجال غلام خليل وكان زاهداً متخلياً عن الدنيا وشهواتها منقطعًا إلى العبادة والتقوى حتى وثق الناس به وأحبوه حبًا شديداً، حبًا جعل بغداد تغلق أسواقها يوم وفاته حزنًا عليه، قيل له: ما هذه الأحاديث التي تحدث بها من الرقائق؟ قال: وضعناها لترق بها قلوب العامة. وكأن هؤلاء وأمثالهم لم تكفهم الثروة الضخمة من الأحاديث الصحيحة فوضعوا أحاديث شوهوا بها وجه الإسلام وأدخلوا في تعاليمه ما ليس منه.

٧ - التقرب إلى الملوك والرؤساء والأمراء والحكام بما يوافق أهواءهم:

وأول ما ظهر هذا النوع في عهد العباسيين، فقد روى الحاكم أن مقاتلاً

---

(١) السنة قبل التدوين ص ٢١٤.

قال للمهدي: إن شئت وضعت لك أحاديث في العباس. قال: لا حاجة لي فيها. ومن أمثلة ذلك أيضًا ما وضعه غياث بن إبراهيم حين دخل على المهدي وهو يلعب بالحمام فروى له الحديث المشهور: «**لا سبق إلا في نصل أو حافر**» وزاد فيه: «**أو جناح**»؛ إرضاء للمهدي فتركها المهدي وأمر بذبحها لكنه أعطاه عشرة آلاف درهم وكان عليه - كما قال الدكتور مصطفى السباعي - أن يؤدب هذا الكذاب لا أن يمنحه عشرة آلاف، نعم إنه قال له بعد أن ولى: أشهد أن قفاك كذاب على رسول الله ﷺ لكن هذا القول لا يكفي[1].

٨ - التعالم بين العامة:

وأحيانًا يكون التعالم بين العامة سببًا في وضع الأحاديث وذلك حين يظهر جاهل في زي العلماء ويحرص على أن يظل في أعين الناس عالمًا يشار إليه بالبنان، فلا يستر جهله إلا بكثرة وضعه للغرائب - غرائب الحديث من متن وإسناد - تلك الغرائب التي تلفت أنظار الناس وتستولي على قلوب العامة في كل جيل.

وهناك أسباب أخرى للوضع في الحديث؛ كالانتصار للفتيا والانتقام من فئة معينة والترويج لنوع من المآكل أو الطيب أو الثياب، وقد توسع العلماء في ذكرها وضربوا لها الأمثال، ومن أمثلة ذلك: الهريسة تشد الظهر - وخير تجارتكم البز - وخير أعمالكم الخرز - والناس أكفاء إلا حائك أو حجام - وحديث معلمو صبيانكم شراركم، قاله سعد بن طريف حين جاء ابنه من الكتاب يبكي فقال: لأخزينهم اليوم، ثم ذكره.

---

(١) اللآلئ المصنوعة جـ٢ ص ٢٤٨.

ومن الوضاعين من جعل الأسانيد المشهورة للحكم القديمة والأقوال المعسولة، لكن أكثر ما يوصف الحديث بالوضع حين يكون من اختلاق الواضع.

وقد يأتي الوضع من الراوي غير مقصود له وليس من باب الموضوع، بل هو إلى المدرج أقرب كما في حديث من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار، وأنه من كلام شريك لثابت فظن ثابت أنه من كلام الرسول ﷺ.

جهود العلماء في هذا الميدان :

بذل العلماء جهوداً جبارة في تنقية أحاديث رسول الله ﷺ من كل دخيل عليها حتى إننا لنستطيع أن نجزم بأن علماءنا هم أول من وضع قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض جميعًا.

وهذه بعض الخطوات التي اتبعوها لتنقية الأحاديث :

١ ـ إسناد الأحاديث :

لم يكن الصحابة في عهد رسول الله ﷺ ولا في عهد الخليفتين الأولين من بعده يكذب بعضهم بعضًا، فظلت الثقة المتبادلة بينهم تملأ صدورهم، حتى وقعت الفتنة في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه وظهرت الفرق والأحزاب، وأراد كل فريق أن يدعم موقفه بالحديث عن رسول الله ﷺ.

عندئذ وقف الصحابة والتابعون وقفة قوية للحفاظ على الحديث الشريف؛ فأخذوا يتشددون في طلب الإسناد من الرواة، قال قائلهم : السند للخبر كالنسب للمرء. وقال الإمام محمد بن سيرين : لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم؛ فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ

حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

وظل التابعون على هذا يتواصون بطلب الإسناد حتى قال هشام بن عروة: إذا حدثك رجل بحديث فقل: عمن هذا؟ وقال الزهري حين كان يأتي بإسناد الحديث: لا يصلح أن يرقى السطح إلا بدرجة. وشبه بعضهم الحديث بغير الإسناد بالبيت بلا سقف ولا دعائم ونظمه في شعره فقال:

والعلم إن فاته إسناد مسنده ... كالبيت ليس له سقف ولا طنب

وقال الأوزاعي: ما ذهاب العلم إلا ذهاب الإسناد. وقال الثوري: الإسناد سلاح المؤمن فإذا لم يكن له سلاح فبأي شيء يقاتل، وقال ابن المبارك: الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء. وقال أيضًا: بيننا وبين القوم القوائم - يعني الإسناد[1].

٢ - الرحلة في طلب العلم والتوثق من الأحاديث ونقد الرواة وبيان حالهم:

لقد كتب لبعض الصحابة طول الأجل فساهموا في حفظ السنة حتى رحل إليهم الصحابة الصغار والتابعون وأتباعهم، حتى كان هناك من يرحل من بلد إلى بلد من أجل حديث واحد، وقد كان الواحد منهم يحفظ الحديث بأنواعه حتى يميز بين الصحيح والضعيف والموضوع. فها هو سفيان الثوري يقول: إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه، أسمع الحديث من الرجل أتخذه دينًا، وأسمع من الرجل أقف حديثه، وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته[2].

---

(١) شرح النووي على مسلم جـ١ ص ٨٨، والكفاية ص ٤٥، والسنة قبل التدوين ص ٢٢٣.

(٢) الكفاية في علم الرواية، ص ٢٠٤، السنة قبل التدوين ص ٢٢٩.

وقد ظهر في هذا المجال علم الجرح والتعديل وتتبع الرواة وبيان أحوالهم؛ فدرسوا حياة الرواة وتواريخهم حتى عرفوا درجة الحفظ والضبط عند كل، وفي هذا يقول الثوري: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ. بل جعل بعض الأئمة يومًا للرجال، فها هو شعبة يفرد يومًا في دراسه للكذابين، ويقول: ليس هذا اليوم يوم حديث، اليوم يوم غيبة تعالوا نغتاب الكذابين. وترك بعض الأئمة العمل ببعض الأحاديث فقيل له: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة، فقال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول لِمَ لَمْ تذب الكذب عن حديثي؟

وقد وضعوا قواعد ساروا عليها فيمن يؤخذ حديثه ومن لا يؤخذ ومن يكتب عنه ومن لا يكتب وبيان ذلك كله في كتب الجرح والتعديل.

وعلم الجرح والتعديل ليس ببدع من العلوم بل جاء مع بداية الدعوة، وتضمنته الشريعة في كتابها وعلى لسان رسولها، فقد قال الله عز وجل: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ**﴾ (١).

وقال ﷺ في الجرح: «**بئس أخو العشيرة**»، وفي التعديل: «**إن عبد الله رجل صالح**» (٢).

٣ - وضع قواعد عامة لتقسيم الحديث وتمييزه:

وذلك أنهم قسموا الحديث إلى ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف.

---

(١) سورة الحجرات آية رقم ٦.

(٢) الكفاية ص ٣٨، ٣٩.

وعرفوا الصحيح : بأنه ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ أو إلى منتهاه من صحابي أو من دونه ولا يكون شاذًا ولا مردودًا ولا معللاً بعلة قادحة (١) .

وعرفوا الحسن : بأنه الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس كثير الخطأ ولا متهمًا بالكذب، وأن يكون متن الحديث قد روي مثله أو نحوه من وجه آخر (٢) .

أما الضعيف : فهو الحديث الذي لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحديث الحسن ويندرج تحته أنواع كثيرة . . . (٣) .

٤ ـ وضع قواعد عامة لمعرفة الموضوع من الحديث :

وكما وضع العلماء القواعد لمعرفة الصحيح والحسن والضعيف من أقسام الحديث فقد وضعوا قواعد أخرى لمعرفة علامات الوضع في سند الحديث ومتنه :

(أ) علامات الوضع في السند :

* أن يكون راويه معروفًا بالكذب .

* أن يعترف واضعه بالوضع كما اعترف أبو عصمة نوح بن أبي مريم بوضعه أحاديث في فضائل السور .

* وجود قرينة تقوم مقام الاعتراف بالوضع، وذلك بأن يروي الراوي عن

---

(١) الباعث الحثيث ص ٢٢ .

(٢) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ٤٦ .

(٣) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٤٤ .

شيخ حديثًا لا يعرف إلا عنده ثم يسأل عن مورده فيذكر تاريخًا معينًا ثم يتبين من مقارنة تاريخ ولادة الراوي بتاريخ وفاة الشيخ المروي عنه أن الراوي ولد بعد وفاة شيخه أو أن الشيخ توفي والراوي طفل لا يدرك الرواية أو غير ذلك ؛ كما ادعى مأمون بن أحمد أنه سمع من هشام بن عمار فسأله الحافظ ابن حبان : متى دخلت الشام؟ فقال : سنة ٢٥٠ هـ، فقال له ابن حبان : فإن هشامًا الذي تدعي أنك رويت عنه مات سنة ٢٤٥ هـ، فقال له مأمون : ذاك هشام آخر [١] .

ومن القرائن ما يؤخذ من حال الراوي وبواعثه النفسية كحديث : الهريسة تشد الظهر ، فإن واضعه هو محمد بن الحجاج النخعي وكان معروفًا بأنه يبيع الهريسة [٢] .

ومن القرائن كون الراوي رافضيًا والحديث في فضائل أهل البيت .

(ب) علامات الوضع في المتن :

وأما علامات الوضع في المتن فكثيرة من أهمها :

* مخالفته لصريح القرآن كحديث : «ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء» فإنه مخالف لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ [٣] .

أو مخالفته للسنة المتواترة ، كأحاديث مدح من اسمه أحمد أو محمد وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار ، وهو مناقض لما ثبت من أن النار لا يجار منها بالأسماء والألقاب ، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة [٤] .

---

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٨١ .
(٢) المنار لابن القيم ص ٢٥ .
(٣) سورة فاطر : ١٨ .
(٤) المنار لابن القيم ص ٢٢ .

أو مناقضته للإجماع كالأحاديث التي تنص على وصاية علي - رضي الله عنه - فقد أجمعت الأمة على أنه ﷺ لم ينص على تولية أحد بعده.

* ركاكة اللفظ: بحيث يدرك الخبير بأسرار البيان العربي أن مثل هذا الكلام لا يصدر عن رسول الله ﷺ، ولكن قال ابن حجر العسقلاني: المدار في الركة على ركة المعنى..

قال الربيع بن خثيم: إن للحديث ضوءًا كضوء النهار تعرفه وظلمة كظلمة الليل تنكره. وقال ابن الجوزي: الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم وينفر منه قلبه في الغالب. قال البلقيني: وشاهد ذلك أن إنسانًا لو خدم إنسانًا سنين وعرف ما يحب ويكره فادعى إنسان أنه كان يكره شيئًا يعلم ذلك أنه يحبه فبمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه [١].

* فساد المعنى: وذلك بأن يكون الحديث مخالفًا لبديهيات العقول من غير أن يمكن تأويله كحديث: «إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعًا وصلت خلف المقام ركعتين» [٢].

أو أن يكون مخالفًا للقواعد العامة أو داعيًا إلى شهوة أو مفسدة أو مشتملاً على ثقافات يصان عنها العقلاء.

وهكذا كل ما يرده العقل بداهة باطل مردود، قال ابن الجوزي: ما أحسن قول القائل: كل حديث رأيته يخالف العقول ويناقض الأصول ويباين النقول فاعلم أنه موضوع [٣].

---

(١) الباعث الحثيث ص ٨٢، ٨٣.
(٢) السنة ومكانتها من التشريع الإسلامي ص ٢٦، والباعث الحثيث ص ٨٢.
(٣) تدريب الراوي ص ١٨٠.

وقال ابن القيم: وسئلت هل يمكن معرفة الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنة الصحيحة واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ومعرفة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ويخبر عنه ويدعو إليه ويحبه ويكرهه ويشرعه للأمة، بحيث كان مخالطًا للرسول ﷺ كواحد من أصحابه، ومثل هذا يعرف من أحوال الرسول وهديه وكلامه وما يجوز أن يخبر عنه وما لا يجوز.

وهذا شأن كل متبع مع متبوعه، فللأخص به الحريص على تتبع أقواله وأفعاله العلم بها والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه، وما لا يصح، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون من أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم وأساليبهم ومشاربهم ما لا يعرفه غيرهم [١].

* اشتمال الحديث على إفراط في الثواب العظيم على الأمر الصغير والمبالغة في الوعيد الشديد على الأمر الحقير كقولهم: من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطي ثواب سبعين نبيًا.

وأمثال هذه المجازفات التي لا يخلو حال واضعها من أن يكون زنديقًا يريد تشويه الشريعة، أو جاهلاً غاية الجهل بتعاليم الشريعة.

وهكذا، وضع العلماء قواعد لمعرفة الوضع في السند والمتن، وهي جهود تدل على عنايتهم بحديث رسول الله ﷺ وغيرتهم على الشريعة، ومنها يتبين أن هذه الجهود لم تقتصر على الاهتمام بالسند دون المتن كما ادعى بعض المستشرقين ومن شرب مشربهم من الكتاب المسلمين.

---

(١) المنار لابن القيم ص ١٥.

ثمار هذه الجهود :

لعمري لقد جاءت هذه الجهود العظيمة بأطيب الثمار وأينعها، فكانت هذه المصنفات بما لها من أثر طيب في حفظ الحديث النبوي وتخليصه من وضع الوضاعين حتى كانت هذه المؤلفات حصنًا حصينًا حول الإسلام تحطمت على جنباته سهام أعداء السنة. ومن هذه الثمار :

١ ـ تدوين السنة وجمعها وتدوين صحيحها من سقيمها، وكان أول من فكر في جمع السنة هو الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز، وذلك حين فكر في جمع الحديث فكتب إلى الآفاق : انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه. وفي كتاب أهل المدينة : انظروا حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه، فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله. وقد طلب من أبي بكر بن حزم جمع الحديث [1] .

٢ ـ ومن ثمار هذه الجهود أيضًا ظهور علم مصطلح الحديث وهو علم يبحث في تقسيم الخبر إلى صحيح وحسن وضعيف، ويبين الشروط المطلوبة في الراوي والمروي، وكان أول من ألف في ذلك القاضي الرامهرمزي (ت سنة ٣٦٠ هـ) في كتابه : «المحدث الفاصل بين الراوي والسامع».

٣ ـ ثم جاء علم الجرح والتعديل، وهو علم ميزان الرجال يبحث في الرجال من حيث : أمانتهم، وثقتهم، وعدالتهم، وضبطهم، أو على العكس من ذلك من كذب، وغفلة، ونسيان. وأول من صنف في هذا تأليفًا مستقلاً ـ وإن كان سبقهم رجال تكلموا فيه : يحيى بن معين (ت ٢٢٣ هـ)، وأحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) ثم البخاري ومسلم وغيرهما.

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري جـ١، ص ٤٠٢ ط السلفية.

٤ ـ ونشأ التصنيف في مادة علوم الحديث على أنها علم مستقل بذاته بعيد عن مصطلح الحديث، وهي علوم أوصلها الحاكم أبو عبد الله في كتابه: «معرفة علوم الحديث» إلى اثنين وخمسين علمًا، وأوصلها النووي في كتابه التقريب إلى خمسة وستين علمًا.

٥ ـ على أنه من أشهر ما ألف في هذا الفن وهو غاية هذه الثمار؛ كتب ألفت في الموضوعات والوضاعين، فقد تتبع العلماء الأحاديث الموضوعة وأفردها بالجمع والتأليف تنبيهًا للعامة حتى لا يغتروا بها. ومن أشهر هذه الكتب:

١ ـ تذكرة الموضوعات لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (٤٤٨ ـ ٥٠٧ هـ) وهو مرتب على حروف المعجم.

٢ ـ الموضوعات في الأحاديث المرفوعات للجوزقي (ت ٥٤٣ هـ).

٣ ـ الموضوعات الكبرى لابن الجوزي (٥٠٨ ـ ٥٩٧ هـ) وهو في أربعة مجلدات وسنتناوله بالتفصيل كنموذج لكتاب من كتب الموضوعات.

٤ ـ المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لم يصح شيء في هذا الباب للحافظ ضياء الدين الموصلي (ت ٦٢٣ هـ).

٥ ـ الأحاديث الموضوعة التي يرويها العامة والقصاص: لعبد السلام بن تيمية الحراني جد الإمام أحمد بن تيمية (ت ٩٥٠ هـ).

٦ ـ الباعث على الخلاص من حوادث القصاص للحافظ العراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦ هـ).

٧ ـ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للحافظ جلال الدين السيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١ هـ). وله أيضًا ذيل اللآلئ والتعقبات على الموضوعات والنكت البديعات.

٨ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق (ت ٩٦٣ هـ).

٩ ـ تذكرة الموضوعات للفتني (ت ٩٨٦ هـ). وله أيضًا قانون الأخبار الموضوعة والرجال الضعفاء.

١٠ ـ الموضوعات الكبرى لملا علي القاري (ت ١٠١٤ هـ).

١١ ـ الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي للطرابلسي السندروسي (ت ١١٧٧ هـ).

١٢ ـ الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات للسفاريني (ت ١١٨٨ هـ).

١٣ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني (١١٧٣ ـ ١٢٥٥ هـ).

١٤ ـ اللؤلؤ المرصوع فيما له أصل أو بأصله موضوع للقاوقجي (ت ١٣٠٥ هـ).

١٥ ـ تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين لعبد الله ابن محمد البشير ظافر المالكي (ت ١٣٢٥ هـ).

ونتيجة لجهود النقاد ودراستهم أحوال الرجال من حيث قبول أخبارهم وردها ظهرت كتب الضعفاء والمتروكين. ومن أشهرها ما يأتي :

١ ـ الضعفاء لمحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي الزهري (ت ٢٤٩ هـ).

٢ ـ الضعفاء للإمام البخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦ هـ).

٣ ـ الجرح والتعديل والضعفاء للجوزجاني (ت ٢٥٩ هـ).

٤ ـ تاريخ الثقات والضعفاء للنسائي البغدادي (١٨٥ ـ ٢٧٩ هـ).

٥ ـ الضعفاء والمتروكين للنسائي (٢١٥ ـ ٣٠٣ هـ).

٦ ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٤٠ ـ ٣٢٧ هـ).

٧ ـ المجروحين لابن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ).

٨ ـ الكامل في معرفة الضعفاء لابن عدي الجرجاني (٢٧٧ ـ ٣٦٥ هـ).

٩ ـ الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٥١٠ ـ ٥٩٧ هـ).

١٠ ـ ميزان الاعتدال للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨ هـ). وله أيضًا المغني في الضعفاء.

١١ ـ الاغتباط بمعرفة من رمي بالاختلاط لإبراهيم الحلبي سبط ابن العجمي (ت ٨٤١ هـ). وله أيضًا التبيين لأسماء المدلسين والكشف الحثيث على من رمي بوضع الحديث.

١٢ ـ لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢ هـ). وغير ذلك كثير.

وقد جاء ذكر كثير من الوضاعين في كتب اشتملت على الثقات والضعفاء مثل تاريخ بغداد والتواريخ الثلاثة للبخاري وغير ذلك.

٦ ـ وكان من ثمار هذه الجهود أيضًا أن ظهرت كتب في الأحاديث التي اشتهرت على الألسنة مع بيان منزلتها من الصحة أو الضعف أو الوضع، ومن هذه الكتب:

١ ـ التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي (٧٤٥ ـ ٨٩٤ هـ).

٢ ـ اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ).

٣ ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي (٨٣١ ـ ٩٠٢ هـ).

٤ ـ تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث لابن الديبع الشيباني (ت ٩٤٤ هـ).

٥ ـ اتفاق ما يحسن من بيان الأخبار الدائرة على الألسن ـ خ ـ لنجم الدين الغزي (ت ١٠٦١ هـ).

٦ ـ كشف الخفا ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس للعجلوني (ت ١١٦٢ هـ).

٧ ـ حسن الأثر فيما فيه ضعف واختلاف من حديث أو خبر وأثر للحوت البيروتي (ت ١٢٧٦ هـ).

تتمة:

ولكي تتم الفائدة رأيت أن أختم هذه المقدمة بوضع معالم على طريق البحث في كتب السنة، ولاسيما الموضوع منها حتى تنير الطريق للباحثين.

١ ـ قال الزركشي: بين قولنا لم يصح، وقولنا: موضوع بين كبير فإن الوضع إثبات الكذب والاختلاق، وقولنا: لم يصح لا يلزم منه إثبات العدم، وإنما هو إخبار عن عدم الثبوت، وفرق بين الأمرين [١].

٢ ـ قال الحافظ جلال الدين السيوطي في خطبة جامعه الكبير ما حاصله:

كل ما كان في مسند أحمد فهو مقبول، فإن الضعف الذي فيه يقرب من الحسن، وكل ما كان في كتاب الضعفاء للعقيلي ولابن عدي في الكامل وللخطيب البغدادي ولابن عساكر في تاريخه والحكيم الترمذي في نوادره وللحاكم في تاريخه ولابن النجار في تاريخه وللديلمي في مسند الفردوس، فهو ضعيف [٢].

لكننا نقول: إن هذا الحكم أغلبي وهو يدعونا إلى البحث فقد نجد حديثًا ضعيفًا منجبراً، بل قلما نجد كتابًا من هذه الكتب قد حوى حديثًا صحيحًا أو حسنًا ويصح لنا أن نقول: إن هذه الكتب هي مظنة الحديث الضعيف والموضوع كما نقول ـ مثلاً: إن جامع الترمذي من مظان الحديث الحسن.

٣ ـ مظان الحديث الموضوع ما ذكرناه آنفًا في المؤلفات في الموضوعات أضف إلى ذلك أن هناك كتبًا صنفت في الحديث وجميع ما احتوت عليه موضوع منها:

موضوعات القضاعي ـ الأربعون الودعانية، قال السيوطي: لا يصح فيها حديث وإن كان فيها كلام حسن وموعظة وقد سرقها ابن ودعان من واضعها زيد بن رفاعة، ويقال: إنه الذي وضع رسائل إخوان الصفا، وكان من أجهل

(١) اللآلئ المصنوعة للسيوطي جـ١ ص ١١.
(٢) كشف الخفا جـ١ ص ٩.

خلق الله في الحديث ـ ومنها كتاب فضل العلماء للشرف البلخي ـ ومنها كتاب العروس المنسوب لأبي الفضل جعفر الصادق، قال الديلمي: أسانيده واهية وأحاديثه منكرة لا يعتمد عليها، ولعل واضعه نسبه للإمام المذكور لأجل رواجه وقبوله عند الناس ـ ومنها كتاب يدعى مسند أنس البصري مقداره ثلثمائة حديث ـ ومنها وصايا علي، وكلها موضوعة ولا يصح فيها سوى حديث: ـ «**يا علي أنت مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي**» وكذلك وصايا أبي هريرة ووصايا فاطمة.

ومنها الأحاديث الموضوعة بإسناد واحد كأحاديث فضائل السور ـ ومنها بضع وثلاثون حديثًا أخرجها الحارث بن أبي أسامة عن داود بن المحبر قال العسقلاني: كلها موضوعة [(١)] . وغير ذلك كثير.

٤ ـ نقل عن الإمام أحمد أنه قال. ثلاثة كتب ليس لها أصل: المغازي، والملاحم، والتفسير، لكن قال الخطيب في جامعه: إن ذلك محمول على كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها لعدم عدالة ناقليها وزيادة القصاص فيها؛ فأما الملاحم فجميعها بهذه الصفة ولم يصح في ذكر الملاحم المرتقبة والفتن المنتظرة غير أحاديث يسيرة، وأما كتب التفسير فمن أشهرها كتاب الكلبي ومقاتل بن سليمان، وقد قال أحمد في تفسير الكلبي: من أوله إلى آخره كذب، قيل له: أفيحلّ النظر فيه؟ قال: لا، وأما المغازي فمن أشهرها كتاب محمد بن إسحاق وكان يأخذ من أهل الكتاب وكتب محمد بن عمر الواقدي قال الشافعي تبعًا لمالك: إنها كذب، وذكر علي بن

---

(١) أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب للحوت البيروتي، الخاتمة.

المديني أن الواقدي روى ثلاثين ألف حديث لا أصل لها وليس في المغازي أصح من كتاب موسى بن عقبة وهو من رجال الصحيح ثقة ثبت في الحديث وحديثه في البخاري وغيره (١) .

٥ ـ كتاب الأحياء مع جلالة قدر مؤلفه الإمام الغزالي وعلو مرتبته ورسوخ قدمه في العلم لا يعتمد عليه في الحديث؛ لأنه قد ذكر فيه جملة من الأحاديث الموضوعة ولا تتحقق الفائدة منه إلا بالرجوع إلى الكتب المخرجة عليه كتخريج الحافظ العراقي له مثلاً.

كذلك كتاب تنبيه الغافلين للسمرقندي فيه كثير من الموضوع ـ كذلك كتب الترمذي الحكيم فيها جملة من الموضوع فلا يعتمد على ما انفرد به، قال ابن أبي جمرة وابن القيم: إن الترمذي الحكيم شحن كتبه في الموضوع ـ وكذلك كتاب الروض الفائق للحريفيش فيه كثير من الموضوع، وفي كتب التصوف كثير من الموضوعات (٢) .

٦ ـ لا يعتمد على تصحيح الحاكم ولا على تصحيح العامري لأنهما يتساهلان في تصحيح الحديث وقد تعقب الذهبي كثيراً مما صححه الحاكم، ذكر ذلك المناوي وغيره.

٧ ـ قال بعض العلماء: ما صححه ابن خزيمة وابن حبان يكون حسنًا عند أهل الحديث، وما قاله الترمذي: غريب؛ يريد أنه ضعيف، وما قال عنه: حسن غريب أو صحيح غريب ـ يريد أنه تفرد به راو في بعض طبقاته أو جميعها، وهو المصطلح عليه ـ ذكره الحوت البيروتي.

---

(١) خاتمة كل من كشف الخفا وأسنى المطالب.

(٢) أسنى المطالب مع زيادات.

٨ ـ قول المحدثين: فلان متروك الحديث، أو تركوا حديثه، أو حرقوا حديثه ـ يقتضي عدم العمل بما انفرد به.

وإذا تركوه فإما أن يكون خبره صحيحًا في نفس الأمر أو كذبًا لأنه لا واسطة بينهما.

فإن كان خبره كذبًا في نفس الأمر فالحكم ظاهر والترك حينئذ في محله.

وإن كان خبره صدقًا في نفس الأمر وتعلق به حكم شرعي يطلب العمل به وجوبًا أو ندبًا فلا يعمل به أيضًا؛ لأن أهل العلم أطبقوا على عدم العمل بخبر واه تفرد به المتروك، بل أطبقوا على عدم العمل بالضعيف في الأحكام، وعليه فيكون خبر المتروك بمنزلة الموضوع من حيث العمل به وعدم العمل به، فأما تسمية حديثه موضوعًا فلا يطلقونها عليه إلا بعد يقين أو غلبة ظن لأنه قد يصدق الكذوب ويروي خبرًا صحيحًا، إلا أنه لما رد خبره سقط العمل به لعدم الوثوق به فكأنه لم يبلغنا خبره أصلاً.



دراسة لكتاب من كتب الموضوعات
وهو الموضوعات الكبرى لابن الجوزي

مؤلفه : ابن الجوزي.

نسبه : هو الإمام الجليل أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي القرشي [١].

مولده: ولد عام ٥١٠ هجرية.

مكانته العلمية: كان رحمه الله أعجوبة دهره وحجة زمانه علمًا وورعًا وتقوى، وكان عديم النظير حفظًا وجلالة وأكثر أهل عصره تصنيفًا.

ذكاؤه : غلب عليه الوعظ فكانت له مجالس فيه تؤثر وتروى، ومما يدل على ذكائه النادر أنه حينما تنازع أهل السنة والشيعة حول أبي بكر وعلي أيهما أفضل؟ فأرسلوا له سائلاً يسأله في مجلسه فقال هذه المقالة ـ التي دلت على حضور البديهة وحسن المخرج وكياسة الداعية ـ : أفضلهما من كانت ابنته تحته، ثم نزل من على الكرسي لئلا يراجع.

نسكه: ومما يدل على سلامة عقيدته وتحريه لدينه تلك الرسالة التي يعظ فيها ابنه وفيها يقول:

---

(١) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٤٢، وطبقات الحفاظ ص ٤٧٧، وطبقات المفسرين للسيوطي ص ١٧، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي ١/ ٣٩٩، والبداية والنهاية لابن كثير ١٣/ ٢٨، وطبقات المفسرين للداوودي ١/ ٢٧٠، والنجوم الزاهرة ٦/ ١٧٤، ووفيات الأعيان ١/ ٢٧٩.

وإياك أن تتشاغل بالتعبد من غير علم فإن خلقًا كثيراً من المتصوفة والمتزهدين ضلوا طريق الهدى إذ عملوا بغير علم .

ومن هذه العبارة يتبين لنا مدى ما كان عليه من شدة التحري ويتبين لنا أيضًا جل الدوافع التي دعته لتأليف كتابه الموضوعات .

مؤلفاته: زادت مؤلفاته على المائة، منها : التفسير الكبير - صيد الخاطر - الناسخ والمنسوخ - الأذكياء - فضائل القدس - تلبيس إبليس - مختصر الأطباء، وألف كتبًا في فضائل كل من : عمر بن الخطاب - عمر بن عبد العزيز - أحمد بن حنبل - وله كتاب الموضوعات الكبرى الذي سنتناوله الآن :

وفاته: توفي رحمه الله عام ٥٩٧ هجرية .

عرض لكتاب الموضوعات :

سبب تأليفه : ألحَّ على ابن الجوزي بعضُ طلاب الحديث أن يجمع له الأحاديث الموضوعة ومن أي طريق تعلم أنها موضوعة، فرأى إجابته متعينة خصوصًا وقد قل طلاب علم النقل وكثر القصاص والزهاد الذين يتعبدون بالأحاديث الموضوعة فبدأ يشرع في المطلوب .

ماهية الكتاب وأهميته :

كتاب الموضوعات لابن الجوزي يعتبر من أشهر الكتب في الموضوعات وقد أخذه من كتاب الأباطيل للجوزقاني، وكان الجوزقاني يحكم بالوضع على كل حديث يخالف السنة النبوية فعلاً أو تركًا، فكان على ابن الجوزي - وقد تأثر بمنهجه - أن يقع في كثير من الأخطاء التي وقع فيها الجوزقاني، وقد حكم ابن الجوزي بالوضع على بعض الأحاديث الصحاح بل في الصحيحين

إلا أن العلماء - جزاهم الله خيراً - تعقبوه بالنقد العلمي الصحيح الخالي من التعصب .

فها هو ابن حجر العسقلاني يقول : ولم أقف في كتاب الموضوعات لابن الجوزي على شيء حكم عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحين غير حديث : «**إن طالت بك مدة أو شك أن ترى قومًا يغدون في سخط الله ويروحون في لعنته في أيديهم مثل أذناب البقر**»[(١)] ، وإنها لغفلة شديدة منه .

وتعقبه ابن حجر في أربعة وعشرين حديثًا في المسند ودافع عنها في كتابه : القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد ، وتعقبه في مائة وعشرين حديثًا أخرى من السنن ودافع عنها في كتاب أسماه : القول الحسن في الذب عن السنن .

وقد لخص السيوطي كتاب ابن الجوزي وتعقب عليه في كتاب سماه : اللآلئ المصنوعة ، وجاء بعده ابن عراق فعقب بكتاب تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة .

والحق يقال : إن كل من كتبوا في الموضوعات عيال على ابن الجوزي وأنه بعد أن نشط العلماء وتعقبوا ابن الجوزي أصبح الانتفاع بالكتاب سهلاً ميسوراً لاسيما بعد الكتب التي تعقبته .

وقد وصفه ابن حجر وصفًا دقيقًا فقال : غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع ، والذي ينتقد عليه بالنسبة إلى ما لا ينتقد قليل جداً ، قال : وفيه من الضرر أن يظن بما ليس بموضوع موضوعًا عكس الضرر بمستدرك الحاكم فإنه

---

(١) صحيح مسلم - كتاب الجنة وصفة نعيمها ، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء .

يظن بما ليس بصحيح صحيحًا، وينبغي الاعتناء بالكتابين فإن الكتابين في تساهلهما عدم الانتفاع بهما إلا لعالم بالفن؛ لأنه ما من حديث إلا ويمكن أن يكون وقع فيه التساهل [1].

منهج ابن الجوزي في الكتاب :

قسم المؤلف كتابه إلى أربعة أقسام:

الأول: في ذم الكذب والكذابين.

الثاني: في حديث من كذب علي.

الثالث: في الوصية بالعناية بانتقاد الرجال.

الرابع: في ذكر الأحاديث الموضوعة رتبها حسب الكتب والأبواب الفقهية، وفيه نحو خمسين كتابًا.

وقد ضم الكتاب في ثناياه مناقشة بعض المسائل وتفنيدها لاسيما الخاصة بفنون الحديث.

والكتاب بحق جيد ومفيد وهو مطبوع في مجلدين.

❋ ❋ ❋

(١) تدريب الراوي ١/ ٢٧٨ ـ ٢٨٠.

دراسة لأشهر الوضاعين

١ـ محمد بن سعيد المصلوب

نسبه: محمد بن حسان بن قيس الأسدي المصلوب أبو عبد الرحمن الشامي ويقال له: محمد بن سعيد بن عبد العزيز، ويقال له: محمد بن عتبة، ويقال: محمد بن أبي قبيس، وابن أبي حسان، ويقال له: ابن الطبري، وكنيته أبو عبد الرحمن، وسبب هذا الاختلاف والخلط أنهم كما قيل: خلطوا اسمه وقلبوه على مائة وجه ليخفى أمره، وهو من الطبقة السادسة.

شيوخه: روى عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري وربيعة بن زيد الأيادي ونافع مولى ابن عمر ومكحول وغيرهم.

تلاميذه: روى عنه الثوري ويحيى بن سعيد الأموي وأبو بكر بن عياش وغيرهم.

آراء العلماء فيه:

روي عن الإمام أحمد أنه ـ أي المصلوب ـ كان يضع الأحاديث عمداً، وقال النسائي: الكذابون المعروفون بوضع الحديث أربعة: إبراهيم بن أبي يحيى بالمدينة والواقدي ببغداد ومقاتل بخراسان ومحمد بن سعيد بالشام.

وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: قتله أبو جعفر المنصور في الذندقة، حديثه حديث موضوع، وقال ابن رشد: سألت عنه أحمد بن أبي صالح فقال: زنديق ضربت عنقه في الزندقة، وضع أربعة آلاف حديث عند هؤلاء الحمقى فاحذروها.

وقال الحاكم: هو ساقط لا خلاف فيه، وروي عنه أنه قال عن نفسه: إذا كان الكلام حسنًا لم أبال أن أجعل له إسنادًا [١].

٢ـ محمد بن السائب الكلبي

نسبه: محمد بن السائب بن بشر الكلبي الكوفي أبو الفضل النسابة المفسر وهو في الحديث غير مرضي، وهو من الطبقة السادسة.

شيوخه: روى عن أبي صالح وعامر الشعبي والأصبغ بن نباته وأخويه: سلمة وسفيان وغيرهم.

تلاميذه: روى عنه ابنه هشام والسفيانان وحماد بن سلمة وابن المبارك وابن جريج وابن إسحاق وغيرهم.

آراء العلماء فيه: قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال أبو جزء: أشهد أن الكلبي كافر سمعته يقول: كان جبريل يوحي إلى النبي فقام النبي لحاجته وجلس علي فأوحى إليه جبريل.

وقال يزيد بن زريع البصري الحافظ: رأيته يضرب صدره ويقول: أنا سبئي.

وقال قرة بن خالد الدوسي: كانوا يروون أن الكلبي يزرف ـ أي يكذب ـ.

وقال أبو حاتم: أجمعوا على ترك حديثه، وهو معروف بالتفسير وليس

---

(١) الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ص ٢٣١، ميزان الاعتدال ٣/ ٥٦١، والكامل لابن عدي ق ٤٢ ب، والضعفاء والمتروكون للدارقطني ص ٣٤٣، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢١٣، والجرح والتعديل ٧/ ٢٦٢، والكاشف ٣/ ٤١، وتهذيب التهذيب ٩/ ١٨٤، ولسان الميزان ٧/ ٣٦٠، والمجروحين لابن حبان ٢/ ٢٤٧.

أحد أطول منه في تفسيره، وحدث عنه الثقات من الناس ورضوه في التفسير.

وأما في الحديث فقد ضعفوه فيه، وشهرته بين الضعفاء لا يكتب حديثه. وروى سفيان الثوري عنه أنه قال: ما حدثت عن ابن عباس فهو كذب فلا ترووه. وقال ليث بن أبي سليم: كان بالكوفة كذابان: أحدهما الكلبي والآخر السدي.

ومجمل القول فيه: أنه متروك الرواية في الأحكام والفروع، قال ابن حجر: متهم بالكذب ورمي بالرفض وهو من الطبقة السادسة.

وفاته: توفي سنة ١٤٦ هـ[1].

٣ـ مقاتل بن سليمان

نسبه: هو مقاتل بن سليمان بن بشير الأسدي الخراساني البلخي. نزيل مرو، وهو صاحب التفسير الكبير.

شيوخه: روى عن نافع والسبيعي والزهري والضحاك ومجاهد وابن سيرين وغيرهم.

تلاميذه: روى عنه بقية بن الوليد وإسماعيل بن عياش وحَرَمي ـ بفتح الحاء والراء ـ ابن عمارة البصري وعبد الصمد بن عبد الوارث العنبري وغيرهم.

آراء العلماء فيه:

اختلف العلماء فيه بين معدل ومجرح. فممن عدله شعبة وإبراهيم الحربي

(١) المجروحين لابن حبان ٢/ ٢٢١، والجرح والتعديل ٧/ ٢٧٠، المغني في الضعفاء ٢/ ٥٨٤، وميزان الاعتدال ٣/ ٥٥٦، ولسان الميزان ٧/ ٣٥٧، والضعفاء والمتروكين للدارقطني ص ٣٤٢، والتاريخ الصغير للبخاري ص ١٠١، والكبير ١/ ١٠١، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢١١، والكشف الحثيث ص ٢٣٠.

وارتضاه الشافعي وابن المبارك في التفسير .

قال بقية : كنت أسمع شعبة لا يذكره إلا بخير ، وقال القاسم بن أحمد الصفار : قلت لإبراهيم الحربي : ما بال الناس يطعنون على مقاتل؟ قال : حسدًا منهم .

وقال الشافعي : الناس عيال على مقاتل في التفسير . وقال ابن المبارك لما نظر في تفسيره : يا له من علم لو كان له إسناد . وقال حماد بن أبي حنيفة : هو أعلم من الكلبي .

وممن جرحه ابن معين والنسائي وابن حبان وإسحاق الحنظلي وأحمد بن سيار وغيرهم .

قال ابن معين : ليس بثقة وليس بشيء . وقال النسائي : متروك الحديث كذاب ، وقال ابن حبان : كان يأخذ عن اليهود والنصارى علم القرآن الذي يوافق كتبهم وكان مشبهًا يشبه الرب بالمخلوقين .

وقال إسحاق : أخرجت خراسان ثلاثة لم يكن لهم في الدنيا نظير - يعني في البدعة والكذب - : جهم بن صفوان ، ومقاتل بن سليمان ، وعمر بن صبح .

وقال أحمد بن سيار المروزي : كان مقاتل من أهل بلخ . تحول إلى مرو وخرج إلى العراق فمات بها وهو متهم متروك الحديث مهجور القول وكان يتكلم في الصفات بما لا يحل ذكره .

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزقاني : كان كذابًا جسورًا ، سمعت أبا اليمان يقول : قدم علينا فقال : سلوني عما دون العرش فقال له قائل : أخبرني عن النملة أين أمعاؤها؟ فسكت . وبلغ من جرأته أن عرض على المهدي العباسي أن يضع له أحاديث في العباس فأبى وقال : لا حاجة لي بها ، وروى

عن الضحاك ومجاهد وغيرهم ولم يسمع منهم .

قال ابن حجر : كذبوه ورمي بالتجسيم .

وفاته: توفي سنة ١٠٥ هجرية وهو من الطبقة السابعة [١] .

٤ـ محمد بن زياد اليشكري

نسبه: هو محمد بن زياد بن مروان الطحان اليشكري الرقي [٢] ويقال : الجندي [٣] الأعور أحد الكذابين .

شيوخه: روى عن ميمون بن مهران الرقي وعبد الكريم بن مالك الجزري وغيرهما .

تلاميذه: روى عنه عثمان بن زفر بن صبيح وخلاد بن يحيى ومحمود بن خراش وغيرهم .

آراء العلماء فيه: قال أحمد فيه : كذاب خبيث أعور يضع الحديث . وقال أيضًا : ما كان أجرأه؟ يقول حدثنا ميمون بن مهران في كل شيء . وقال ابن معين : ليس بشيء كذاب كان يضع الحديث .

وكذلك شهد له بالوضع أبو زرعة والجوزجاني والنسائي والدارقطني والحاكم وغيرهم ـ وقال ابن حبان : لا يحل ذكره في الكتب إلا على وجه

---

(١) الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٦٠ ، والضعفاء والمتروكون للدارقطني ص ٣٧١ . وميزان الاعتدال ٤/ ١٧٣ ، والمجروحين لابن حبان ٣/ ١٤ ، والكشف الحثيث ص ٢٦٠ ، والتاريخ الكبير ٤/ ٢/ ١٤ .

(٢) بفتح الراء وتشديد القاف منسوب للرقة بلد على الفرات .

(٣) بفتح الجيم والنون منسوب للجند بلدة باليمن .

القدح فيه ـ وقال الحافظ ابن حجر: كذبوه وهو من الطبقة الثامنة [1] .

❋ ❋ ❋

(١) الكشف الحثيث ص ٢٣٠، وميزان الاعتدال ٤/ ٥٥٢، والكامل لابن عدي ٣/ ق ٣٨، والجرح والتعديل ٧/ ٢٥٨، والمجروحين ٢/ ٢٥٠، والضعفاء والمتروكون للدارقطني ص٣٤٢، والتاريخ الكبير ١/ ١/ ٨٣، والضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٢٢.

٢- المتروك

تعريفه لغة :

اسم مفعول من الترك، وتسمي العرب البيضة بعد أن يخرج منها الفرخ التريكة أي متروكة لا فائدة منها.

وفسره بعضهم بمعنى الساقط وهو قريب من الأول. وقيل: المتروك بمعنى المرتحل عنه والمفارق رغبة عنه [(١)] .

واصطلاحًا :

هو الحديث الذي في إسناده راوٍ متهم بالكذب [(٢)] .

وهذا النوع سببه اتهام الراوي بالكذب بخلاف الموضوع فإن راويه كذب فعلاً على رسول الله ﷺ، أما هذا فقد عرف بالكذب في كلامه العادي ولم يظهر منه الكذب في الحديث. وله صورتان:

الأولى: أن لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته ويكون مخالفًا للقواعد المعلومة من الشريعة بالضرورة [(٣)] ، وهي التي استنبطها العلماء المجتهدون من النصوص الشرعية، سواء كانت من الكتاب أو من السنة أو منهما جميعًا؛ مثل قاعدة: الأصل براءة الذمة، وكثيراً ما يقول العلماء بعد رواية الحديث: فيه

---

(١) ترتيب القاموس مادة «ترك»، والمصباح المنير.

(٢) نزهة النظر ص ٤٥، والإيضاح في تاريخ الحديث وعلم الاصطلاح ص ١١٨.

(٣) قواعد التحديث ص ١٣١، وشرح الزرقاني على المنظومة البيقونية ص ٩١، ٩٢.

فلان متهم بالكذب فتركوا حديثه.

الثانية: أن يكون الراوي معروفًا بالكذب في كلامه العادي وإن لم يظهر وقوع ذلك في الحديث النبوي. وذلك لأن التساهل في غير الحديث قد يجر إلى التساهل في الحديث[1].

ويروى أن الإمام البخاري ضرب على حديث بعض الرواة لأنه رآه يغري أتانه بوضع بعض الحصى في مخلاة أو وعاء ليوهمه أنه علف ليمسكه وتجنب البخاري الأخذ عنه وقال: إن عنده بذور الكذب.

مثاله في الصورة الأولى:

حديث المصراة: «**لا تصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد فإنه بخير النظيرين بعد أن يحتلبها إن شاء أمسك وإن شاء ردها وصاع تمر**»[2].

فقد رده الحنفية لأنه مخالف للقاعدة المجمع عليها من أن التضمين بالمثل أو القيمة؛ فإن اللبن مثلي وضمانه بالمثل ولو كان قيميًا فضمانه بالقيمة لا كمية تمر خاصة فيها تقويم القليل والكثير بقدر واحد وقالوا: رب شاة ثمنها صاع فيجب ردها مع ثمنها!

---

(١) تيسير مصطلح الحديث ص ٩٣، وشرح الزرقاني على المنظومة البيقونية ص ٩١، ٩٢.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم، وباب إن شاء رد المصراة وفي حلبتها صاع من تمر، ومسلم في كتاب البيوع باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه وتحريم النجش وتحريم التصرية، وأبو داود في كتاب البيوع باب من اشترى مصراة فكرهها، والترمذي في كتاب البيوع باب ما جاء في المصراة، والنسائي في كتاب البيوع باب النهي عن المصراة، وهو أن يربط أخلاف الناقة أو الشاة وتترك من الحلب يومين أو ثلاثة حتى يجتمع لها لبن فيزيد مشتريها في قيمتها لما يرى من كثرة لبنها، ومالك في البيوع باب ما ينهى عنه من المساومة والمبايعة، وابن ماجه في =

وقال بعض المالكية: إنه مخالف لقاعدة: الخراج بالضمان ـ والضمان على المشتري فمقتضاه أن يفوز باللبن ولا شيء عليه [١].

وهاتان القاعدتان مأخوذتان من نصوص كثيرة من الكتاب والسنة، فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿**فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ**﴾ [٢]، ومن السنة المشهورة: «**من أعتق شقصًا قوم عليه نصيب شريكه**» [٣]، و«**الخراج بالضمان**» [٤].

ومثاله في الصورة الثانية:

حديث عمرو بن شمر الجعفي الكوفي التميمي عن جابر عن أبي الطفيل

= التجارات باب بيع المصراة، والدارمي في البيوع باب في المحفلات، وأحمد في المسند ٢/ ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥٩، ٢٧٣، ٣١٧، ٣٨٦، ٣٩٤، ٤٠٦، ٤١٠، ٤١٧، ٤٢٠، ٤٣٠، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٨١، ٤٨٣، ٥٠٧، ٤/ ٣١٤.

(١) انظر فتح الباري ٤/ ٣٦١: ٣٦٩، ونيل الأوطار للشوكاني ٥/ ٢٤٢ـ٢٤٧.

(٢) سورة البقرة: آية ١٩٤.

(٣) رواه البخاري في كتاب العتق باب إذا أعتق نصيبًا في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشفوق عليه على نحو الكتابة، وفي كتاب الشركة باب الشركة في الرقيق، ومسلم في كتاب العتق باب ذكر سعاية العبد، وفي كتاب الأيمان باب من أعتق شركًا له في عبد، وأبو داود في كتاب العتاق باب من أعتق نصيبًا له في مملوك، وباب ذكر السعاية في هذا الحديث، والترمذي في كتاب الأحكام باب ما جاء في العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه، وابن ماجه في كتابه العتق باب من أعتق له شركًا في عبد، وأحمد في المسند ٢/ ١٥، ٢٤٧، ٢٥٥، ٣٢٦، ٣٤٧، ٤٧٢، ٤/ ٣٧، ٥/ ٧٤، ٧٥.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب البيوع باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيبًا، والترمذي في كتاب البيوع باب ما جاء فيمن يشتري العبد فيستغله ثم يجد به عيبًا، والنسائي في كتاب البيوع باب الخراج بالضمان، وابن ماجه في كتاب التجارات باب الخراج بالضمان، وأحمد في المسند ٦/ ٤٩، ٢٠٨، ٢٣٧، وانظر كشف الخفاء ١/ ٤٥١، ٤٥٢.

عن علي وعمار قالا: كان النبي ﷺ يقنت في الفجر ويكبر يوم عرفة من صلاة الغداة ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق.

وقد قال النسائي والدارقطني وغيرهما عن عمرو بن شمر: متروك الحديث [١].

ومثاله أيضًا: ما رواه القاضي عياض عن زياد بن ميمون عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن الحولاء بنت تويت ـ وكانت عطارة بالمدينة ـ دخلت على عائشة أم المؤمنين رضي الله عنهما وذكرت حالها مع زوجها فوعظها النبي ﷺ بذكر فضل الزوج [٢].

وإنما سمي هذا النوع متروكًا ولم يسم موضوعًا لأن مجرد الاتهام بالكذب لا يسوغ الحكم بالوضع.

رتبته: شر أنواع الضعيف الموضوع ويليه في المرتبة المتروك ثم المنكر.

قال الحافظ ابن حجر:

شر الأحاديث مما جاء متصلاً ... وضع فترك فإدراج فما قلبا

نكر شذوذ فمعلول فمضطرب ... وغير ذلك فما للمعضل قد نسبا

كذلك منقطع ثم المدلس فالذي ... أتى مرسلاً فاحفظ تحز رتبا

من المؤلفات في هذا النوع:

١ ـ الضعفاء والمتروكين للنسائي.

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٢٦٨.

(٢) زياد كذاب. راجع الكلام عنه في المجروحين لابن حبان ١/ ٣٠٥، وانظر الكلام على صورة المتروك في المنهج الحديث في علوم الحديث ـ قسم المصطلح ـ ص ٣٠٠.

٢ ـ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان البستي .

المطروح

من العلماء من يسمي المتروك مطروحًا. فالترك بمعنى الطرح، ومنهم من جعل المطروح نوعًا مستقلاً وعرفه بأنه: ما نزل عن الضعيف وارتفع عن الموضوع.

وممن ذكره على أنه نوع مستقل الحافظ الذهبي، وقد استقى هذا النوع مما جاء في كلام المحدثين في كتب الحديث من قولهم: فلان مطروح الحديث حيث قال: يروى في الأجزاء كثيراً وفي بعض المسانيد الطوال وفي سنن ابن ماجه وجامع الترمذي مما يروي المتروكون. وهو داخل في أخبار المتروكين الضعفاء ودون آخر مراتبها [١] .



(١) المنهج الحديث في علوم الحديث قسم المصطلح ص ٢٠٧، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص ٣١٨، ٣١٩.

٣ـ المنكر

تعريفه لغة :

هو اسم مفعول من الإنكار ضد الإقرار، تقول: أنكره بمعنى جحده ولم يعرفه ولم يقره.

واصطلاحًا:

عرف العلماء المنكر في الاصطلاح بتعريفات عدة، أشهرها تعريفان :

الأول: هو الحديث الذي في إسناده راو فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه [١] ، وأشار إلى هذا البيقوني فقال :

ومنكر الفرد به راو غـدا تعديله لا يحمل التفردا [٢]

مثاله: ما رواه ابن ماجه من رواية أبي بكر بن أبي ذكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعًا: «**كلوا البلح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان ويقول: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق**» قال النسائي: هذا حديث منكر تفرد به أبو ذكير وهو شيخ صالح أخرج له مسلم في المتابعات غير أنه لم يبلغ من يحتمل تفرده [٣] .

---

(١) من التعريف يتضح لنا منشأ هذا النوع ـ المنكر ـ هو الطعن في الراوي بفحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق.

(٢) شرح الزرقاني على البيقونية ص ٩٠، ونزهة النظر ص ٤٥، وتوضيح الأفكار للصنعاني جـ٢ ص ٣.

(٣) الحديث أخرجه ابن ماجه في كتاب الأطعمة باب أكل البلح بالتمر. قال في الزوائد: في إسناده أبو زكريا يحيى بن محمدضعفه ابن معين وغيره، وقال ابن عدي: أحاديثه مستقيمة =

الثاني: هو ما رواه الضعيف مخالفًا لما رواه الثقة [١].

وهذا التعريف هو الذي ذكره الحافظ ابن حجر واعتمده وفيه زيادة على التعريف الأول وهي قيد مخالفة الضعيف لما رواه الثقة.

مثاله: ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب الزيات عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «**من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام وقرى الضيف دخل الجنة**» [٢].

قال أبو حاتم: هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفًا وهو المعروف [٣].

والنكارة إما أن تكون في الإسناد وإما أن تكون في المتن وإما أن تكون فيهما.

فأما النكارة في المتن: فيصلح لها المثال الأول؛ وهو أن معناه منكر ركيك جدًا. ويستبعد أن يقوله الرسول ﷺ لإرشاد المسلمين فإن الشيطان لا يغضب من أكل ابن آدم، وإنما يغضب من طاعته لربه واتباعه سنة نبيه ﷺ.

وأما النكارة في الإسناد: فيصلح لها المثال الثاني؛ ومثاله أيضًا رواية

= سوى أربعة أحاديث. اهـ.

قال السندي: قلت: وقد عد هذا الحديث من جملة الأحاديث، وقال النسائي: إنه حديث منكر (انظر سنن ابن ماجه ٢/ ١١٠٥، وانظر الكلام على الحديث في الفوائد المجموعة للشوكاني ص ١٨٦ ح ٦٣).

(١) المقدمة مع شرحها التقييد والإيضاح ص ١٠٦، تدريب الراوي ١/ ٢٣٩.

(٢) العلل لابن أبي حاتم ٢/ ١٨٢ عن ابن عباس.

(٣) انظر العلل، وتدريب الراوي ١/ ٢٤٠.

مالك عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن الرسول ﷺ : «**لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم**»[١] ، فخالف مالك غيره من الثقات في قوله : عمر بن عثمان ـ بضم العين .

ودافع العراقي عن القول بنكارة هذا الحديث متنًا فقال : لا يلزم من تفرد مالك بقوله في الإسناد عمر أن يكون المتن منكرًا ، فالمتن على كل حال صحيح لأن عَمْرًا أو عمر كلاهما ثقة وقال ابن الصلاح ، وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه[٢] .

وأما النكارة فيهما: فيصلح لها المثال الأول ؛ فهو منكر من حيث متنه وألفاظه ومعناه وهو منكر من حيث إن ذكيرًا تفرد به وهو لم يبلغ درجة التفرد .

حكمه ورتبته : يتبين من تعريفي المنكر المذكورين آنفًا أن المنكر من أنواع الضعيف جدًا ؛ لأنه إما رواية ضعيف موصوف بفحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق ، وإما رواية ضعيف مخالف في روايته تلك لرواية الثقة وكلا القسمين فيه ضعف شديد ، وقد مر بنا أنه يلي المتروك في الرتبة .

الفرق بين المنكر والشاذ :

إن الشاذ ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه ، ونعني بالمقبول هنا ما يشمل راوي الصحيح والحسن أي العدل التام الضبط أو الذي خف ضبطه .

وأما المنكر : فهو ـ كما عرفت ـ ما رواه الضعيف مخالفًا للثقة .

(١) أخرجه مالك في الموطأ ـ كتاب الفرائض باب ميراث أهل الملل .

(٢) انظر المقدمة مع شرحها التقييد ص ١٠٦ ، وانظر الحديث عند مسلم في كتاب الفرائض فقد أخرج الحديث من رواية عمرو بن عثمان .

فعلم من هذا أنهما يشتركان في اشتراط المخالفة ويفترقان في أن الشاذ رواية مقبول والمنكر رواية ضعيف، قال ابن حجر: وقد غفل من سوى بينهما. والمنكر يقابله المعروف كما أن الشاذ يقابله المحفوظ [١].

بيان معنى قولهم: أنكر ما رواه فلان كذا:

وقع في عبارة بعض المحدثين: أنكر ما رواه فلان كذا، وليس معناها أنه حديث منكر بل قد يقولونها وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفًا.

قال ابن عدي: أنكر ما روى يزيد بن عبد الله بن أبي بريدة: «**إذا أرادالله بأمة خيرًا قبض نبيها قبلها**» قال: وهذا طريق حسن رواته ثقات، وقد أدخلهم قوم في صحاحهم. وقال السيوطي: والحديث في صحيح مسلم [٢].

وقال الذهبي: أنكر ما للوليد بن مسلم من الأحاديث حديث حفظ القرآن، وهو عند الترمذي وحسنه وصححه الحاكم على شرط الشيخين [٣].

فائدة: قال اللكنوي: بين قولهم: هذا حديث منكر، وقولهم: هذا الراوي منكر الحديث، وقولهم: يروي المناكير فرق. ومن لم يطلع عليه زل

---

(١) نزهة النظر ص ٣٥، ٣٦.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل باب إذا أراد الله رحمة أمة قبض نبيها قبلها.

(٣) حديث حفظ القرآن في الترمذي: كتاب الدعوات باب دعاء الحفظ، وفيه يشكو الإمام علي تفلت القرآن منه إلخ. وفي آخره دعاء، قال الترمذي: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الوليد بن مسلم.

وأخرجه الحاكم في المستدرك ٥/ ٣١٦، ٣١٧، وقال الذهبي متعقبًا الحاكم: قلت: هذا حديث منكر شاذ فكيف لا يكون موضوعًا.

وانظر ترجمة الوليد بن مسلم وقول الذهبي في الميزان ٤/ ٣٤٧.

وانظر كذلك المنهج الحديث ـ قسم المصطلح ص ٢٠٦.

وأضل، وابتلي بالغرق، ولا تظنن من قولهم: هذا حديث منكر أن راويه غير ثقة، فكثيراً ما يطلقون النكارة على مجرد التفرد وإن اصطلح المتأخرون على أن المنكر هو الحديث الذي رواه ضعيف مخالفًا لثقة، وأما إذا خالف الثقة غيره من الثقات فهو شاذ، وكذلك لا تظن من قولهم: فلان روى المناكير أو حديثه هذا منكر ونحو ذلك أنه ضعيف.

قال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء - كما أفاد السخاوي -: كثيراً ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثًا واحدًا. اهـ.

وقال السخاوي: وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء. قال الحاكم: قلت للدارقطني: فسليمان ابن بنت شرحبيل؟ قال: ثقة. قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء أما هو فثقة [(١)].

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري: قولهم: منكر الحديث لا يعنون أن كل ما رواه منكر؛ بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث. [(٢)] اهـ.

وقال أيضًا في ترجمة أحمد بن عتاب المروزي قال: أحمد بن سعيد بن معدان شيخ صالح روى الفضائل والمناكير. قلت: ما كل من روى المناكير بضعيف [(٣)].

وقال الحافظ ابن حجر: عند ذكر محمد بن إبراهيم التيمي وتوثيقه مع قول أحمد فيه: يروي أحاديث مناكير. قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل

---

(١) فتح المغيث ١/ ٣٤٦، ٣٤٧.
(٢) الميزان ٢/ ٧٩.
(٣) الميزان ١/ ٥٦.

وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له فيحمل هذا على ذلك، وقد احتج به الجماعة [١].

وقال أيضًا عند ذكر ترجمة بريد بن عبد الله: أحمد وغيره يطلقون المناكير على الأفراد المطلقة [٢].

وقال السخاوي: قال ابن دقيق العيد في شرح الإلمام: قولهم: روى مناكير لا يقتضي ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه.

والعبارة الأخرى - أي قولهم: روى مناكير أو يروي المناكير أو في حديثه نكارة - لا تقتضي الديمومة: كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكرة وإليه المرجع في حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**». [٣] اهـ.

ثم نقل اللكنوي قول ابن عدي: أنكر ما روى بريد بن عبد الله بن أبي

(١) هدي الساري ص ٤٣٧.

(٢) هدي الساري ص ٣٩٢.

(٣) فتح المغيث ١/ ٢٤٧، وحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**» أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي باب بدء الوحي، وفي كتاب الإيمان باب الأعمال بالنية والحسبة لكل امرئ ما نوى، وترجم به في كتاب النكاح باب من هاجر أو عمل خيرًا لتزويج امرأة فله ما نوى، وفي كتاب الطلاق باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون وأمرهما، وفي كتاب مناقب الأنصار باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، وفي كتاب العتق باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق والنسيان وغيره، وفي كتاب الأيمان باب النية في الأيمان، وفي كتاب الحيل باب في ترك الحيل وأن لكل امرئ ما نوى، ومسلم في كتاب الأمارة باب قوله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات**».

وأبو داود في كتاب الطلاق باب فيما عنى به الطلاق والنيات، والترمذي في كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء فيمن يقاتل رياءً للدنيا، والنسائي في كتاب الطهارة باب النية في الوضوء، وفي كتاب الطلاق باب الكلام إذا قصد به فيما يحتمل معناه، وفي كتاب الإيمان وشرائعه باب علامة الإيمان، وابن ماجه في كتاب الزهد باب النية، وأحمد في المسند ١/ ٢٥، ٤٣.

بـــردة: «**إذا أراد الله بأمة خيرًا قبض نبيها قبلها**»، وقول الذهبي: أنكر ما للوليد بن مسلم من الأحاديث حديث حفظ القرآن. وقال الذهبي في الميزان في ترجمة أبان بن جبلة [١] وترجمة سليمان بن داود اليمامي [٢] : إن البخاري قال: كل من قلت فيه: منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه.

قال اللكنوي: فعليك يا من ينتفع من ميزان الاعتدال وغيره من كتب أسماء الرجال أن لا تغتر بلفظ الإنكار الذي تجده منقولاً من أهل النقد في الأسفار بل يجب عليك:

أن تتثبت وتفهم أن المنكر إذا أطلقه البخاري على الراوي فهو ممن لا تحل الرواية عنه، وأما إذا أطلقه أحمد ومن يحذو حذوه فلا يلزم أن يكون الراوي ممن لا يحتج به.

وأن تفرق بين: روى المناكير أو يروي المناكير أو في حديثه نكارة ونحو ذلك، وبين قولهم: منكر الحديث ونحو ذلك فإن العبارات الأولى لا تقدح الراوي قدحًا يعتد به، والأخرى تجرحه جرحًا يعتد به، وأن لا تبادر بحكم ضعف الراوي بوجود أنكر ما روى في حق روايته في الكامل والميزان ونحوهما؛ فإنهم يطلقون هذا اللفظ على الحديث الحسن والصحيح أيضًا بمجرد تفرد راويهما.

وأن تفرق بين قول القدماء: هذا حديث منكر، وبين قول المتأخرين: هذا حديث منكر؛ فإن القدماء كثيرًا ما يطلقونه على مجرد ما تفرد به راويه وإن كان من الأثبات، والمتأخرون يطلقونه على رواية راو ضعيف خالف الثقات [٣].

❋ ❋ ❋

(١) الميزان ١/ ٥.

(٢) الميزان ١/ ٤١٢.

(٣) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي من ص ٩٢: ٩٨ بتلخيص وتصرف.

المعروف

ونحن نذكر المعروف هنا لمناسبته بالمنكر، فقد عرفنا أنهما ضدان، وليس المعروف من أنواع المردود بل هو من أقسام المقبول الذي يحتج به.

تعريفه لغة: هو اسم مفعول من عرف.

واصطلاحًا: ما رواه الثقة مخالفًا لما رواه الضعيف.

فهو بهذا المعنى يقابل المنكر في تعريفه الذي عرفه به الحافظ ابن حجر العسقلاني.

ومثاله: المثال الثاني الذي مر في نوع المنكر لكن من طريق الثقات الذين رووه موقوفًا على ابن عباس؛ لأن ابن أبي حاتم قال ـ بعد أن ساق حديث حبيب المرفوع ـ: هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفًا وهو المعروف [1].

❊ ❊ ❊

(١) الإيضاح في تاريخ الحديث وعلم الاصطلاح ص ١٠٩، ١١٠، وتيسير مصطلح الحديث ص ٩٧.

٤ـ الشاذ

تعريفه لغة: اسم فاعل من شذ بمعنى انفرد عن الجماعة يقال: شذ يشذ شذوذًا إذا انفرد.

واصطلاحًا: هو ما رواه الثقة مخالفًا من هو أرجح منه، وقيل: ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولى منه [1].

وهما بمعنى فالمقبول هو الثقة ومن هو أولى منه أي من أرجح منه لمزيد العدد أو الضبط أو غير ذلك من وجوه الترجيحات.

بشرط ألا يمكن الجمع بينهما.

والشاذ يقابله المحفوظ، وهو ما رواه الأرجح عددًا أو صفة مخالفة للراجح، والشاذ حديث ضعيف مردود أما المحفوظ فهو حديث مقبول.

ويقع الشذوذ في السند كما يقع في المتن:

أما الشذوذ في السند: فمثاله:

ما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ ولم

---

(١) شرح النخبة ص ٣٤، ٣٥، مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح ص ١٠٤، وهناك أقوال أخرى في الشاذ للشافعي والحاكم وغيرهما. انظر أيضًا تدريب الراوي ١/ ٢٣٢ـ٢٣٥، معرفة علوم الحديث ١١٩، فتح المغيث ١/ ١٨٥.

يدع وارثًا إلا مولى هو أعتقه فدفع النبي ﷺ ميراثه إليه [١] ، وتابع ابن عيينة على وصله ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس.

ولذا قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك فقد رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددًا منه [٢].

فابن عيينة وابن جريج وحماد بن زيد ثقات لكن حمادًا خالف ابن عيينة وابن جريج فأرسل الحديث وهما قد وصلاه بذكر الصحابي، وبما أنهما أرجح منه عددًا فحديثهما يسمى المحفوظ وحديث حماد يسمى الشاذ [٣] .

وأما الشذوذ في المتن: فمثاله:

ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «**إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه**» [٤] .

قال البيهقي: خالف عبد الواحد بن زياد العدد الكثير في هذا فإن الناس إنما رووه من فعل النبي ﷺ لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين الثقات

(١) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الفرائض باب في ميراث ذوي الأرحام، والترمذي في كتاب الفرائض باب في ميراث المولى الأسفل، وابن ماجه في كتاب الفرائض باب من لا وارث له، وأحمد في المسند ٥/ ٣٤٧.

(٢) العلل لابن أبي حاتم ٢/ ٥٢.

(٣) فتح المغيث ١/ ١٨٦، التبصرة ١/ ١٩٣.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب التطوع باب الاضطجاع بعدها ـ أي ركعتي الفجر ـ، وأحمد في المسند ٢/ ٤١٥.

أصحاب الأعمش بهذا اللفظ [١] .

وعليه فيمكن تعريف الشاذ في المتن بأنه : الحديث الفرد المخالف .

وتعريف الشاذ في السند بأنه : الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرًا لما يوجب التفرد والشذوذ من الضعف .

ولما كان الشاذ يقابل المحفوظ فيمكن تعريف المحفوظ بأنه : ما رواه الأوثق مخالفًا لرواية الثقة ، ومثاله المثالان المذكوران في نوع الشاذ .

حكم الشاذ والمحفوظ :

من المعلوم أن الشاذ حديث ضعيف مردود ، أما المحفوظ فهو حديث مقبول .



(١) السنن الكبرى للبيهقي ٣/ ٤٥ ، وتدريب الراوي للسيوطي ١/ ٢٣٥ .

٥- المعل

تعريفه لغة : اسم مفعول من أعله فهو معل، بمعنى أظهر علته وألحقها به.

قال الجوهري: لا أعلك الله، لا أصابك بعلة.

وهذا هو المشهور في اللغة وهو على القياس.

وجاء عند أهل الحديث واشتهر بينهم وفي كتبهم «بالمعلل» وهو مفعول علله بمعنى ألهاه بالشيء وشغله، وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم وقد يسمونه المعلول وهو ضعيف مرذول عند أهل العربية واللغة؛ ولذا قيل: هو لحن لأن فعله رباعي وهو أعل لا يأتي على مفعول لذا قيل: الأجود فيه معل بلام واحدة[(١)].

واصطلاحًا: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة خفية تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها[(٢)].

وعليه فيمكن تعريف العلة بأنها: سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث[(٣)].

ولكي يوصف الحديث بأنه معل لابد من توافر شرطين في علته:

---

(١) المقدمة مع شرحها ص ١١٦، وتدريب الراوي ١/ ٢٥١.
(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٤، وفتح المغيث ١/ ٢٢٠، وفتح الباقي ١/ ٢٢٦.
(٣) تدريب الراوي ١/ ٢٥٢.

الأول: أن تكون العلة غامضة خفية لقوله في التعريف: (خفية).

الثاني: أن تقدح في صحة الحديث.

فلو كانت العلة ظاهرة أو كانت غير قادحة في الحديث فلا تسمى علة ولا يسمى الحديث بسبب وجودها معلاً.

وبالجدول التالي يمكن توضيح العلة وبيان أقسامها:

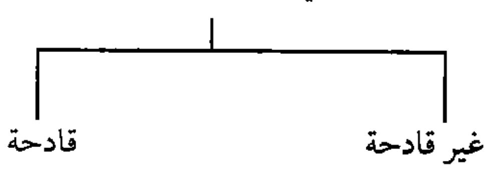
العلة

ظاهرة

كالكذب والغفلة والفسق

خفية

أي (ليست بظاهرة) وهو الغموض والخفاء وهما شرطا العلة التي يكون بسببها الحديث معلاً



لا تقدح في صحة الحديث كالإرسال وما أشبهه

أي تقدح في صحة الحديث

فائدته وأهميته:

وعلم علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها لأنه يحتاج إلى كشف العلل الغامضة الخفية التي لا تظهر إلا للجهابذة في علوم الحديث، وإنما يتمكن منه ويقوى على معرفته أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب؛ ولهذا لم يخض غماره إلا القليل من الأئمة كابن المديني وأحمد والبخاري وأبي حاتم

والدارقطني وغيرهم.

وقد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدراهم والدنانير حتى قال ابن مهدي: معرفة علل الحديث إلهام لو قلت للعالم بعلل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة، وكم من شخص لا يهتدي لذلك.

وقيل له أيضًا: إنك تقول للشيء: هذا صحيح وهذا لم يثبت فعمن تقول؟ فقال: أرأيت لو أتيت الناقد فأريته دراهمك فقال: هذا جيد وهذا بهرج [1] أكنت تسأل عمن ذلك أو تسلم له الأمر؟ قال: فهذا كذلك بطول المجالسة والمناظرة والخبرة.

وسئل أبو زرعة ما الحجة في تعليلكم الحديث؟ فقال: الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علته ثم تقصد ابن وارة [2] فتسأله عنه فيذكر علته، ثم تقصد أبا حاتم فيعلله ثم تميز كلامنا على ذلك الحديث فإن وجدت بيننا خلافًا فاعلم أن كلاً منا تكلم على مراده وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم ففعل الرجل ذلك فاتفقت كلمتهم فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: إنكار الحديث عند الجهال كهانة.

وقد لاحظ العلماء والمحدثون ذلك جيدًا فرأوا ألا يكشفوا للعامة عن علل الحديث، ومن هذا ما ذكر أبو داود السجستاني في رسالته إلى أهل مكة: أنه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من

---

(١) على وزن جعفر والدرهم البهرج هو الرديء من الفضة.

(٢) يعني ثم تقصد محمد بن مسلم بن وارة فتسأله عنه ولا تخبره بأنك قد سألتني عنه فيذكر علته.

عيوب الحديث؛ لأن علم العامة يقصر عن مثل هذا [١].

وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين وحفظًا لسنة النبي ﷺ وصيانة لها وتمييزًا مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم ولا يوجد ذلك عندهم طعنًا في غير الأحاديث المعلة بل يقوي بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات. اهـ.

وقال أبو حاتم الرازي: مثل معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مائة دينار وآخر مثله على لونه ثمنه عشرة دراهم [٢].

فهذه النصوص السابقة وغيرها على لسان العلماء تدل على غموض هذا العلم ودقته والتي تبرز من خلالها أهميته وأنه لا يقوى على هذا إلا من أوتي فهمًا ثاقبًا وحفظًا واسعًا، حتى قال الحاكم أبو عبد الله: هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل، وقال ابن مهدي: لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثًا ليس عندي [٣].

كيف تعرف العلة؟

الطريق إلى معرفة العلة هو جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته والموازنة بين ضبطهم وإتقانهم ثم الحكم على الرواية المعلولة.

قال الخطيب أبو بكر البغدادي: السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانتهم من الحفظ ومنزلتهم في

---

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة ٣١، ٣٢.

(٢) تدريب الراوي ١/ ٢٥٣، ومعرفة علوم الحديث ص ١١٢، ١١٣، ونزهة النظر ص ٤٦، وفتح المغيث ١/ ٢٣٠-٢٣٢.

(٣) معرفة علوم الحديث ص ١١٢.

الإتقان والضبط، وروي عن علي بن المديني قال: الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه [١].

ويستعان على إدراك العلة بما يلي:

١ ـ تفرد الراوي. ٢ ـ مخالفة غيره له.

٣ ـ قرائن أخرى تنضم إلى ذلك.

قال ابن الصلاح: ويستعان على إدراكها ـ أي العلة ـ بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث أو وهم واهم أو غير ذلك بحيث يغلب على ظنه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه [٢].

أقسام العلة بحسب وجودها في الحديث:

١ ـ قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر.

٢ ـ وقد تقع العلة في متن الحديث.

ثم إن العلة التي تقع في الإسناد قد تقدح في صحة الإسناد والمتن معًا إذا ظهر ضعف الحديث كما في التعليل بالإرسال والوقف.

وقد تقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن [٣]. وذلك إذا كان الحديث مرويًا بإسناد آخر صحيح؛ مثل الحديث الذي رواه يعلى بن عبيدة الطنافسي ـ أحد الثقات ـ عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار

---

(١) علوم الحديث ٨٢، وتدريب الراوي ١/ ٢٥٣.

(٢) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد ص ١١٦.

(٣) علوم الحديث ص ٨٢، والتدريب ١/ ٢٥٣.

عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «**البيعان بالخيار**»... الحديث.

فهذا الإسناد متصل بنقل العدل وهو معلول وإسناده غير صحيح والمتن صحيح على كل حال لأن يعلى بن عبيد غلط على سفيان في قوله: (عمرو بن دينار) وإنما صوابه عبد الله بن دينار [١] هكذا رواه الأئمة من أصحاب سفيان كأبي نعيم الفضل بن دكين ومحمد بن يوسف الفريابي ومخلد بن يزيد وغيرهم.

ورووه عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر [٢].

ومثال وقوع العلة في متن الحديث ما أخرجه مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم: حدثنا الأوزاعي عن قتادة أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنه حدثه قال: صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعثمان فكانوا يستفتحون بـ «الحمد لله رب العالمين» لا يذكرون «بسم الله الرحمن الرحيم» في أول قراءة ولا في آخرها [٣].

ثم رواه مسلم أيضًا في رواية الوليد عن الأوزاعي: أخبرني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنسًا يذكر ذلك [٤].

---

(١) قلت: والذي أوهم ذلك أكثر أن كليهما قد روى عن ابن عمر إلا أن عبد الله لما كان مولى ابن عمر كانت روايته عنه أكثر، حتى قال البعض لا نعلم له رواية عن أحد إلا عن ابن عمر وإن رد ذلك ابن حجر بقوله: هذا قصور شديد ممن قاله (راجع تهذيب التهذيب في ترجمة عبد الله بن دينار ٥/ ٣٠١-٣٠٣، ترجمة عمرو بن دينار ٨/ ٢٨-٣٠).

(٢) تدريب الراوي ١/ ٢٥٤، والتبصرة ١/ ٢٣٠، وفتح المغيث ٢٢٤١.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة ٢/ ٣٥ بشرح النووي.

(٤) المصدر السابق ٢/ ٣٦.

قال ابن الصلاح في كتاب علوم الحديث: «فعلل قوم رواية اللفظ المذكور -يعني التصريح بنفي قراءة البسملة- لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: فكانوا يستفتحون القراءة بـ«الحمد لله رب العالمين» من غير تعرض لذكر البسملة وهو الذي اتفق البخاري ومسلم على إخراجه في الصحيح، ورأوا أن من رواه باللفظ المذكور رواه بالمعنى الذي وقع له، ففهم من قوله: «كانوا يستفتحون بالحمد الله» أنهم كانوا لا يبسملون فرواه على ما فهم وأخطأ لأن معناه أن السورة التي كانوا يفتتحون بها من السور هي الفاتحة وليس فيه تعرض لذكر التسمية وانضم إلى ذلك أمور:

منها أنه ثبت عن أنس أنه سئل عن الافتتاح بالتسمية فذكر أنه لا يحفظ فيه شيئًا عن رسول الله ﷺ والله أعلم [1].

وقد أطال السيوطي في بيان علل هذا الحديث فأفاد أنه معل بتسع علل: المخالفة من الحفاظ والأكثرين - والانقطاع - وتدليس التسوية - والكتابة - وجهالة الكاتب - والاضطراب في لفظه - والإدراج - وثبوت ما يخالفه عن صحابيه - ومخالفته لما رواه عدد التواتر [2].

هذا وقد قسم الحاكم في كتابه علوم الحديث أجناس الحديث إلى عشرة وملخصها ما يلي مع أمثلتها:

الأول: أن يكون السند ظاهره الصحة وفيه من لا يعرف بالسماع ممن روى عنه.

مثاله: حديث موسى بن عقبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي

(١) المقدمة مع التقييد ص ١١٨-١٢٢.
(٢) تدريب الراوي ١/ ٢٥٥-٢٥٦.

هريرة عن النبي ﷺ قال: «**من جلس مجلسًا كثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك**».

فروي أن مسلمًا جاء إلى البخاري وسأله عنه؟ فقال: هذا حديث مليح ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث إلا أنه معلول، حدثنا به موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا سهيل عن عون بن عبد الله قوله - أي إنه موقوف على عون وليس بمرفوع - قال البخاري: وهذا أولى لأنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل.

الثاني: أن يكون الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ ويسند من وجه آخر ظاهره الصحة.

مثاله: حديث قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء وعاصم عن أبي قلابة عن أنس مرفوعًا: «**أرحم أمتي أبو بكر وأشدهم في دين الله عمر وأصدقهم حياء عثمان وأقرؤهم أبيّ بن كعب وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ ابن جبل وإن لكل أمة أمينًا وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة**».

قال الحاكم: فلو صح إسناده لأخرج في الصحيح إنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة مرسلاً وأسند ووصل «**أن لكل أمة أمينًا وأبو عبيدة أمين هذه الأمة**» هكذا رواه البصريون الحفاظ عن خالد الحذاء وعاصم جميعًا وأسقط المرسل من الحديث وخرج المتصل بذكر أبي عبيدة في الصحيحين.

الثالث: أن يكون الحديث محفوظًا عن صحابي ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته كرواية المدنيين عن الكوفيين.

مثاله: حديث موسى بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه

مرفوعًا: «**إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة**».

قال: هذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا ظن أنه من شرط الصحيح، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا وإنما الحديث محفوظ في رواية أبي بردة عن الأغر المزني، ثم رواه الحاكم بإسناده إلى حماد بن زيد عن ثابت البناني قال: سمعت أبا بردة يحدث عن الأغر المزني ـ وكانت له صحبة ـ قال رسول الله ﷺ: «**أنه ليغان على قلبي فأستغفر الله في اليوم مائة مرة**» ثم ذكر الحاكم أنه رواه مسلم في صحيحه هكذا وقال: وهو الصحيح المحفوظ.

الرابع: أن يكون محفوظًا عن صحابي ويروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته بل لا يكون معروفًا من جهته.

مثاله: حديث زهير بن محمد عن عثمان بن سليمان عن أبيه «أنه سمع رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بالطور».

قال الحاكم: أخرج العسكري وغيره هذا الحديث في الوحدان وهو معلول من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن عثمان هو ابن أبي سليمان.

والآخر: أن عثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه.

والثالث: قوله: سمع النبي ﷺ، وأبو سليمان لم يسمع من النبي ﷺ ولا رآه.

الخامس: أن يكون روى بالعنعنة وسقط منه رجل دل عليه طريق أخرى محفوظة.

مثاله: حديث يونس عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن رجال من

الأنصار: أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة فرمي بنجم فاستنار، قال الحاكم: علة هذا الحديث أن يونس على حفظه وجلالة محله قصر به وإنما هو عن ابن عباس قال: حدثني رجال من الأنصار وهكذا رواه ابن عيينة وشعيب وصالح والأوزاعي وغيرهم عن الزهري.

السادس: أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد.

مثاله: حديث علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال: قلت: يا رسول الله، مالك أفصحنا؟.. الحديث. قال: وعلته ما أسند عن علي بن خشرم حدثنا علي بن الحسين بن واقد بلغني أن عمر فذكره.

السابع: الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله.

مثاله: حديث ابن شهاب عن سفيان الثوري عن حجاج بن قرافصة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا: «**المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم**» قال: وعلته ما أسند عن محمد بن كثير حدثنا سفيان عن حجاج عن رجل عن أبي سلمى فذكره.

الثامن: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه لكنه لم يسمع منه أحاديث معينة فإذا رواها عنه بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه.

مثاله: حديث يحيى بن أبي كثير عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل قال: «**أفطر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الأبرار وصلت عليكم الملائكة**» الحديث. قال: فيحيى رأى أنسًا وظهر من غير وجه أنه لم يسمع منه

هذا الحديث ثم أسند عن يحيى قال: حديث عن أنس فذكره.

التاسع: أن تكون طريقه معروفة يروي أحد رجالها من غير تلك الطريق فيقع من رواه من تلك الطريق بناء على الجادة في الوهم.

مثاله: حديث المنذر بن عبد الله الحزامي عن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال: «**سبحانك اللهم تبارك اسمك وتعالى جدك**» وذكر الحديث بطوله.

قال: أخذ فيه المنذر طريق الجادة وإنما هو من حديث عبد العزيز ثنا عبد الله ابن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن رافع عن علي بن أبي طالب فذكر الحديث بغير هذا اللفظ وهذا مخرج في صحيح مسلم.

العاشر: أن يروى الحديث مرفوعًا من وجه وموقوفًا من وجه.

مثاله: حديث أبي فروة يزيد بن محمد ثنا أبي عن أبيه عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعًا: «**من ضحك في صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء**».

قال: وعلته ما أسند وكيع عن الأعمش عن أبي سفيان قال: سئل جابر فذكر.

وهذه ليست حصراً لجميع أجناس العلل وأنواعه فقد قال بعد أن ذكر هذه الأنواع: وبقيت أجناس لم نذكرها وإنما جعلتها مثالاً لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم فإن معرفة علل الحديث من أجلّ هذه العلوم.[1] اهـ.

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١١٣ : ١١٩، وتدريب الراوي ١/ ٢٥٨ : ٢٦٢.

إطلاقات العلة :

ـ تطلق العلة على مقتضاها الاصطلاحي الذي أوضحناه في أول كلامنا على العلة وهي أنها : سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث .

ـ وقد تطلق على غير مقتضاها من الأسباب التي يضعف بها الحديث مثل : كذب الراوي أو غفلته أو سوء حفظه أو غير ذلك من الأسباب الظاهرة القادحة فيقولون مثلاً : هذا الحديث معلول بفلان ، ولا يريدون العلة المصطلح عليها لأن هذا سبب ظاهر وليس خفيًا .

ـ وقد تطلق العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف ؛ نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قيل : من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول كما قال بعضهم : من الصحيح ما هو صحيح شاذ ، ولم يقصد بهذا التقيد بالاصطلاح .

وقد فعل ذلك أبو يعلى الخليلي في كتاب الإرشاد ومثل له بحديث مالك في الموطأ أنه قال : بلغنا أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «**للمملوك طعامه وكسوته**» فرواه مالك معضلاً هكذا في الموطأ ورواه موصولاً خارج الموطأ فقد صار الحديث بعد بيانه ـ خارج الموطأ ـ موصولاً بإسناد صحيح .

قال بعضهم : وهذا عكس المعلول ؛ فإنه ما ظاهره السلامة فاطلع فيه بعد الفحص على قادح وهذا كان ظاهره الإعلال بالإعضال فلما فتش تبين وصله .

ـ وقد تطلق العلة على النسخ كما فعل الترمذي وأجاب العراقي بقوله : فإن أراد ـ يعني الترمذي ـ أنه علة في العمل بالحديث فصحيح أو في صحته

فلا؛ لأن في الصحيح أحاديث كثيرة منسوخة.

والذي جزم به العلماء أن الترمذي إن كان سمى النسخ علة فهو علة في العمل بالحديث فقط لأنه قال في سننه: إنما كان «الماء من الماء» في أول الإسلام ثم نسخ ذلك فلو كان النسخ عنده علة في صحة الحديث لصرح بذلك.

ـ فالمعلول لا يشمل كل مردود، فالمنقطع ليس معلولاً والحديث الذي في رواته مجهول أو مضعف ليس معلولاً وإنما يسمى معلولاً أو معلاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك[1].

قال الحاكم أبو عبد الله: وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل فإن حديث المجروح ساقط واه، وأما علة الحديث فإنه يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علته فيصير الحديث معلولاً والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة.

ـ مما سبق يتبين أن العلة قد تطلق على السبب الظاهر لا الخفي فعلى المشتغل بدراسة علم الحديث حين يقرأ هذه العبارة: «هذا الحديث معلول بفلان» عليه أن يتريث فلا يستعجل الحكم بوجود علة قادحة في الحديث من نوع العلل المصطلح عليها؛ لأن بعض العلماء يطلقون العلة على غير معناها الاصطلاحي فلا تزيد في نظرهم حينئذ عن السبب الظاهر لا الخفي والعلة لا تكون إلا سببًا غامضًا خفيًا كما أوضحنا.

---

(١) التبصرة ١/ ٣٣٧-٣٣٩، وفتح الباقي ١/ ٢٣٨، ٢٣٩، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ٢١٨، ٢١٩، وتدريب الراوي ١/ ٢٥٧، ٢٥٨، وتوضيح الأفكار ٢/ ٣٣، ٣٤.

الفرق بين الحديث المعل وبين غيره من أنواع الضعيف:

أن القادح في أنواع الضعيف الأخرى ظاهر فإذا لم يذكر الصحابي فالعلة ظاهرة لظهور انقطاع السند وحينئذ يسمى بالمرسل.

وإذا اتهم الراوي بالفسق أو الغفلة فالعلة ظاهرة أيضًا وهي فقد العدالة أو الضبط ويسمى بالمتروك أو المنكر على رأي من لا يشترط في المنكر المخالفة لما رواه الثقات [1].

أما الحديث المعل فلا يكون القادح فيه ظاهراً بل خفيًا، فإن كان الإرسال خفيًا واكتشف لقب بالمعل ولم يلقب بالمرسل.

وإذا كان انقطاع السند ظاهراً سمي بالمنقطع، وإذا كان خفيًا سمي بالمعل ولم يسم بالمنقطع.

وهكذا كلما خفيت العلة فلم تعرف إلا بعد البحث والسبر والتفتيش لقب بالمعل وكلما كانت ظاهرة غير خفية لقب بلقب نوعها.

المؤلفات في العلل:

دقة هذا الفن وصعوبته واعتماده على طول الممارسة كانت سببًا في قلة التأليف فيه، ومن أجل الكتب في هذا الموضوع:

١ ـ كتاب العلل لعلي بن المديني شيخ البخاري (ت ٢٣٤ هـ).

٢ ـ علل الحديث لابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ).

٣ ـ العلل للخلال (ت ٣١١ هـ).

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١١٣.

٤ ـ العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل.

٥ ـ العلل لمسلم.

٦ ـ العلل الكبير والعلل الصغير للترمذي.

٧ ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (ت ٣٧٥ هـ).

٨ ـ الزهر المطلول في الخبر المعلول لابن حجر العسقلاني.

٩ ـ وهناك الكلام على علل الحديث مفرقًا في كتب كثيرة مثل:

(أ) نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية.

(ب) المجموع شرح المهذب.

(ج) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير.

(د) نيل الأوطار للشوكاني.

(هـ) فتح الباري شرح صحيح البخاري.

(و) المحلى لابن حزم.

(ز) تهذيب سنن أبي داود لابن القيم.

(ح) عمدة الأحكام لابن دقيق العيد.

(ط) تخريج أحاديث الإحياء للعراقي.

❋ ❋ ❋

٦ - المدرج

تعريفه لغة: اسم مفعول من أدرج، تقول: أدرجت الشيء في الشيء إذا أدخلته فيه وضمنته إياه، وتقول: أدرجت الميت في القبر إذا أدخلته فيه وأدرجت الكتاب إذا طويته (١).

واصطلاحًا: هو ما غير سياق إسناده أو أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل، أو بمعنى آخر: ما كانت فيه زيادة ليست منه سواء أكانت الزيادة في السند أو المتن.

أنواعه: وأقسام كل نوع:

المدرج نوعان: مدرج المتن، ومدرج الإسناد.

أولاً: مدرج المتن:

وهو ما أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل، أو بمعنى آخر هو: أن يدخل في حديث رسول الله ﷺ شيء من كلام بعض الرواة (٢).

ومدرج المتن أقسام:

(أ) أن يقع الإدراج - أي الزيادة - في أول الحديث وهو قليل لكنه أكثر من وقوعه في وسطه.

---

(١) هامش التوضيح ٢/ ٥٠.

(٢) تدريب الراوي ١/ ٢٦٨.

مثاله: أن يقول الراوي كلامًا من عنده يريد أن يستدل عليه بالحديث فيأتي به بلا فصل فيتوهم السامع أن الكل من حديث رسول الله ﷺ وذلك مثل ما رواه الخطيب البغدادي من رواية أبي قطن وشبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار**».

فقوله: «**أسبغوا الوضوء**» مدرج من قول أبي هريرة وليس من كلام الرسول ﷺ، وقد جاء مصرحًا به فيما رواه البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن أبي زياد عن أبي هريرة قال: أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم ﷺ قال: «**ويل للأعقاب من النار**» قال الخطيب: وهم أبو قطن وشبابة في روايتهما له عن شعبة على ما سقناه وقد رواه الجم الغفير عنه كرواية آدم [(١)].

(ب) أن يقع الإدراج ـ أي الزيادة ـ في وسط الحديث وهو أقل من الأول، وهذا النوع قد يكون الدافع إليه تفسير كلمة غريبة في الحديث وقد يكون الدافع إليه استنباط الراوي حكمًا من الحديث قبل أن يتم فيدرجه.

مثاله في الأول: حديث عائشة في بدء الوحي في البخاري وغيره قالت: «كان النبي ﷺ يتحنث في غار حراء ـ وهو التعبد ـ الليالي ذوات العدد..» إلخ [(٢)] فهذا التفسير من قول الزهري أدرج في الحديث.

وهناك قرينة تفيد أن هذا ليس من كلام عائشة بل من كلام الزهري وهو ما

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٢٧٠، وتوضيح الأفكار للصنعاني ٢/ ٥٥، ٥٦، والحديث عند البخاري في كتاب الوضوء باب غسل الأعقاب.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي باب رقم ٣.

جاء في بعض الروايات: «فكان يلحق بغار حراء فيتحنث فيه قال: والتحنث: التعبد ـ الليالي ذوات العدد.. إلخ»[١].

فإنه لو كان من سياق كلام عائشة لقال: قالت بالتأنيث بدل قال بالتذكير فهذا يفيد أن الزيادة من كلام عروة أو غيره.

قال ابن حجر: وهو يحتمل أن يكون من كلام عروة أو من دونه[٢].

مثاله في الثاني: ما رواه الدارقطني في السنن من طريق عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من مس ذكره أو أنثييه أو رفغيه فليتوضأ**».

قال الدارقطني: كذا رواه عبد الحميد عن هشام ووهم في ذكر الأنثيين والرفغين وأدرجه كذلك في حديث بسرة والمحفوظ أن ذلك قول عروة، وكذا رواه الثقات عن هشام؛ منهم أيوب وحماد بن زيد وغيرهما ثم رواه من طريق أيوب بلفظ «**من مس ذكره فليتوضأ**» قال: وكان عروة يقول: إذا مس رفغيه أو أنثييه أو ذكره فليتوضأ، وكذا قال الخطيب، فعروة لما فهم من لفظ الخبر أن سبب نقض الوضوء مظنة الشهوة جعل حكم ما قرب من الذكر كذلك فقال ذلك، فظن بعض الرواة أنه من صلب الخبر فنقله مدرجًا فيه وفهم الآخرون حقيقة الحال ففصلوا[٣].

(جـ) أن يقع الإدراج ـ أي الزيادة ـ في آخر الحديث وهو الغالب وهذا بسبب إدماج الموقوف من كلام الصحابة بالمرفوع من كلامه ﷺ من غير فصل بينهما.

---

(١) هي رواية البخاري في كتاب التفسير ـ تفسير سورة اقرأ باسم ربك الذي خلق.

(٢) فتح الباري ٨/ ٨١٧.

(٣) سنن الدارقطني ١/ ١٤٨.

مثاله: حديث أبي هريرة مرفوعًا: «**للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك**»[١].

فقوله: «**والذي نفسي بيده...**» إلخ «من كلام أبي هريرة لاستحالة أن يقول النبي ﷺ ذلك لأن أمه ماتت وهو صغير فلم تكن موجودة حينئذ حتى يبرها، ولأنه يمتنع منه ﷺ أن يتمنى الرق وهو ﷺ أفضل الخلق على الإطلاق[٢].

ثانيًا: مدرج الإسناد:

وهو ما غير سياق إسناده، أي أن المخالفة في الحديث واقعة بسبب تغيير في سياق الإسناد[٣] ومرجعه في الحقيقة إلى المتن.

وأقسامه أربعة:

(أ) أن يكون الحديث عند راو إلا طرفًا منه فإنه عنده بإسناد آخر فيرويه راو عنه بالإسناد الأول ولا يذكر إسناد طرفه الثاني.

مثاله: ما رواه أبو داود والنسائي عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر في صفة صلاة رسول الله ﷺ قال: صليت خلف أصحاب النبي ﷺ فكانوا إذا سلموا يشيرون بأيديهم كأنها أذناب خيل شهب، ثم جئتهم بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جيد الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب[٤].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب العتق باب العبد إذا أحسن عبادة ربه.
(٢) انظر فتح الباري ٥/ ١٧٦.
(٣) شرح النخبة ص ٤٦.
(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة باب في السلام، والنسائي في كتاب الافتتاح باب موضع اليدين عند الجلوس في التشهد الأول.

فقوله: ثم جئتهم . . . إلخ ليس هو بهذا الإسناد وإنما أدرج عليه إذ هو من رواية عاصم عن عبد الجبار بن وائل عن بعض أهله، عن وائل، وهكذا رواه، مبينًا زهير بن معاوية وميز قصة تحريك الأيدي وفصلها عن الحديث وذكر إسنادهما ورجحه موسى بن هارون الحمال وقضى على جمعهما بسند واحد بالوهم وصوبه ابن الصلاح [1] .

(ب) أن يدرج الراوي بعض حديث في حديث آخر مخالف له في السند.

ومثال ذلك: حديث رواه سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا . . .**» الحديث، فقوله: «**ولا تنافسوا**» مدرج أدرجه ابن أبي مريم من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «**إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا**».

وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك وليس في الأول: «**ولا تنافسوا**» وهو في الثاني وهكذا الحديثان عند رواة الموطأ [2] .

والفرق بين هذا القسم وبين الذي قبله أن هذه الزيادة منقولة من حديث آخر بتمامه وفي القسم الأول تكون الزيادة بقية الحديث الأول وليست من حديث آخر.

---

(١) المقدمة مع شرحها ص ١٢٩ .

(٢) انظر الروايتين عند مالك في الموطأ في كتابه حسن الخلق باب ما جاء في المهاجرة ح ١٤، ١٥.

(جـ) أن يكون الراوي سمع الحديث بأسانيد مختلفة فيرويه عنه راوٍ آخر فيجمع الكل على إسناد واحد من غير أن يبين الخلاف.

مثاله: ما رواه الترمذي من طريق ابن مهدي عن سفيان الثوري عن واصل ومنصور والأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود قال: «قلت: يا رسول الله، أي الذنب أعظم عند الله؟ قال: **أن تجعل لله ندًا وهو خلقك**، قلت: إن ذلك لعظيم. قلت: ثم أي؟ قال: **أن تقتل ولدك تخاف أن يطعم معك**، قلت: ثم أي؟ قال: **أن تزاني بحليلة جارك**»[١].

فإن واصلاً إنما يرويه عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرة لا يذكر فيه عمرو بن شرحبيل وهكذا رواه شعبة وغيره عن واصل.

وقد رواه يحيى القطان عن الثوري بالإسنادين مفصلاً وروايته أخرجها البخاري[٢].

(د) أن يحدث الراوي فيسوق الإسناد فيعرض له عارض فيقول كلامًا من عند نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو من متن ذلك الإسناد السابق فيرويه عنه كذلك.

ومثاله: ما رواه ابن ماجه عن إسماعيل بن محمدالطلحي عن ثابت بن موسى العابد الزاهد عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير ـ تفسير سورة الفرقان، قال الترمذي: حديث سفيان عن منصور والأعمش أصح من حديث واصل لأنه زاد في إسناده رجلاً.

(٢) الرواية أخرجها البخاري في كتاب التفسير باب والذين لا يدعون مع الله إلهًا آخر من سورة الفرقان.

مرفوعًا: «**من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار**»[١] ، وصحة الأمر أن شريكًا كان يحدث فذكر سند الحديث فقط ثم سكت ليكتب تلاميذه سند الحديث فجاء ثابت وقت سكوته فنظر شريك إليه وكان ثابت حسن الوجه فقال شريك: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار، بيانًا لحال ثابت فظن ثابت أن هذا الكلام هو متن السند السابق الذي كان يكتبه التلاميذ فجعل يحدث الناس به حتى اكتشف ذلك الباحثون من علماء الحديث.

قال ابن حبان: إنما هو قول شريك قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعًا: «**يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم**» فأدرجه ثابت في الخبر ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء وحدثوا به عن شريك.

وهذا القسم ذكره ابن الصلاح في نوع الموضوع وجعله شبه وضع من غير تعمد، وتبعه على ذلك النووي والسيوطي وذكره في المدرج أولى وهو به أشبه كما صنع الحافظ ابن حجر العسقلاني[٢] .

وقد أشار إلى هذه الأقسام الحافظ العراقي في ألفيته فقال:

---

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة باب ما جاء في قيام الليل.
قال عبد الباقي نقلاً عن السندي:
معنى الحديث ثابت بموافقة القرآن وشهادة التجربة لكن الحفاظ على أن الحديث بهذا اللفظ غير ثابت، وأخرج البيهقي في الشعب عن محمد بن عبد الرحمن بن كامل قال: قلت لمحمد بن عبد الله بن نمير: ما تقول في ثابت بن موسى؟ قال: شيخ له فضل وإسلام ودين وصلاح وعبادة. قلت: ما تقول في هذا الحديث؟ قال: غلط من الشيخ وأما غير ذلك فلا يتوهم عليه، وقد تواردت أقوال الأئمة على عد هذا الحديث في الموضوع على سبيل الغلط لا التعمد، وخالفهم القضاعي في مسند الشهاب فمال في الحديث إلى ثبوته. اهـ. السنن ١/ ١٧٥، وانظر أيضًا مبحث الموضوع في كتابنا هذا.

(٢) المقدمة مع التقييد ص ١٣٢، التقريب مع التدريب ١/ ٢٨٧.

ومنه جمع ما أتى كل طرف منه بإسناد بواحد سلف
كوائل في صفة الصلاة قد أدرج (ثم جئتهم) وما اتحد
ومنه أن يدرج بعض مسند في غيره مع اختلاف السند
نحو (ولا تنافسوا) في متن (لا تباغضوا) فمدرج قد نقلا
من متن (لا تجسسوا) أدرجه ابن أبي مريم إذ أخرجه
ومنه متن عن جماعة ورد وبعضهم خالف بعضاً في السند
فيجمع الكل بإسناد ذكر كمتن (أي الذنب أعظم) الخبر
فإن عمراً عند واصل فقط بين شقيق وابن مسعود سقط
وزاد الأعمش كذا منصور وعمد الإدراج لها محظور [1]

دواعي الإدراج:

دواعي الإدراج متعددة أشهرها ما يلي:

١ - بيان حكم شرعي.

٢ - استنباط حكم شرعي من الحديث قبل أن يتم الحديث.

٣ - شرح لفظ غريب في الحديث.

بم يعرف الإدراج؟

يعرف الإدراج بأحد الأمور التالية:

---

(١) الألفية مع شرحها للسخاوي ١/ ٢٢٦.

١ - وروده منفصلاً في رواية أخرى كحديث أبي هريرة السابق: «**ويل للأعقاب من النار**».

٢ - إقرار الراوي نفسه أنه أدرج الكلام كأن ينص صحابي في حديثه على إدراجه، وذلك مثل حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا. «**من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة ومن مات يشرك بالله شيئًا دخل النار**» ففي رواية أخرى: «قال النبي ﷺ كلمة وقلت أنا أخرى» فذكرها فأفاد ذلك أن إحدى الكلمتين من قول ابن مسعود ثم وردت رواية ثالثة أفادت أن الكلمة التي هي من قوله هي الثانية وأكد ذلك رواية رابعة اقتصر فيها على الكلمة الأولى مضافة إلى النبي ﷺ [١].

٣ - أن يكون المدرج مما يستحيل أن يقوله ﷺ كحديث أبي هريرة السابق والذي فيه: «**والذي نفسي بيده لولا الجهاد والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك**».

ومثاله أيضًا حديث: «**الطيرة شرك وما منا إلا...**» [٢] فإن العبارة الأخيرة زادها الراوي الصحابي ابن مسعود إذ لا يصح أن يضاف إلى النبي ﷺ شيء من الشرك [٣].

---

(١) المنهج الحديث في علوم الحديث قسم المصطلح ص ٢٢٠، ٢٢١، التوضيح ٢/ ٦٢، ٦٣.

(٢) الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الطب باب في الطيرة، والترمذي في كتاب السير باب ما جاء في الطيرة، وابن ماجه في كتاب الطب باب من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة، وأحمد في المسند ١/ ٣٨٩، ٤٣٨، ٤٤٠. وتتمة الحديث: «**ولكن الله يذهبه بالتوكل**».

(٣) والمعنى وما منا أحد إلا ويعتريه شيء ما منه في أول الأمر ولكن الله سرعان ما يذهبه بالتوكل.

=

٤ ـ أن ينص على ذلك بعض الأئمة المطلعين المتقنين للحديث فيميز الكلام المدرج من الأصل وذلك بجمع الروايات ومقارنته بين أسانيدها ومتونها.

ومثال ذلك قول ابن مسعود بعد روايته حديث النبي ﷺ في التشهد: «فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد» أخرجه أبو داود[١].

قال العلماء: هذه العبارة مدرجة وقد قطعت بإدراجها رواية شبابة بن سوار عن ابن مسعود إذ قال: قال عبد الله: فإذا فعلت ذلك... الحديث. رواه الدارقطني وقال: شبابة ثقة[٢].

حكم الإدراج:

قال النووي: كله حرام، وقال السيوطي: بإجماع أهل الحديث والفقه وعبارة السمعاني وغيره: من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة وممن يحرف الكلم عن مواضعه وهو ملحق بالكذابين[٣].

قلت: وذلك لما يتضمنه الإدراج من التلبيس والتدليس ومن عزو القول إلى غير قائله. وقد سبق قول العراقي:

.... وعمد الإدراج لها محظور

= قال محمد عبد الباقي في تعليقه على سنن ابن ماجه: ذكر كثير من الحفاظ أن جملة: وما منا... إلخ من كلام ابن مسعود مدرج في الحديث، ولو كان مرفوعًا كان المراد وما منا أي من المؤمنين من الأمة (انظر السنن ٢/ ١١٧٠).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة باب التشهد.

(٢) انظر الحديث في سنن الدارقطني ١/ ٣٥٣ ح ١١ وكلام الدارقطني عليه هناك.

(٣) تدريب الراوي ١/ ٢٧٤.

وأجازه قوم إذا كان من غير عمد؛ كالسيوطي والزهري وغيرهما فلا حرج على المخطئ إذا كان عن غير عمد إلا إن كثر خطؤه فيكون جرحًا في ضبطه وإتقانه.

وجوز هؤلاء أيضًا الإدراج في الاستنباط للأحكام من الحديث النبوي أو بيان حكم شرعي يمهد له بقول الرسول ﷺ أو تفسيره لبعض الألفاظ الغريبة فإنهم قد تسامحوا فيه، والأولى أن ينص الراوي على بيانه.

قال السيوطي: وعندي أن ما أدرج لتفسير غريب لا يمنع ولذلك فعله الزهري وغير واحد من الأئمة، وقال مثله شيخ الإسلام. وقال السيوطي أيضًا في ألفيته:

وكل ذا محرم وقادح وعندي التفسير قد يسامح [(١)]

أشهر المصنفات في هذا النوع:

١ ـ الفصل للوصل المدرج في النقل: للخطيب البغدادي.

٢ ـ تقريب المنهج بترتيب المدرج: لابن حجر العسقلاني وهو تلخيص لكتاب الخطيب وزيادة عليه.

٣ ـ المدرج إلى المدرج: لابن حجر وآخر بنفس الاسم للسيوطي.

❋ ❋ ❋

(١) تدريب الراوي ١/ ٢٧٤، وانظر أيضًا ألفية السيوطي ص ٧٣، وتعليق أحمد شاكر عليها ص ٧٨، ٧٩.

٧ـ المضطرب

تعريفه في اللغة : المضطرب ـ بكسر الراء ـ اسم فاعل من الاضطراب وهو اختلال الأمر وفساد نظامه، وأصله اضطراب الموج لكثرة حركته وضرب بعضه بعضًا.

ولو كان المضطرَب ـ بفتح الراء ـ لكان اسم مكان من الاضطراب ولكان ذلك أظهر لتحقق المعنى الاصطلاحي لأن الحديث ـ عند التحقيق ـ موضع يظهر فيه اضطراب الراوي أو الرواة [١] .

ولا يسمى الحديث مضطربًا إلا إذا تساوت الروايتان وتعذر الترجيح بينهما، أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى. كأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة فالحكم للراجحة لا للمرجوحة. ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه.

وإن اختلفوا في السند أو المتن، واتحدت صفاتهم، كان ذلك اضطرابًا. وسمي الحديث حينئذ مضطربًا.

والاضطراب نفسه موجب لضعف الحديث إلا أن يكون هذا الاضطراب راجعًا إلى اختلاف الرواة في اسم راو أو اسم أبيه أو نسبته.

وعليه فالمضطرب لا يكون ضعيفًا دائمًا بل منه الضعيف ومنه الصحيح

(١) توضيح الأفكار ٢/ ٣٣، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ١٧٨ .

فإن كان الاختلاف في اسم رجل من الرواة أو اسم أبيه أو نسبته، وكان هذا الراوي المختلف في اسمه أو اسم أبيه أو نسبته ثقة حكم للحديث بالصحة، ولم يوجب هذا الاختلاف فيه ضعف الحديث مع كونه مسمىً بالمضطرب.

قال الزركشي: قد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن. اهـ. وفي الصحيحين أحاديث كثيرة بهذه المثابة [(١)].

وعليه فيمكن **تعريف المضطَّرب في الاصطلاح** بما يأتي:

ما روي على أوجه مختلفة متساوية في القوة ولا يمكن ترجيح رواية على أخرى.

فائدة هذا العلم وأهميته:

قال الحافظ العلائي: هذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكًا ولا يقوم به إلا من منحه الله فهمًا غامضًا، واطلاعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتب الرواة، ومعرفة سابقة. اهـ.

وقال الصنعاني: قلت هو كما قاله الحافظ في بحث الإعلال، والبحثان متقاربان جدًا، والاضطراب نوع من الإعلال.

أقسام الاضطراب:

قد يقع الاضطراب في السند وحده، وقد يقع في المتن، وقد يقع فيهما معًا.

مثال الاضطراب في السند:

حديث أبي بكر رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله أراك شبت فقال ﷺ:

---

(١) انظر هوامش التوضيح ص ٣٥، ٣٦.

«شيبتني هود وأخواتها»[١].

قال الدارقطني. هذا حديث مضطرب فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اختلف فيه على عشرة أوجه: فمنهم من رواه مرسلاً، ومنهم من رواه موصلاً، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة وغير ذلك، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضها على بعض والجمع متعذر.

ومثال الاضطراب في المتن:

حديث البسملة وقد سبق ذكره في المعل، فإن ابن عبد البر أعله بالاضطراب، وعليه فالمضطرب قد يجامع المعل فتكون علته بالاضطراب.

وموجز خلاف العلماء حول حديث البسملة أن الرواة اختلفوا في ألفاظه اختلافًا كثيرًا متدافعًا مضطربًا؛ فمنهم من يقول صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، ومنهم من يذكر عثمان ومنهم من يقتصر على أبي بكر وعثمان، ومنهم من لا يذكر: «فكانوا لا يقرءون ببسم الله الرحمن الرحيم»، ومنهم من قال: «فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم» ومنهم من قال: «فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين» ومنهم من قال: «فكانوا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم».

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب التفسير ـ تفسير سورة الواقعة، وقال: حسن غريب، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٠/ ٥٥٣، ٥٥٤، وعبد الرزاق في المصنف ٣/ ٣٦٨، وذكره العجلوني في كشف الخفاء وعزاه إلى ابن مردويه في التفسير، والسيوطي في الدرر، وأبو نعيم في الحلية، وابن دقيق العيد في الاقتراح، وقد نقل مخرجيه وخلافهم في أحكامهم على الحديث بين تصحيح وتحسين وتضعيف ووضع وانتهى إلى تحسينه (راجع كشف الخفاء ٢/ ٢٠، ٢١).

قال ابن عبد البر: وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء[1].

وقد يقع الاضطراب من راو واحد كأن يروي الحديث على أوجه مختلفة.

أو يقع الاضطراب من جماعة كأن يروي كل منهم الحديث على وجه يخالف به رواية الآخرين.

حكم المضطرب:

الاضطراب يوجب ضعف الحديث وذلك لإشعاره بأن الراوي لم يضبط، والضبط شرط في الصحيح والحسن.

واستثنى ابن حجر العسقلاني من هذا الاضطراب إذا ما وقع الاضطراب في اسم الراوي أو اسم أبيه أو نسبه وما أشبه ذلك بشرط أن يكون الراوي ثقة، وقد عرفت قول الزركشي: قد يدخل القلب والشذوذ والاضطراب في قسم الصحيح والحسن[2].

أشهر المصنفات في هذا النوع:

ألف فيه الحافظ ابن حجر العسقلاني كتابًا سماه «المقترب في بيان المضطرب» قال المتبولي في مقدمة شرحه على الجامع الصغير: أفاد وأجاد، وقد التقطه من كتاب «العلل» للدارقطني.

❁ ❁ ❁

(١) راجع الكلام على الحديث في «سبل السلام ١/ ٢٣٨، ونيل الأوطار ٢/ ٢٢٢».

(٢) تدريب الراوي ١/ ٢٦٢-٢٦٨، والتوضيح ٢/ ٣٤-٣٧، ونزهة النظر ص ٤٧، والباعث الحثيث ص ٧٢، ٧٣، وألفية السيوطي ص ٦٧-٦٩، وعلوم الحديث ومصطلحه ص١٨٧ : ١٩٢، والمقدمة مع شرحها ص ١٢٤-١٢٧.

٨- المقلوب

تعريفه:

المقلوب لغة: اسم مفعول من قلب يقلب قلبًا. تقول: قلب فلان الشيء إذا صرفه عن وجهه.

واصطلاحًا: اختلفت أنواع المقلوب وتعددت، ولذا تعذر على البعض تعريفه إلا بعد معرفة أنواعه، ووضع تعريف خاص بكل نوع.

وقد حاول البعض الإتيان بتعريف جامع لكل ما قيل في المقلوب فقال: المقلوب هو الحديث الذي انقلب فيه على أحد الرواة لفظ في المتن أو اسم رجل أو نسبه في الإسناد فقدم ما حقه التأخير، أو أخر ما حقه التقديم، أو وضع شيئًا مكان شيء.

فائدة هذا العلم وأهميته:

ينشأ الضعف في الحديث المقلوب بسبب قلة الضبط لما يقع فيه من تقديم وتأخير واستبدال شيء بشيء مما يجعله مخلاً بفهم السامع وحمله على الخطأ.

ومن هنا تبدو دقة هذا الفن وأهميته فإن معرفة القلب في الحديث تحتاج إلى علم واسع ودراية كبيرة بالروايات والأسانيد، وقد كان السلف الصالح يستدلون بها ويتعرفون منها على مهارة المحدث باكتشافه ما يقع في الأحاديث من قلب.

فها هو الخطيب يروي في هذا المجال عن البخاري فيقول: اجتمع علماء

بغداد على البخاري فعمدوا إلى مائة حديث قلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا لإسناد آخر، وإسناد هذا لمتن آخر، ودفعوها إلى عشرة منهم؛ كل رجل حمل عشرة، سأله كل واحد منهم عن تلك العشرة التي قلبت فكان جواب البخاري عن كل حديث لا أعرفه .

وكان بعض الجهلة يحكمون على البخاري بالعجز والتقصير وقلة العلم، وبعض الفقهاء يقول: فهم الرجل .

أما البخاري فانتظرهم حين انتهوا جميعًا وما كان جوابه عن كل حديث إلا قوله: لا أعرفه، وبعد أن انتهوا جميعًا التفت إلى الأول فقال له: أما حديثك الأول فهو كذا، والحديث الثاني فهو كذا، وهكذا حتى أتى على تمام العشرة فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، ورد متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها وأسانيدها إلى متونها فأقر له علماء بغداد بالحفظ وأذعنوا له بالفضل [1]

وهذا النوع من القلب أجازه بعض العلماء؛ لأن القصد منه الاختبار والامتحان، ومنعه البعض واعتبره من الأغلوطات التي نهى النبي ﷺ عنها . وقد أنكر حرمي على شعبة لما قلب من أحاديث على أبان بن عياش وقال: يا بئس ما صنع، وهذا يحل؟!

وأما وقوع القلب من الراوي غلطًا، وهو المراد به هنا، والذي ينبئ عن قلة ضبط الراوي الذي يوجب ضعف الحديث فسيأتي حكمه .

أقسام القلب :

القلب نوعان: قلب في الإسناد، وقلب في المتن .

(١) تدريب الراوي ١/ ٢٩٣، ٢٩٤، وانظر القصة في تاريخ بغداد ٢/ ٢٢ .

أولاً : مقلوب السند :

وهو ما وقع الإبدال في سنده، وله صورتان :

١ ـ أن يقدم الراوي ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه كحديث مروي عن كعب بن مرة فيرويه الراوي عن مرة بن كعب .

٢ ـ أن يبدل الراوي شخصًا بآخر بقصد الإعراب كحديث مشهور عن سالم فيجعله الراوي عن نافع .

وممن اشتهر بفعل ذلك من الرواة حماد بن عمرو النصبي الكذاب . ومثاله : ما رواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا : «**إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدءوهم بالسلام**. . . » الحديث . فإنه مقلوب قلبه حماد فجعله عن الأعمش وإنما هو معروف عن سهيل بن صالح عن أبيه عن أبي هريرة .

هكذا أخرجه مسلم من رواية شعبة والثوري وجرير بن عبد الحميد وعبد العزيز الدراوردي[١] . وهذا الصنيع يطلق على فاعله أنه يسرق الحديث إذا قصد إليه .

وقد يقع هذا غلطًا من الراوي الثقة لا قصداً كما يكون من الوضاعين . ومثاله : ما روى إسحاق بن عيسى الطباع قال : حدثنا جرير بن حازم عن ثابت عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : «**إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني**» قال إسحاق بن عيسى : فأتيت حماد بن زيد فسألته عن الحديث فقال : وهم أبو النضر ـ يعني جرير بن حازم ـ إنما كنا في مجلس ثابت ، وحجاج بن عثمان معنا ، فحدثنا حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي

(١) أخرجه مسلم في كتاب السلام باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام .

قتادة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونـي**». فظن أبو النضر فيما حدثنا ثابت عن أنس، فقد انقلب الإسناد على جرير، والحديث معروف من رواية يحيى بن أبي كثير. رواه مسلم والنسائي من طريق أبي عثمان الصواف عن يحيى.

ثانيًا: مقلوب المتن:

وهو ما وقع الإبدال في متنه، وله صورتان:

١ ـ أن يقدم الراوي ويؤخر في متن الحديث؛ ومثاله حديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله يوم القيامة: «**ورجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**»، فهذا مما انقلب على أحد الرواة، وإنما هو كما في الصحيحين «**حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**»[١].

ومثاله أيضًا: ما رواه الطبراني من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «**إذا أمرتكم بشيء فائتوه، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ما استطعتم**» فإن المعروف ما في الصحيحين «**ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم**»[٢].

٢ ـ أن يجعل الراوي متن هذا الحديث على إسناد آخر، وإسناده لمتن آخر، وذلك بقصد الامتحان وغيره؛ ومثاله ما سبق من قصة علماء بغداد مع الإمام البخاري.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة، وفضل المساجد، ومسلم في كتاب الزكاة باب فضل إخفاء الصدقة، ومالك في الموطأ في كتاب الشعر باب ما جاء في المتحابين في الله تعالى.

(٢) رواية الطبراني أوردها الهيثمي في المجمع وعزاها للطبراني في الأوسط. قال الهيثمي: رجاله ثقات، وهو في الصحيح بعكس هذا، أما رواية الصحيحين، فأخرجها البخاري في كتاب الاعتصام بالسنة باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ وقول الله تعالى: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾، ومسلم في كتاب الحج باب فرض الحج مرة في العمر.

قال الحافظ ابن حجر في جواز ذلك النوع: شرطه أن لا يستمر عليه بل ينتهي بانتهاء الحاجة.

الأسباب الحاملة على القلب وحكم ما ينتج عنها:

تختلف الأسباب التي تحمل بعض الرواة على القلب، وينتج عن ذلك اختلاف الأحكام على كل ما ينتج عنها:

١ - قد يكون الداعي للقلب قصد الإغراب ليرغب الناس في رواية حديثه والأخذ عنه، ولاشك أن ذلك لا يجوز؛ لأن فيه تغييراً للحديث وهذا من عمل الوضاعين.

٢ - قد يكون القلب بقصد الامتحان والتأكد من حفظ المحدث وتمام ضبطه، وقد عرفت الخلاف في هذا النوع، والراجح أنه جائز لمعرفة حفظ المحدث، والتحقق من أهليته، بشرط أن يبين الصحيح قبل انفضاض المجلس.

٣ - قد يكون القلب بسبب الخطأ والغلط من غير قصد، وفاعله معذور، ولاشك أنه إذا كثر، فإنه مخل بالضبط، ويكون الحديث بسببه ضعيفًا [1].

أشهر المصنفات فيه:

ألف فيه الخطيب البغدادي كتابًا سماه «رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والألقاب» وهو كما يظهر من اسمه خاص بالقلب الواقع في السند فقط.

* * *

(١) تدريب الراوي ١/ ٢٩١-٢٩٦، وتوضيح الأفكار للصنعاني ٢/ ٩٨ إلى ص ١٠٧، والباعث الحثيث ص ٨٧: ٩٠، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ١٩١: ١٩٥، وألفية [illegible]

أهم المراجع

١ ـ القرآن الكريم : جل من أنزله .

٢ ـ الأجوبة الفاضلة في الرد على الأسئلة العشر الكاملة : للكنوي .

٣ ـ أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ، الحوت البيروتي .

٤ ـ ألفية السيوطي في الحديث : تحقيق أحمد شاكر .

٥ ـ الاقتراح في بيان الاصطلاح ، لابن دقيق العيد .

٦ ـ الإلزامات والتتبع ، للدارقطني .

٧ ـ الإيضاح في تاريخ الحديث وعلم الاصطلاح : سعدي ياسين .

٨ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث : أحمد شاكر .

٩ ـ البداية والنهاية ، ابن كثير .

١٠ ـ تاج العروس في شرح القاموس للزبيدي .

١١ ـ تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي .

١٢ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ، للمزي .

١٣ ـ تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ، للسيوطي .

١٤ ـ تذكرة الحفاظ ، للذهبي .

١٥ ـ ترتيب القاموس المحيط : الزاوي .

١٦ ـ تغليق التعليق : لابن حجر العسقلاني .
١٧ ـ تقريب النواوي : مع التدريب .
١٨ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق .
١٩ ـ تهذيب الأسماء واللغات : للنووي .
٢٠ ـ تهذيب التهذيب : لابن حجر العسقلاني .
٢١ ـ توجيه القاري إلى الفوائد الأصولية والحديثية في فتح الباري : حافظ الزاهدي .
٢٢ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر : طاهر الجزائري .
٢٣ ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار : للصنعاني .
٢٤ ـ تيسير مصطلح الحديث : أ د/ أحمد عمر هاشم .
٢٥ ـ تيسير مصطلح الحديث : د/ محمود الطحان .
٢٦ ـ التاريخ الصغير : للبخاري .
٢٧ ـ التاريخ الكبير : للبخاري .
٢٨ ـ التبصرة والتذكرة : للعراقي .
٢٩ ـ التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية : علي حسن عبد الحميد .
٣٠ ـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح : للعراقي .
٣١ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : لابن عبد البر .
٣٢ ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل : للعلائي .

٣٣ـ الجامع الصغير: للسيوطي.

٣٤ـ الجامع الصحيح: للبخاري.

٣٥ـ الجامع الصحيح: لمسلم.

٣٦ـ الجامع الصحيح: للترمذي، والمشهور بسنن الترمذي.

٣٧ـ الجامع الكبير: للسيوطي.

٣٨ـ الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم.

٣٩ـ حاشية لقط الدرر على نخبة الفكر: عبد الله خاطر السمين.

٤٠ـ حلية الأولياء: لأبي نعيم الأصفهاني.

٤١ـ خلاصة تهذيب الكمال: للخزرجي.

٤٢ـ دراسات في علوم الحديث: أ د/ العجمي دمنهوري خليفة.

٤٣ـ دليل السالك إلى موطأ الإمام مالك: الشنقيطي.

٤٤ـ الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي.

٤٥ـ رسالة أبي داود إلى أهل مكة: أبو داود السجستاني.

٤٦ـ الرسالة: للإمام الشافعي.

٤٧ـ الرسالة المستطرقة في بيان مشهور كتب السنة المشرقة للكناني.

٤٨ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: للكنوي.

٤٩ـ سبل السلام: للصنعاني.

٥٠ـ سنن أبي داود: أبو داود السجستاني.

٥١ ـ سنن النسائي : أحمد بن شعيب النسائي .

٥٢ ـ سنن ابن ماجه : ابن ماجه القزويني .

٥٣ ـ سنن الدارمي : محمود بن بهرام الدارمي .

٥٤ ـ سنن الدارقطني : الدارقطني .

٥٥ ـ السنن الكبرى : البيهقي .

٥٦ ـ السنة قبل التدوين : د/ محمد عجاج الخطيب .

٥٧ ـ السنة ومكانتها من التشريع الإسلامي : د/ مصطفى السباعي .

٥٨ ـ شذرات من علوم السنة : أ د/ الأحمدي أبو النور .

٥٩ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لابن العماد الحنبلي .

٦٠ ـ شرح النووي على مسلم ، المسمى بالمنهاج : للإمام النووي .

٦١ ـ شرح الزرقاني على البيقونية .

٦٢ ـ شرح علل الحديث للترمذي : ابن رجب الحنبلي .

٦٣ ـ شرح مقدمة ابن الصلاح المسمى بالتقييد والإيضاح : للعراقي .

٦٤ ـ الضعفاء والمتروكين : للنسائي .

٦٥ ـ الضعفاء والمتروكين : للدارقطني .

٦٦ ـ طبقات الحفاظ : للسيوطي .

٦٧ ـ طبقات المدلسين لابن حجر .

٦٨ ـ طبقات المفسرين للسيوطي .

٦٩ ـ طبقات المفسرين للداوودي .

٧٠ ـ الطبقات الكبرى : لابن سعد .

٧١ ـ ظفر الأماني شرح مختصر الجرجاني : للكنوي .

٧٢ ـ علل الحديث : للرازي .

٧٣ ـ علوم الحديث المشهور بالمقدمة : لابن الصلاح .

٧٤ ـ علوم الحديث ومصطلحه : د/ صبحي الصالح .

٧٥ ـ العبر في خبر من غبر : للذهبي .

٧٦ ـ العلل المتناهية في الأخبار الواهية : لابن الجوزي .

٧٧ ـ غيث المستغيث في علم مصطلح الحديث : أ د/ محمد السماحي .

٧٨ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري : لابن حجر العسقلاني .

٧٩ ـ فتح الباقي على ألفية العراقي : للشيخ زكريا الأنصاري .

٨٠ ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث : للسخاوي .

٨١ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير : للمناوي .

٨٢ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة : للشوكاني .

٨٣ ـ قواعد التحديث : للقاسمي .

٨٤ ـ قواعد في علوم الحديث : للتهانوي .

٨٥ ـ القاموس المحيط : للفيروز آبادي .

٨٦ ـ القاموس الفقهي : سعدي أبو جيب .

٨٧ ـ كشف الخفا ومزيل الإلباس فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس: للعجلوني.

٨٨ ـ الكاشف فيمن له رواية بالكتب الستة: للذهبي.

٨٩ ـ الكامل في الضعفاء: لابن عدي.

٩٠ ـ الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي: للسندروسي ـ تحقيق المؤلف.

٩١ ـ الكشف الحثيث عمن روى بوضع الحديث: برهان الدين الحلبي.

٩٢ ـ الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي.

٩٣ ـ لسان العرب: لابن منظور.

٩٤ ـ لسان الميزان: لابن حجر العسقلاني.

٩٥ ـ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للسيوطي.

٩٦ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للهيثمي.

٩٧ ـ مختار الصحاح: للرازي.

٩٨ ـ مسند الإمام أحمد.

٩٩ ـ مصنف عبد الرزاق.

١٠٠ ـ مصنف ابن أبي شيبة.

١٠١ ـ معرفة علوم الحديث: للحاكم.

١٠٢ ـ مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة: للسيوطي.

١٠٣ ـ مقاصد الحديث في القديم والحديث : د/ مصطفى أمين التازي .

١٠٤ ـ مقدمة ابن الصلاح .

١٠٥ ـ منهج النقد في علوم الحديث : د/ نور الدين عتر .

١٠٦ ـ ميزان الاعتدال للذهبي .

١٠٧ ـ المجروحين من الضعفاء والمتروكين : لابن حبان .

١٠٨ ـ المستدرك على الصحيحين : للحاكم .

١٠٩ ـ المصباح المنير : للفيومي .

١١٠ ـ المعجم الكبير : للطبراني .

١١١ ـ المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية .

١١٢ ـ المغني في الضعفاء : للذهبي .

١١٣ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف : لابن القيم .

١١٤ ـ المنهج الحديث في علوم الحديث : د/ محمد السماحي .

١١٥ ـ المنظومة البيقونية : البيقوني .

١١٦ ـ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج : للنووي .

١١٧ ـ الموطأ : للإمام مالك .

١١٨ ـ الموقظة في علم مصطلح الحديث : للذهبي .

١١٩ ـ الموضوعات الكبرى : لابن الجوزي .

١٢٠ ـ نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر : لابن حجر العسقلاني .

١٢١ ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر : لابن حجر العسقلاني .

١٢٢ ـ نيل الأوطار : للشوكاني .

١٢٣ ـ النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة : لابن تغري بردي .

١٢٤ ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري : لابن حجر العسقلاني .

١٢٥ ـ وفيات الأعيان : لابن خلكان .

١٢٦ ـ الوسيط في علوم ومصطلح الحديث : أ د/ محمدأبو شهبة .



الفهرس

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع — الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع — الصفحة

الموضوع	الصفحة

❊ ❊ ❊

